

التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة رقم 2017/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية

إحالة رقم 2017/21



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

إحالة رقم 2017/21

- طبقاً للمادة 7 من القانون التنظيمي رقم 128.12 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، توصل المجلس بإحالة من رئيس مجلس النواب بتاريخ 20 مارس 2017 من أجل إعداد دراسة حول موضوع «التنمية القروية : مجال المناطق الجبلية».
- استناداً إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية بإعداد هذه الدراسة؛
- استناداً إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول «التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية» من طرف الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال دورتها 78 العادية المنعقدة بتاريخ 28 شتنبر 2017.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره:

التنمية القروية: مجال المناطق الجبلية

تم إعداد التقرير من طرف:

اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترايبية

رئيس اللجنة : السيد عبد الرحيم الكسيري

مقرر اللجنة : السيد ادريس بلفاضلة

مقرر الموضوع: السيد عبد الحي بسة

الإيداع القانوني : 2019MO0567

ردمك : 5-5-9621-9920-978

ردمد : 2335-9242

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

طباعة: كانابرينت

الفهرس

13	ا. مقدمة
		ii. الإطار المعياري: المقتضيات الدستورية والنصوص المرجعية
15	الوطنية والدولية
17	iii. الإطار المنهجي
19	iv. المناطق الجبلية: رأسمال مادي وغير مادي هام
19	1.4 المجال الجبلي: صعوبات في تصنيف المجال وفي التعاطي مع الثروات والإكراهات
21	2.4 المناطق الجبلية تحتل مكانة مهمة بالمملكة
24	3.4 ساكنة يغلب عليها الطابع القروي
26	4.4 ست جهات من أصل اثنتي عشرة تضم مناطق جبلية
27	5.4 ساكنة تغلب عليها الفئات الشابة
29	6.4 تنوع كبير للوسط الطبيعي أفضى إلى غنى المناظر الطبيعية والثروات المائية
33	7.4 جزء كبير من مناطق الموارد المعدنية يوجد بالسلاسل الجبلية
35	8.4 رصيد ثقافي، خاصة في شقه اللامادي، لا يتم تثمينه بالقدر الكافي
		v. سياسات عمومية بمنجزات مادية مهمة لكن بتأثير محدود على
39	الرأسمال البشري
39	1.5 استهداف لا يزال في بداياته رغم قدم التدخلات بالمناطق الجبلية
40	2.5 التنمية الاجتماعية للمناطق الجبلية: جهود محمودة لكن النتائج تظل غير كافية
40	1.2.5 الخدمات العمومية الأساسية والبنيات التحتية القروية
41	2.2.5 الصحة والولوج للعلاجات
45	3.2.5 التربية والتكوين
49	4.2.5 السكن والمراكز القروية الصاعدة
50	5.2.5 شبكة الاتصالات
50	6.2.5 المرأة في المناطق الجبلية: لا تزال تعاني من التهميش رغم الإصلاحات الرامية للنهوض بوضعيتها
51	7.2.5 الأشخاص في وضعية إعاقة بالمناطق الجبلية: ظروف غير مواتية
52	3.5 اقتصاد مبني أساسا على الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية
		1.3.5 الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية: مصادر العيش الأساسية لساكنة
52	المناطق الجبلية
60	2.3.5 السياحة الجبلية: قطاع واعد لا يتم تثمينه بالقدر الكافي

- 3.3.5 الصناعة التقليدية: قطاع مهم لكن لا يتم تثمينه بالقدر الكافي 62
- 4.3.5 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لتنمية المناطق الجبلية 63
- 4.5 انعكاسات التدخلات على التنمية البشرية 64
- 1.4.5 التشغيل: عائق أمام تنمية المناطق الجبلية 64
- 2.4.5 الفقر بالمغرب: ظاهرة قروية لكنها منتشرة بشكل أكبر في المناطق جبلية 67
- 3.4.5 الهجرة: ظاهرة في ارتفاع مستمر 69
- 5.5 المحافظة على الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية 70
- 1.5.5 المحافظة على الموارد الطبيعية للمناطق الجبلية 71
- 6.5 تنمية المناطق الجبلية: الحكامة والتمويل 74
- 1.6.5 المقاربة المعتمدة في مجال الحكامة لا تستهدف المناطق الجبلية بشكل مباشر 74
- 2.6.5 ضعف الوسائل المعبئة لفائدة المناطق الجبلية مقارنة مع المناطق الأخرى 77
- 7.5 المناطق الجبلية: قواسم مشتركة في طبيعة الإشكاليات واختلاف في طرق تحقيق التنمية 81

VI. دراسة مقارنة: الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال تنمية

- المناطق الجبلية 87
- 1.6 سياسات واستراتيجيات تنمية المناطق الجبلية 87
- 2.6 الإطار المؤسسي 88
- 3.6 التنمية الاقتصادية للمناطق الجبلية 89
- 4.6 بعض النماذج الجيدة 91
- VII. مداخل لإعادة النظر في مقاربات تنمية المناطق الجبلية 93
- 1.7 ضرورة وضع تعريف قانوني للمناطق الجبلية 93
- 2.7 غياب سياسة عمومية موجهة خصيصا لتنمية المناطق الجبلية 93
- 3.7 مقاربة تنموية غير ملائمة وغير مناسبة لسياق المناطق الجبلية 93
- 4.7 اقتصاد ذو طبيعة معيشية 94
- 5.7 حركية سكان المناطق الجبلية: ظاهرة لا تؤخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي 95
- 6.7 نقص في فعالية الحكامة المتعلقة بتدبير شؤون المناطق الجبلية وتدبير الوسائل البشرية والمادية المخصصة لتنميتها 96
- 7.7 غياب منظومة للتتبع والتقييم 96
- VIII. توصيات عملية للنهوض بأوضاع المناطق الجبلية 97
- توصيات ذات طابع إستراتيجي وأفق 97
- التنمية الاجتماعية 100
- التنمية الاقتصادية 102

104.....	التنمية المستدامة: حماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية
104.....	تنمية التراث الثقافي
105	آليات تحقيق الالتقائية ومضافة الجهود والحكمة
107	الملاحق
109	ملحق 1 :لائحة أعضاء مجموعة العمل
110	ملحق 2: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية
111.....	ملحق رقم 3: برنامج الورشات ولائحة المشاركين
114	ملحق رقم 4: الجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية
116	ملحق رقم 5: التوزيع المجاني لسكانه مختلف السلاسل الجبلية حسب الجهات
117	ملحق رقم 6: ربط جماعات المناطق الجبلية بالشبكة الطرقية
120.....	ملحق رقم 7: توزيع الاستثمارات العمومية حسب السلاسل الجبلية
122.....	ملحق رقم 8: معايير تحديد المناطق الجبلية في دول الاتحاد الأوروبي
124	ملحق رقم 9: المراجع البيولوجرافية

لائحة الجداول

22.....	الجدول رقم 1: الخصائص الجغرافية والديموغرافية للمناطق الجبلية
24.....	الجدول رقم 2: توزيع السكان حسب الانتماء للوسط الحضري أو القروي داخل مختلف السلاسل الجبلية
25.....	الجدول رقم 3: الخصائص الديموغرافية لمختلف السلاسل الجبلية
28.....	الجدول رقم 4: بنية الفئات العمرية حسب السلاسل الجبلية
30.....	الجدول رقم 5: توزيع النطاقات البيومناخية حسب السلاسل الجبلية
34.....	الجدول رقم 6: المناطق ذات الأهمية من حيث الموارد المعدنية داخل السلاسل الجبلية
43.....	الجدول رقم 7: توزيع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية (ESSB) الموجودة بالمناطق الجبلية والمناطق الملحقة بها
44.....	الجدول رقم 8: تطور معدل وفيات الأمهات والأطفال في المناطق القروية ما بين سنتي 1991 و2016
44.....	الجدول رقم 9: عدد السكان لكل طبيب حسب الجهات برسم سنة 2013
46.....	الجدول رقم 10: نسبة الأمية لدى الإناث والذكور حسب السلاسل الجبلية
48.....	الجدول رقم 11: توزيع الساكنة حسب المستوى الدراسي
65.....	الجدول رقم 12: توزيع السكان حسب قطاع التشغيل بمختلف السلاسل الجبلية
66.....	الجدول رقم 13: معدل البطالة في المناطق الجبلية
81.....	الجدول رقم 14: توزيع المشاريع والاعتمادات المالية حسب القطاعات

لائحة الأشكال

- الشكل رقم 1: تحديد مجال المناطق الجبلية المعتمد في إطار البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية 20
- الشكل رقم 2: توزيع مختلف السلاسل الجبلية حسب نسبتها من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية 21
- الشكل رقم 3: نسبة ساكنة كل سلسلة من السلاسل الجبلية مقارنة مع مجموع ساكنة المناطق الجبلية 23
- الشكل رقم 4: نسبة مساحة المجالات الجبلية داخل كل جهة من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية على الصعيد الوطني 26
- الشكل رقم 5: نسبة مساحة المناطق الجبلية وساكنتها حسب الجهات (من إجمالي مساحة كل جهة ومن مجموع عدد سكانها) 27
- الشكل رقم 6: هرم الأعمار بالمناطق الجبلية 29
- الشكل رقم 7: مناظر فريدة وخرابة للجيال المغربية 32
- الشكل رقم 8: الشبكة الهيدروغرافية والمسطحات المائية في مختلف السلاسل الجبلية 33
- الشكل رقم 9: معدل الفقر النقدي (النسبة المئوية) حسب السلاسل الجبلية 68

لائحة الخرائط

- الخريطة رقم 1: التوزيع المجالي لمختلف السلاسل الجبلية والمناطق الملحقة بها 21
- الخريطة رقم 2: النطاقات البيومناخية داخل كل سلسلة جبلية 30
- الخريطة رقم 3: المرتفعات والمنحدرات المميزة للمناطق الجبلية 31
- الخريطة رقم 4: الشبكة الهيدروغرافية التي بمختلف السلاسل الجبلية 32
- الخريطة رقم 5: التوزيع المجالي لمناطق الموارد المعدنية داخل السلاسل الجبلية 33
- الخريطة رقم 6: وضعية المشاريع المنجمية في سنة 2016 35
- الخريطة رقم 7: التوزيع المجالي لنسبة تـمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و12 سنة بمختلف السلاسل الجبلية والمناطق الملحقة بها 47
- الخريطة رقم 8: التوزيع المجالي لنسبة التـمدرس حسب المستوى الدراسي بمختلف السلاسل الجبلية 49
- الخريطة رقم 9: توزيع التشكيلات الغابوية الأساسية داخل المناطق الجبلية بالمغرب 59
- الخريطة رقم 10: معدل البطالة في المناطق الجبلية 66
- الخريطة رقم 11: معدل الفقر بالسلاسل الجبلية والمناطق الملحقة بها 69
- الخريطة رقم 12: توزيع المناطق المحمية والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمنتزهات الوطنية 72
- الخريطة رقم 13: خريطة الأخطار المتعلقة بالتدهور البيئي 73

1 - مقدمة

تمتاز المناطق الجبلية المغربية بتنوعها الكبير وبتعدد خصائصها الطبيعية (الجغرافية والمناخية والبيئية والجيولوجية والمائية...).

وتزخر هذه المناطق الجبلية، الغنية بتراثها التاريخي والثقافي، بمؤهلات تنموية متنوعة، ينبغي تمييزها بشكل أفضل، لاسيما في مجالات الفلاحة والغابات والمراعي والمناجم والسياحة والصناعة التقليدية، وكلها مجالات تشكل فرصا للثمين المستدام للموارد ولخلق دينامية جديدة في القطاعات المنتجة للثروة ولفرص الشغل، وذلك من خلال العمل بشكل خاص على إحداث أقطاب للتنمية خاصة بكل سلسلة جبلية.

لكن، ورغم هذه المؤهلات، تعاني غالبية المناطق الجبلية من معدلات فقر وهشاشة تُعتبر من بين أعلى المعدلات المسجلة في هذا المجال، وتشهد هذه المناطق تأخرا ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعد مساهمتها المباشرة في الناتج الداخلي الخام ضعيفة نسبيا (5 في المائة).

منذ الاستقلال، تم إطلاق العديد من المشاريع «المندمجة» من أجل تنمية مناطق العالم القروي، بما فيها جميع المناطق الجبلية تقريبا. كما جرى إطلاق برامج قطاعية خاصة هدفها تقليص التفاوتات بين الوسطين القروي والحضري في مجال البنيات التحتية والولوج إلى الخدمات الأساسية. وجرت أيضا مباشرة جملة من الإصلاحات تُهمُّ التخطيط الإستراتيجي وإطار الحكامة وتمويل مشاريع تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

غير أن التقدم الذي تم إحرازه في إطار هذه المشاريع والبرامج لم يُمكنْ بَعْدُ من المساهمة بشكل قوي في ضمان ظروف عيش لساكنة المناطق الجبلية تكون في مستوى انتظاراتها واحتياجاتها. وبالرغم من التقدم المحرز، فإن تلك البرامج لم تسمح بعد بالتصدي بطريقة منهجية للإشكاليات الطبيعية الخاصة التي تهدد هذه المناطق من قبيل تأثيرات التغيرات المناخية، لاسيما موجات البرد والفيضانات المدمرة والفترات الطويلة من الجفاف. كما تؤدي هذه التأثيرات، التي يعمق حدتها ضغط النشاط الإنساني، إلى تدهور الغطاء النباتي (قطع الأشجار بشكل غير قانوني، اقتلاع نباتات أرضية الغابات، استخلاص الفحم الخشبي من خشب الأشجار، الرعي الجائر) وانجراف التربة والاختفاء المتواصل للوحيش البري.

لاشك أن السلطات العمومية بذلت جهودا مهمة في مجال تنمية العالم القروي بشكل عام (بما فيه المناطق الجبلية)، غير أن إعداد المشاريع والبرامج التنموية، غالبا ما كان يفتقر لرؤية شمولية ومندمجة ومقاربات ملائمة لخصوصيات المناطق الجبلية.

وفي هذا السياق، تشهد المناطق الجبلية أوجه خصائص مهمة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتفاوتات بين مكونات المجال الترابي الواحد وفي ما بين المجالات الترابية،

مما ساهم في بقاء جزء كبير من هذه المناطق في حالة من العزلة والنقص في التجهيز تحول دون الاستجابة لاحتياجات ساكنتها والنهوض بتميتها. وفي هذا الصدد، تبرز جملة من التساؤلات تهم الجوانب التالية:

- استهداف المناطق وسكانها وأخذ تنوعهم وخصوصياتهم بعين الاعتبار؛
 - السياسة العمومية الموجهة لتنمية المناطق الجبلية؛
 - ملاءمة المقاربات والبرامج والتدابير الموجهة للمناطق الجبلية؛
 - النسيج الاقتصادي والتحديات المتعلقة بالولوج للسوق وتثمين الموارد الطبيعية؛
 - أخذ الاحتياجات، المرتبطة بحركية السكان وبقيام الأنشطة في المناطق الجبلية، بعين الاعتبار؛
 - الملاءمة بين الاحتياجات والانتظارات وبين الموارد البشرية والمادية المخصصة لتنمية المناطق الجبلية؛
 - تتبع وتقييم سياسات وبرامج ومشاريع وتدابير تنمية المناطق الجبلية.
- إن هذه الإشكاليات تطرح السؤال حول التأثير الفعلي للسياسات العمومية التي جرى تنفيذها حتى الآن على المعيش اليومي للسكان، كما تطرح السؤال حول انسجام والتقائية وطبيعة حكامه المخططات والبرامج المتعلقة بتنمية المناطق الجبلية على المستوى المحلي والجهوي والوطني.

II - الإطار المعياري: المقتضيات الدستورية والنصوص المرجعية الوطنية والدولية

لقد خولت مقتضيات دستور 2011 للمواطنين والمواطنات حق التمتع بالأجيال جديدة لحقوق الإنسان. كما سمح هذا الإصلاح الدستوري بإرساء أسس الجهوية المتقدمة، بوصفها آلية تضطلع بدور رائد في تحقيق التنمية الترابية.

هكذا، وبالنظر للتفاوتات الاجتماعية والمجالية القائمة بين الوسطين الحضري والقروي، خاصة بالمناطق الجبلية، يتعين على السلطات العمومية والجماعات الترابية وباقي الفاعلين المعنيين بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان تمتع الجميع بالجيل الجديد لحقوق الإنسان الأساسية كما نص عليها الفصل 31 من دستور المملكة¹.

كما يتعين أخذ المنجزات والمكتسبات المحققة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية بعين الاعتبار، وكذا أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة في شتبر 2015 والتي ترمي إلى تحقيق تقدم مهم في العديد من المجالات الاجتماعية والصحية والبيئية، وهو ما ينسجم مع طبيعة الإشكاليات المطروحة في مجال تنمية المناطق الجبلية، لا سيما في ما يتعلق بالأهداف التالية:

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره المدمرة على الحيوانات والنباتات؛
- حماية النظم الإيكولوجية البرية من خلال إدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ويقتضي تحقيق هذه الأهداف، تنفيذ تدابير مندمجة موجهة للمناطق الجبلية بمشاركة كل الأطراف المعنية من إدارات وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنتخبين وساكنة محلية.

من جهة أخرى، اتخذت هذه الدراسة أيضا من الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والهادف إلى تحسين ظروف العيش وتحقيق الرفاه الاجتماعي، إطارا مرجعيا استندت عليه. إذ يوصي الميثاق بجعل إرساء التماسك الاجتماعي والحد من الفوارق وتحقيق التنمية البشرية، أولويات للسياسات التنموية.

1 - ينص هذا الفصل على ما يلي : تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في : العلاج والعناية الصحية، الحماية الاجتماعية، التغطية الصحية، التضامن المتعاضدي أو المنظم من لدن الدولة، الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، التنشئة على التثبث بالهوية المغربية والثواب الوطنية الراسخة، التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية، السكن اللائق، الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أو في التشغيل الذاتي، ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار، يشدد الميثاق على ضرورة خلق مناخ ملائم يُحدُّ من العوائق التي تعترض المبادرة الاقتصادية ويشجع، استناداً إلى قواعد واضحة وشفافة، خلق الثروات وتوزيعها العادل. كما يبرز الميثاق ضرورة تعبئة جهود جميع الأطراف المعنية للنهوض بالمؤهلات التتموية، وذلك في إطار دامج وتضامني.

وتُترجم الحقوق الدستورية وأهداف التنمية المستدامة الواردة في الإطار المرجعي للميثاق الاجتماعي انتظارات ساكنة المناطق الجبلية، لاسيما تحقيق الإنصاف وحفظ الكرامة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الأساسية من خلال الولوج للخدمات الأساسية والإدماج الاجتماعي والتضامن وتحسين ظروف العيش وتحقيق الرفاه الاجتماعي والولوج لتعليم وتكوين ذي جودة، بالإضافة إلى إعمال مبادئ الحكامة المسؤولة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

III - الإطار المنهجي

من أجل التعاطي مع هذه الإشكالية، اعتمد المجلس المنهجية التالية:

- استعراض الوضع الراهن لتنمية المناطق الجبلية وتقديم تحليل معمق لمختلف الإشكاليات الناجمة عن السياسات العمومية المنجزة في هذه المناطق؛
 - تقييم المؤشرات الرئيسية لتنمية المناطق الجبلية (الخدمات الاجتماعية، البنيات التحتية، الفلاحة خاصة الفلاحة التضامنية والمعيشية، السياحة القروية، الصناعة التقليدية، حماية البيئة...)، ارتكازا على المقاربة الحقوقية وعلى مقتضيات المحافظة على الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية؛
 - تحليل البرامج والإستراتيجيات المُنْفَّذة من أجل تنمية المناطق الجبلية وتبسيط الضوء على التحديات الواجب رفعها والعوامل الأساسية التي يعزى إليها التأخر الذي راكمته هذه المناطق في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية؛
 - تحليل منظومة الحكامة (تدبير وتنسيق وضمان اندماج الأنشطة، التمويل، التتبع والتقييم... المعتمدة في تنمية المناطق الجبلية وتقديم مقترحات من أجل تحسين فعاليتها ونجاحتها؛
 - إنجاز دراسة مقارنة للتجارب الدولية للاستئناس بالممارسات الفضلى في هذا المجال؛
 - تحديد ما تزخر به المناطق الجبلية من ثروات وفرص وما يهددها من أخطار؛
 - تحديد رافعات العمل التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة للمناطق الجبلية؛
 - إصدار توصيات ذات بعد إستراتيجي وعملي من أجل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية.
- ولتحقيق هذا الهدف، قام المجلس بما يلي:

- تحليل المراجع والوثائق ذات الصلة بالموضوع، مع ترصيد ما تم إنجازه في مجال تنمية المناطق الجبلية؛
- عقد جلسات إنصات وتنظيم ورشات عمل من أجل مناقشة المواضيع الرئيسية التي تهم التنمية الشاملة للمناطق الجبلية مع مختلف الفاعلين والأطراف المعنية (القطاعات الوزارية، المؤسسات العمومية، المنظمات المهنية، المجتمع المدني، المختصون في المجال من داخل المجلس أو خارجه بالإضافة إلى الهيئات الدولية، لاسيما البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وبعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب...).

- تنظيم زيارة ميدانية لجهة بني ملال - خنيفرة، وعقد لقاءات مع المنتخبين، لا سيما عن مجلس الجهة، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي القطاعات الوزارية المعنية؛
 - إنجاز دراسة مقارنة لتجارب بعض الدول التي حددتها اللجنة، وذلك من أجل الوقوف عند أهم الدروس المستخلصة، المفيدة والملائمة أكثر لوضعية المناطق الجبلية بالمغرب.
- وقد ارتكز التحليل الذي تم إجراؤه على مجموعة واسعة من مصادر المعلومات، نذكر منها:
- المؤشرات الجغرافية: تهم طبيعة وأوجه استخدام الأراضي والظروف المناخية والمعطيات الطبوغرافية؛
 - المؤشرات الديموغرافية: تشمل عدد السكان، بنية السكان حسب السن، الكثافة السكانية، توزيع السكان حسب الجنس...؛
 - المؤشرات المرتبطة بالبنيات التحتية الأساسية: تشمل الصحة والبنيات التحتية التربوية والولوجيات وشبكات النقل؛
 - المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لاسيما تلك التي تهم وضعية التشغيل.
- كما تم تناول جوانب أخرى ذات طابع أفقي، لاسيما وضعية النساء ومسألة الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المسنين.
- وقد تم استثمار المعطيات التالية:
- معطيات كمية تم تجميعها انطلاقا من مصادر المعلومات الوطنية المتأتية من مختلف المؤسسات؛
 - معلومات متأتية من العروض المقدمة خلال الورشات وجلسات الإنصات التي نظمها المجلس.

١٧ - المناطق الجبلية: رأسمال مادي وغير مادي هام

يتسم المغرب بتنوع مجالاته الطبيعية، إذ تتجاور فيه المناطق الساحلية والسهول والهضاب والجبال والمجالات الصحراوية. ويتميز بمرتفعاته الجبلية المكوّنة من سلاسل جبال الريف والأطلس. ولا تشكل هذه السلاسل الجبلية حاجزا طبيعيا يَفْصِلُ الصحراء عن البحر الأبيض المتوسط فحسب، وإنما تمثل عاملا مهما للتنوع على المستوى المناخي والإيكولوجي والاقتصادي والثقافي والإنساني.

وفي هذا الإطار، وبالرغم من الإمكانيات والثروات التي تتوفر عليها هذه المناطق الجبلية (70 في المائة من الموارد المائية و62 في المائة من مساحة الغابة المغربية ومجال للتنوع البيولوجي يضم حوالي 80 في المائة من الأنواع المستوطنة)، فإن مساهمتها المباشرة في التنمية الاقتصادية للبلاد تظل محدودة جدا، حيث لا تتجاوز هذه المساهمة 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، و10 في المائة من مجموع الاستهلاك الوطني².

إن مستوى التنمية البشرية بالمناطق الجبلية يظل ضعيفا نسبيا، حيث تبلغ نسبة الأمية في صفوف سكان هذه المناطق 42,5 في المائة، كما أن معدل الفقر في هذه المناطق (8,76 في المائة) يفوق بشكل كبير المتوسط الوطني الذي يبلغ 3,5 في المائة. وعلاوة على ذلك، يَقلُ دَخلُ سكان المناطق الجبلية بمرتين عن المتوسط الوطني، علما أن نصف هذا الدخل يتأتى من تربية المواشي والفلاحة.

من جهة أخرى، تتعرض المناطق الجبلية بشكل كبير للكوارث الطبيعية (موجات البرد القارس، 66 في المائة من الفيضانات، 82 في المائة من الزلازل المسجلة منذ سنة 1994) مع مستوى من التجهيزات أقل من المتوسط الوطني، ووسائل للولوج والإغاثة المستعجلة محدودة³.

1.4. المجال الجبلي؛ صعوبات في تصنيف المجال وفي التعاطي مع الثروات والإكراهات

يشكل الجبل (أدرار) «خزان مياه المغرب»، ويوفر إمكانيات متعددة في المجال الفلاحي والغابوي والرعي والمنجمي. كما تحبّل المناطق الجبلية بمؤهلات ثقافية وتراثية مهمة جدا.

هناك العديد من المقاربات المتعلقة بتصنيف وتحديد المناطق الجبلية، غير أن القاسم المشترك بينها جميعا يكمن في اعتماد معيار شكل التضاريس، خاصة الارتفاع، في تحديد هذه المناطق (أكثر من 500 متر من الارتفاع). ويبدو أن تحديد المناطق الجبلية الذي يحظى بالاجماع هو ذلك الوارد في وثائق البرنامج المندمج لتنمية مناطق الجبلية، الذي أنجزته واعتمده سنة 2015 اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التي تتألف من 17 قطاعا وزاريا.

2 - وزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، 2016 : تنمية المناطق الجبلية : الإستراتيجية ومقاربة التدخل. عرض تم تقديمه يوم السبت 19 مارس 2016 بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

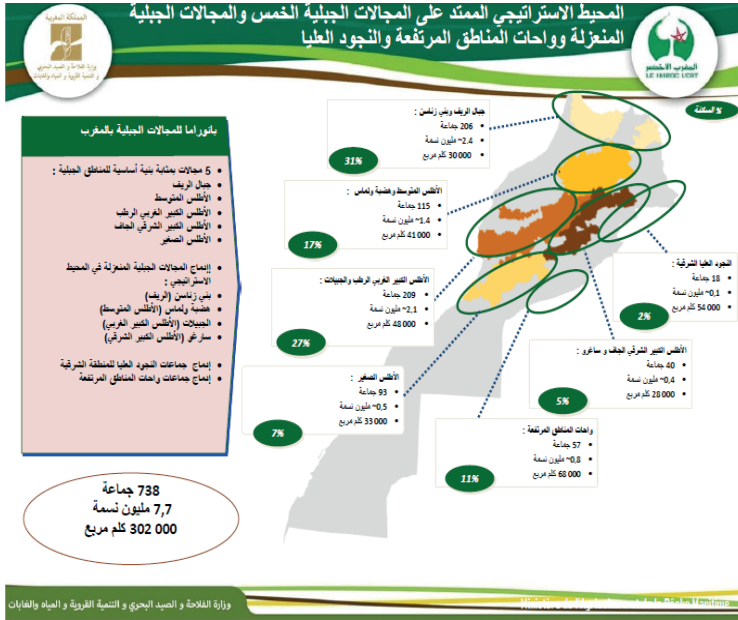
3 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

وحسب التحديد المشار إليه، تتألف المناطق الجبلية المغربية من خمس سلاسل جبلية رئيسية⁴ ترتبط بها سلاسل جبلية ثانوية (الشكل رقم 1)، وذلك على النحو التالي:

- الريف ويني يزناسن؛
- الأطلس المتوسط - هضبة اولماس؛
- الأطلس الكبير الغربي الرطب ومنطقة الجبيلات؛
- الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو؛
- الأطلس الصغير.

ويقترح هذا التحديد أيضا إدماج الهضاب العليا (النجود العليا) الموجودة بجهة الشرق ووحدات المناطق المرتفعة، وذلك بالنظر لعلاقات التفاعل القائمة بينها وبين السلاسل الجبلية الرئيسية.

الشكل رقم 1: تحديد مجال المناطق الجبلية المعتمد في إطار البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية

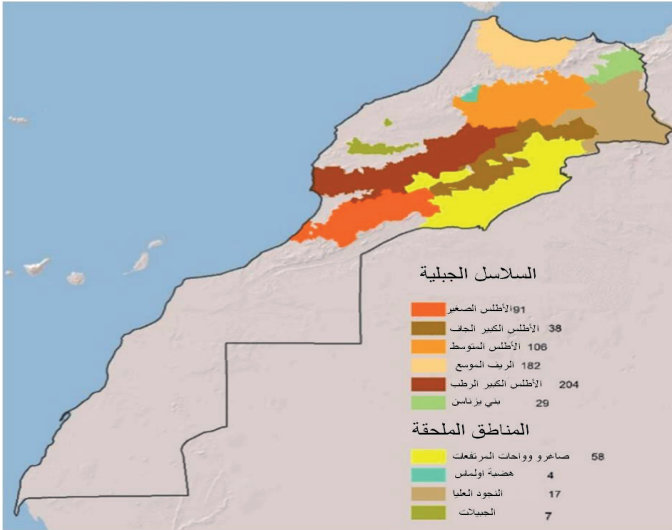


المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛ 2015

وفي هذا السياق، تُبين الخريطة رقم 1 الواردة أسفله التحديد الذي تم اعتماده كقاعدة لمختلف التحليلات التي ستهم المحددات الديموغرافية والسوسيواقتصادية والبيئية للمناطق الجبلية.

4 - وزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، 2016 : تنمية المناطق الجبلية : الإستراتيجية ومقاربة التدخل. عرض تم تقديمه يوم السبت 19 مارس 2016 بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

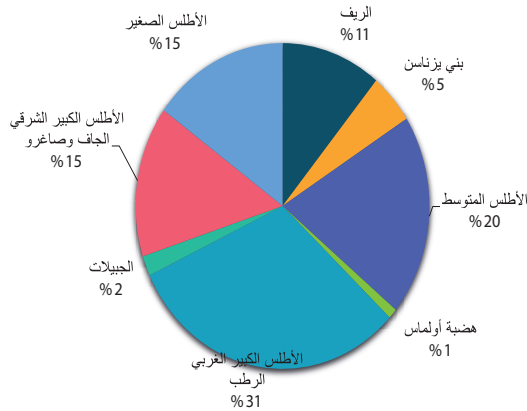
الخريطة رقم 1: التوزيع المجالي لمختلف السلاسل الجبلية والمناطق الملحقة بها



2.4. المناطق الجبلية تحتل مكانة مهمة بالمملكة

تمثل المناطق الجبلية 25 في المائة من مجموع مساحة التراب الوطني⁵. ويُعتبر الأطلس الكبير الغربي الرطب والأطلس المتوسط والأطلس الكبير الشرقي الجاف وجبل صاغرو والأطلس الصغير السلاسل الجبلية الأكثر أهمية، إذ تبلغ نسبتها على التوالي 31 و20 و15 و15 في المائة من مجموع مساحة المناطق الجبلية، كما تمثل مساحتها مجتمعة 81 في المائة من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية (الشكل رقم 2).

الشكل 2: توزيع مختلف السلاسل الجبلية حسب نسبتها من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية



المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

يُقدَّرُ تعداد ساكنة المناطق الجبلية والمناطق الملحقة بها (واحات المناطق المرتفعة والنجود العليا بجهة الشرق) بـ 8.636.453 نسمة (الجدول رقم 1)، من أصل ساكنة المملكة البالغ عددها 33.848.242 نسمة (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014) أي ما يعادل 25 في المائة من مجموع الساكنة الوطنية. أما إذا ما أخذنا فقط السلاسل الجبلية الرئيسية والجبال المعزولة المرتبطة بها⁶ بعين الاعتبار، فإن عدد ساكنة هذه المناطق يقدر بنحو 7.119.693 نسمة أي 21 في المائة من الساكنة الوطنية.

وسيتم الاقتصار في هذه الدراسة على السلاسل الجبلية الرئيسية والجبال المعزولة التي تم ربطها بها، مع العمل على تقديم المعطيات المتعلقة بالمناطق الملحقة (واحات المناطق المرتفعة والنجود العليا بجهة الشرق) على مستوى الجداول والخرائط التي تم إنجازها.

وتتسم المناطق الجبلية بارتفاع كثافتها السكانية (بمتوسط 37,8 نسمة في الكلم المربع) مع تباين كبير في حجم هذه الكثافة من منطقة لأخرى (112,7 نسمة في الكلم المربع في الريف، مقابل 16,6 نسمة في الكلم المربع بالأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو، و18,1 نسمة في الكلم المربع بالأطلس الصغير).

الجدول رقم 1: الخصائص الجغرافية والديمغرافية للمناطق الجبلية

الكثافة السكانية (عدد السكان/المساحة)	النسبة المئوية من إجمالي ساكنة المناطق الجبلية	عدد السكان	النسبة المئوية من إجمالي مساحة المناطق الجبلية	مساحة السلسلة الجبلية (كلم مربع)	السلاسل الجبلية
112,7	32,8	2.336.445	11,02	20.739,2	الريف
21,4	2,6	184.403	4,57	8.604,9	بني يزنانس
35,4	18,6	1.324.777	19,90	37.433,7	الأطلس المتوسط
15,5	0,3	21.255	0,73	1.374,5	هضبة اولماس
35,5	29,4	2.094.246	31,35	5.8970,3	الأطلس الكبير الغربي الرطب
38,4	2,5	180.435	2,50	4.699,6	الجبيلات
16,6	6,4	456.733	14,62	27.503,7	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
18,1	7,3	521.399	15,31	28.792,8	الأطلس الصغير
37,8	100,0	7.119.693	100,00	188.118,6	المجموع

6 - السلاسل الجبلية الرئيسية هي : الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير الغربي الرطب، الأطلس الكبير الشرقي الجاف، الأطلس الصغير. أما الجبال المعزولة الملحقة بها فهي : بني يزنانس، هضبة اولماس، الجبيلات، صاغرو.

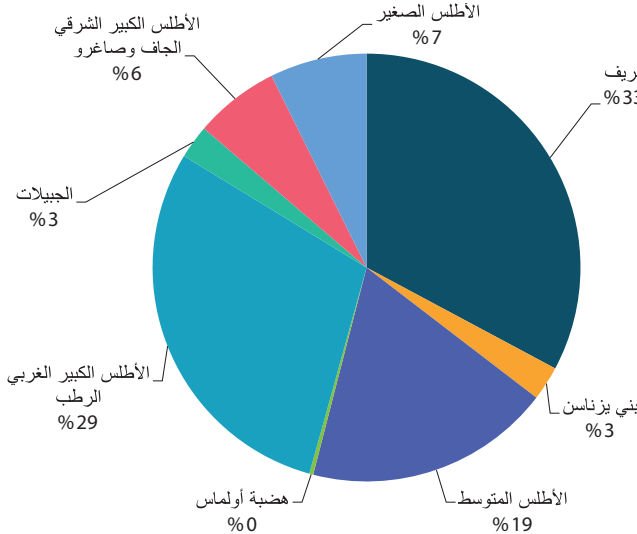
	1.379.371	51.163,1	واحات المناطق المرتفعة
	137.389	36.670,8	النجد العليا بجهة الشرق
	8.636.453	275.952,6	المجموع

المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

ونلاحظ في هذا المقام أن عدد ساكنة المناطق الجبلية عرف تغيرا طفيفا جدا، حيث مر من 26 في المائة⁷ من مجموع الساكنة الوطنية سنة 2004 إلى 25 في المائة سنة 2014. وتجسد وتيرة التطور هذه الحجم المهم لظاهرة الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية الأقرب أو نحو المدن الكبرى.

ويوجد أعلى معدل تركيز للسكان في الريف والأطلس الكبير الغربي الرطب والأطلس المتوسط. إذ يمثل عدد السكان الذين يقطنون بهذه السلاسل الجبلية 33 في المائة و29 في المائة و19 في المائة على التوالي من مجموع عدد سكان المناطق الجبلية، وتشكل أعدادهم مجتمعة 81 في المائة من إجمالي عدد ساكنة المناطق الجبلية (الشكل رقم 3). وتتجلى هذه الوضعية بحدّة أكبر في الريف، إذ يضم 33 في المائة من مجموع ساكنة المناطق الجبلية، والحال أن مساحته لا تُمثل سوى 11 في المائة من إجمالي مساحة المناطق الجبلية بالمملكة.

الشكل رقم 3: نسبة ساكنة كل سلسلة من السلاسل الجبلية مقارنة مع مجموع ساكنة المناطق الجبلية



المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

7 - ارتكازا على عدد ساكنة المناطق الجبلية بمن فيها ساكنة واحات المناطق المرتفعة والنجد العليا كما قدرته وزارة الفلاحة والصيد البحري في وثيقة البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية، أي 7,7 مليون نسمة، ومجموع ساكنة المغرب حسب المندوبية السامية للتخطيط برسم نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 (29.680.069 نسمة).

3.4. ساكنة يغلب عليها الطابع القروي

على عكس الساكنة الوطنية التي يغلب عليها اليوم الطابع الحضري (بنسبة 60,1 في المائة) أكثر من القروي، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، فإن الطابع القروي لا زال الغالب على المناطق الجبلية، إذ لا يمثل سكان المدن والمراكز الحضرية سوى 27,3 في المائة من إجمالي ساكنة المناطق الجبلية (الجدول رقم 2). وتُسجّل أكبر نسب للسكان الذين يعيشون في المراكز الحضرية بكل من الأطلس المتوسط وبنو يزناسن (45 في المائة و43 في المائة على التوالي).

من جهة أخرى، تُبرز مقارنة نسبة الجماعات الحضرية مع مجموع عدد الجماعات بالمناطق الجبلية، أن الأطلس المتوسط يضم أكثر الجماعات الحضرية، (إذ يضم 39 جماعة حضرية من أصل 106 جماعة) (الملحق رقم 4).

الجدول رقم 2: توزيع السكان حسب الانتماء للوسط الحضري أو القروي داخل مختلف السلاسل الجبلية

المجموع	قروي		حضري		السلسلة الجبلية
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
2.336.445	70,2	1.640.185	29,8	696.260	الريف
184.403	57,1	105.294	42,9	79.109	بنو يزناسن
1.324.777	54,9	727.303	45,1	597.474	الأطلس المتوسط
21.255	68,4	14.538	31,6	6.717	هضبة اولماس
2.094.246	86,9	1.819.900	13,1	274.346	الأطلس الكبير الغربي الرطب
180.435	65,4	118.005	34,6	62.430	الجبيلات
456.733	73,2	334.329	26,8	122.404	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
521.399	81,6	425.462	18,4	95.937	الأطلس الصغير
7.119.693	72,7	5.176.016	27,3	1.943.676	المجموع
1.379.371	67,8	934.971	32,2	444.400	واحات المناطق المرتفعة
137.389	42,4	58.299	57,6	79.090	النجود العليا لجهة الشرق
8.636.453	71,4	6.169.286	28,6	2.467.166	المجموع

المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

في ما يتعلق بالخصائص الديموغرافية، تُبرِّزُ الإحصائيات أن الذكور يمثلون 51,6 في المائة من مجموع ساكنة المناطق الجبلية، في حين تبلغ هذه النسبة 49,8 في المائة على المستوى الوطني. و50,4 في المائة في الوسط القروي⁸.

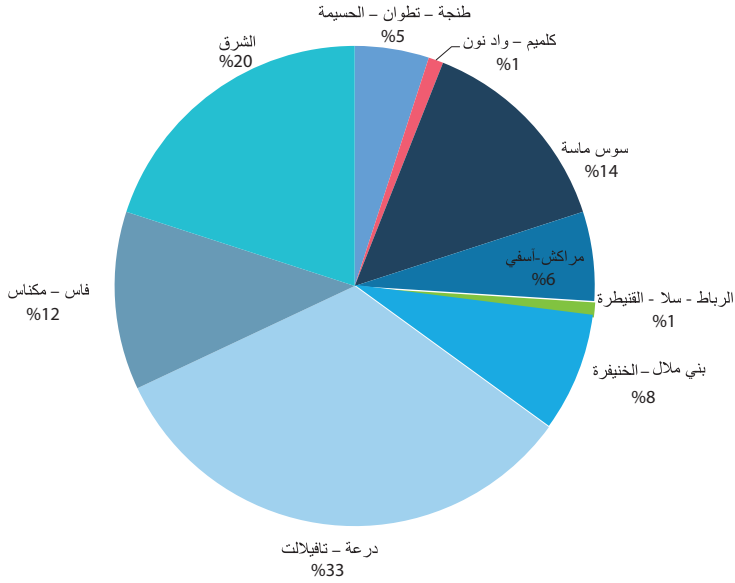
الجدول رقم 3: الخصائص الديموغرافية لمختلف السلاسل الجبلية

المجموع	الإناث		الذكور		السلسلة الجبلية
	العدد	قروي	حضري	قروي	
2.336.445	861.745	116.029	778.440	580.231	الريف
184.403	37.488	26.767	67.806	52.342	بني يزناسن
1.324.777	447.779	205.606	279.524	391.868	الأطلس المتوسط
21.255	7.460	1.385	7.078	5.332	هضبة اولماس
2.094.246	993.191	62.841	826.709	211.505	الأطلس الكبير الغربي الرطب
180.435	101.719	23.408	16.286	39.022	الجبيلات
456.733	209.710	43.882	124.619	78.522	الأطلس الكبير الشرقي الجاف
521.399	257.822	51.613	167.640	44.324	الأطلس الصغير
7.119.693	2.916.914	531.531	2.268.102	1.403.146	المجموع
1.379.371	709.158	226.000	225.813	218.400	واحات المناطق المرتفعة
137.389	26.493	40.844	31.806	38.246	النجد العليا بجهة الشرق
8.636.453	3.652.565	798.375	2.525.721	1.659.792	المجموع

المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

4.4. ست جهات من أصل اثنتي عشرة تضم مناطق جبلية

الشكل رقم 4: نسبة مساحة المجالات الجبلية داخل كل جهة من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية على الصعيد الوطني

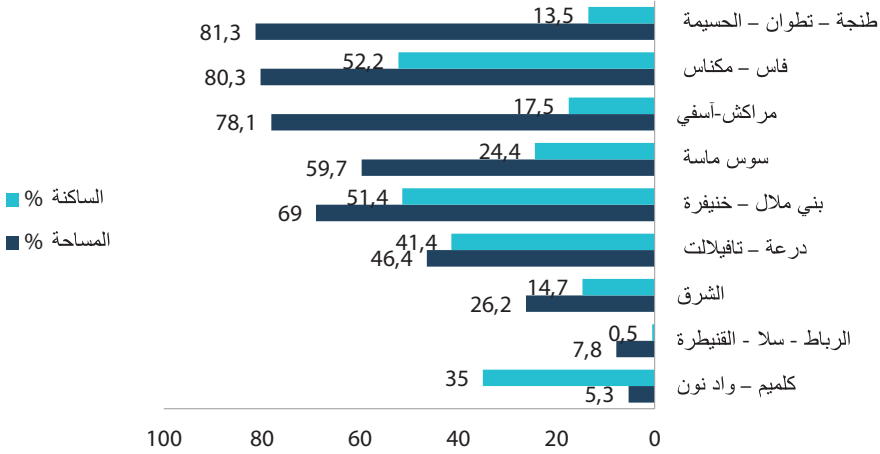


المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

وبخصوص المساحة التي تحتلها المجالات الجبلية داخل كل جهة، نجد أن جهتي طنجة - تطوان - الحسيمة وفاس - مكناس هما أكثر الجهات توفرا على مجالات جبلية (81,3 في المائة و80,3 في المائة على التوالي من مساحتهما هي عبارة عن جبال) متبوعتان بجهات مراكش-آسفي وبنو ملال - خنيفرة وسوس ماسة ودرعة - تافيلالت التي تحتل فيها المجالات الجبلية النسب التالية على التوالي: 78,1 في المائة و69,1 في المائة و59,7 في المائة و46,4 في المائة (الشكل رقم 5). هكذا، يتبين أن تسع من أصل اثنتي عشرة جهة يمكن اعتبارها جهات جبلية، غير أن ستة فقط من تلك الجهات التسع تضم مجالات جبلية مهمة.

وعلى مستوى جهة كلميم - واد نون نجد أن المساحة التي تحتلها المناطق الجبلية قليلة جدا (5,3 في المائة من مجموع مساحة الجهة)، في حين يقطن جزء كبير من ساكنة الجهة (35,5 في المائة) في هذه المناطق الجبلية. ويعزى هذا الأمر لتركز التجمعات البشرية (أقا إيفان، أكينان، أداي، إفران أطلس الصغير، أمطضي) في المناطق الجبلية.

الشكل رقم 5: نسبة مساحة المناطق الجبلية وسكانتها حسب الجهات (من إجمالي مساحة كل جهة ومن مجموع عدد سكانها)



المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقاً من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

5.4. ساكنة تغلب عليها الفئات الشابة

رغم هيمنة الفئات الشابة، تعد نسبة السكان البالغين من العمر 65 سنة فوق أكثر أهمية في المناطق الجبلية (7,7 في المائة في صفوف الإناث و6,6 في المائة في صفوف الذكور) مقارنة مع المتوسط الوطني (6,3 في المائة لدى الإناث و5,9 في المائة لدى الذكور) ومع النسبة المتوسطة المُسجَّلة في المناطق القروية (6,6 في المائة في صفوف النساء و6,4 في المائة في صفوف الرجال). غير أن هذه الوضعية تصبح معكوسة بالنسبة للفئات العمرية دون سن 65 سنة.

وقد يعزى هذا الوضع إلى مغادرة الشباب المناطق الجبلية نحو المدن والمراكز الحضرية إما من أجل الدراسة أو بحثاً عن عمل.

ويُبرز الارتفاع النسبي لعدد السكان المسنين (65 سنة فما فوق) بالمناطق الجبلية مقارنة مع الوسط القروي والمستوى الوطني (الجدول رقم 4)، أنه يتعين على السلطات العمومية جعل التكفل بهذه الفئة إحدى أولوياتها.

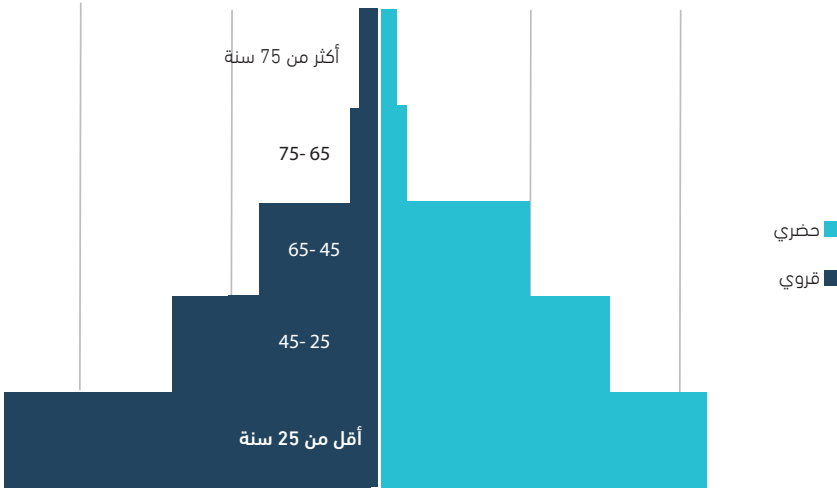
الجدول رقم 4: بنية الفئات العمرية حسب السلاسل الجيلية

أكثر من 75 سنة		سنة 75-65		سنة 65-45		سنة 45-25		أقل من 25 سنة		الفئة العمرية
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	
2,7	2,9	3,4	3,7	17,3	15,4	30,0	27,6	46,4	50,3	الريف
3,3	3,4	4,2	4,0	19,3	17,6	29,7	29,6	43,4	45,4	بني يزنانس
3,0	3,3	4,0	4,4	18,8	16,6	29,4	28,6	44,8	47,1	الأطلس المتوسط وهضبة اولماس
3,0	3,0	3,8	5,1	18,3	17,3	29,3	27,9	46,6	46,7	الأطلس الكبير الغربي الرطب
2,7	3,1	3,8	4,4	17,7	16,1	28,2	25,5	45,6	50,8	الجبيلات
2,4	2,8	3,2	3,3	17,1	14,7	29,2	26,6	47,9	52,6	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
2,5	2,9	3,7	2,2	16,9	14,7	27,2	26,5	49,5	51,6	الأطلس الصغير
2,8	3,5	3,8	4,2	17,9	16,6	29,1	27,1	46,2	48,3	مجموع المناطق الجيلية
3,5	3,9	4,3	3,7	16,6	18,4	26,4	27,6	49,1	50,9	الوسط القروي في المناطق الجيلية
2,4	2,6	3,5	3,7	18,2	18,2	29,0	30,1	46,9	45,4	المستوى الوطني
2,8	2,8	3,6	3,8	15,5	16,0	27,5	28,0	50,5	49,4	الوسط القروي على المستوى الوطني
2,2	2,5	3,3	3,7	16,6	14,2	28,7	25,9	49,1	53,7	واحات المناطق المرتفعة
3,4	2,0	3,8	3,1	17,4	12,7	27,6	24,3	47,9	57,9	النجد العليا بجهة الشرق

المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

كما أن أهمية نسبة الفئات الشابة تُبرز الحاجة لتوفير المواقبة وخلق فرص الشغل لفائدة هذا الجزء من الساكنة. وتُطرح هذه الحاجة بحدة أكبر بالنسبة للجماعات الحضرية مقارنة مع الجماعات القروية بالمناطق الجيلية (الشكل رقم 6).

الشكل رقم 6: هرم الأعمار بالمناطق الجبلية



المصدر: معطيات مُعدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014)

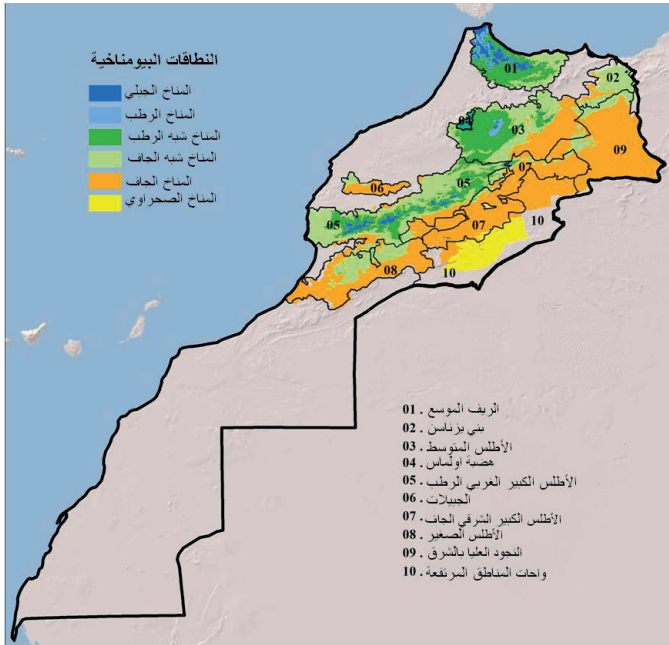
6.4. تنوع كبير للوسط الطبيعي أفضى إلى غنى المناظر الطبيعية والثروات المائية

تضطلع المناطق الجبلية بدور أساسي في بنية الوسط الطبيعي للبلاد، لاسيما على المستوى المناخي، ذلك أن سلاسل جبال الأطلس تشكل حاجزا قويا يحول دون التأثيرات القادمة من المجال الصحراوي جنوبا وتحمي بذلك باقي مناطق البلاد من الجفاف.

وتتميز هذه المناطق الجبلية بأهمية النطاقات البيومناخية التي تسودها، إذ يوجد المناخ الجبلي والرطب وشبه الرطب (الخريطة رقم 2 والجدول رقم 5) وهو ما ينعكس على ارتفاع حجم التساقطات المطرية (أزيد من 500 ملتمر في السنة)، خاصة بسلسلتي الريف والأطلس المتوسط، ومن هنا جاء تسميتهما بـ «خزان مياه» المغرب.

غير أن التساقطات تأتي غالبا بهذه المناطق على شكل عواصف رعدية وزخات، مع تركزها الشديد وكثافتها وقصر مدة هطولها مما يتسبب غالبا في خسائر جراء ما تحدثه من فيضانات وانجراف للتربة.

الخريطة رقم 2: النطاقات البيومناخية داخل كل سلسلة جبلية



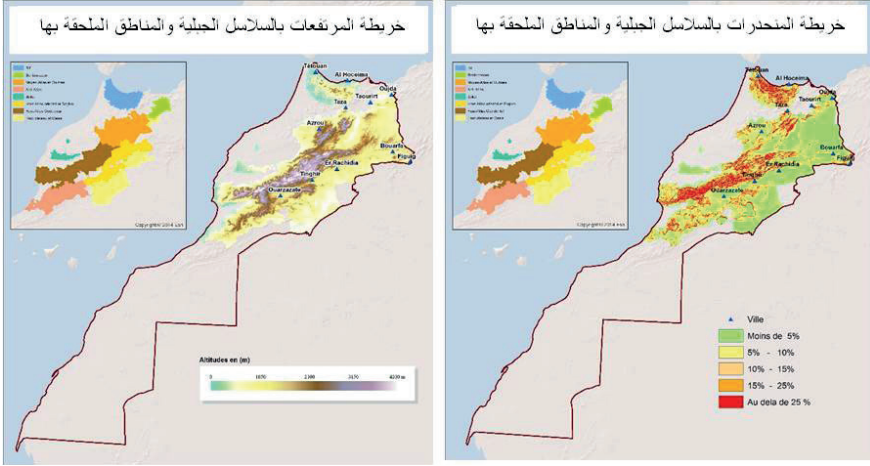
الجدول رقم 5: توزيع النطاقات البيومناخية حسب السلاسل الجبلية

النسبة المئوية للمساحة المغطاة بالنطاق البيومناخي

النطاقات البيومناخية	الريف	بني يزناسن	الأطلس المتوسط	هضبة أولماس	الأطلس الكبير الغربي الرطب	الجبيلات	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو	الأطلس الصغير	النجود العليا بجهة الشرق	واحات المناطق المرتفعة
جبلي	23	0	4,5	0	0	0	0	0	0	0
رطب	6	0	7,5	0	9	0	0	0	0	0
شبه رطب	45	83	42	78	26	0	5	2	0	0
شبه جاف	26	17	20	22	51	20	7	41	18	0
جاف	0	0	26	0	14	80	88	57	82	70
صحراوي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	30

تتسم المناطق الجبلية أيضا بغنى مناظرها الطبيعية بفضل تضاريسها التي تمتاز بمرتفعات مهمة، خاصة على مستوى الأطلس الكبير حيث تتجاوز 4.000 متر (4.167 متر بالنسبة لقمة توبقال و4.071 متر بالنسبة لجبل مكنون).

الخريطة رقم 3: المرتفعات والمنحدرات المميزة للمناطق الجبلية



لقد أفرز ما تتسم به المناطق الجبلية من مرتفعات ومنحدرات شديدة في بعض المناطق، مناظر طبيعية متفردة وخرابة لها جاذبية كبيرة (الشكل رقم 7)، وهو الأمر الذي يجعل من الجبال المغربية وجهة سياحية تحظى بإقبال كبير (مضائق تودغة ومكنون واديس، شلالات أوزود...).

كما أن جبال الأطلس تزخر بتنوع بيولوجي هام من الوحيش والنباتات. ومن الوحيش نذكر قرد زعطوط (مكاك البربري) وأيل الأطلس والأروي المغربي وغزال الجبل وطائر أبو منجل الأصلع وطائر الدُنْقَلَة بيضاء الحلق وأفعى جبال الأطلس.

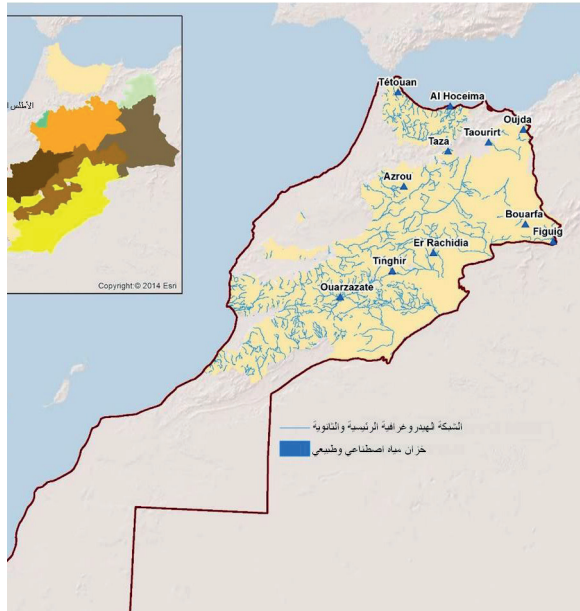
ومن الأشجار المميزة لهذا المجال الجبلي نجد أرز الأطلس والصنوبر الأسود وبلوط الزان. ويتميز المنتزه الوطني تسمطان في الريف بالحضور القوي لأشجار الشوح وهي نوع من الصنوبريات مستوطن بالمغرب، وهو الأمر الذي مَكَّن من تسجيل هذا الموقع في القائمة المؤقتة للتراث الطبيعي العالمي لمنظمة اليونسكو.

وأخيرا، تشكل المناطق الجبلية، كما يشار إلى ذلك غالبا، خزان مياه المغرب، وذلك بفضل شبكة هيدروغرافية كثيفة جدا فضلا عن وفرة خزانات المياه سواء الاصطناعية (السدود وأحواض تجميع المياه...) أو الطبيعية (البحيرات، المستنقعات، البحيرات الجبلية، إلخ...) (الخريطة رقم 4).

الشكل رقم 7: مناظر فريدة وخطابة للجبال المغربية

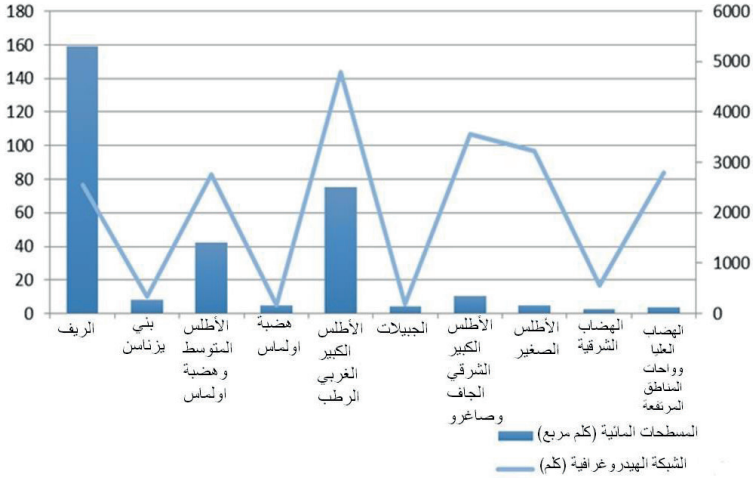


الخريطة رقم 4: الشبكة الهيدروغرافية التي تخترق مختلف السلاسل الجبلية



يُبرزُ تحليل الشبكة الهيدروغرافية والمسطحات المائية أن الريف يتوفر على أكبر مساحة من خزانات المياه، في حين توجد الشبكة الهيدروغرافية الأكثر كثافة على مستوى الأطلس الكبير الغربي الرطب. وتعتبر الجبيلات وبنى يزناسن أقل المناطق الجبلية توفرا على الموارد المائية (الشكل رقم 8).

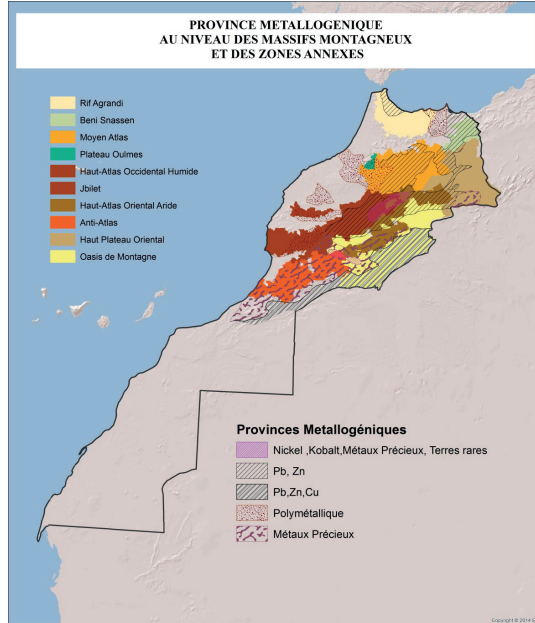
الشكل رقم 8: الشبكة الهيدروغرافية والمسطحات المائية في مختلف السلاسل الجبلية



7.4. جزء كبير من مناطق الموارد المعدنية يوجد بالسلاسل الجبلية

تتجمع المكامن الطبيعية للثروات المعدنية وأماكن المؤشرات المعدنية بالمغرب في مناطق الموارد المعدنية التي تشكلت خلال الظواهر الجيوديناميكية الرئيسية التي ميزت التاريخ الجيولوجي للمغرب.

الخريطة رقم 5: التوزيع المجالي للمناطق المعدنية داخل السلاسل الجبلية



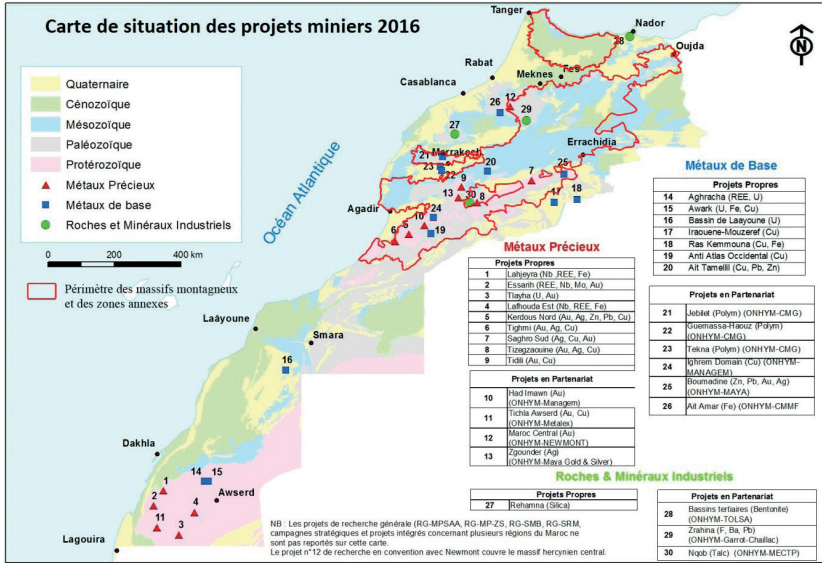
تضم كل السلاسل الجبلية إمكانات كبرى من الموارد المعدنية (الجدول رقم 6)، غير أن سلسلتي الأطلس الكبير والأطلس الصغير تضمان القسط الأهم من هذه الإمكانيات. غير أنه ينبغي العمل على تحيين خريطة مناطق الموارد المعدنية أخذا بعين الاعتبار التكنولوجيات الجديدة في مجال التنقيب والاستكشاف المعدني وذلك من أجل تهمين المكامن الطبيعية للمواد المعدنية ذات الإمكانيات الواعدة، من خلال وضع إطار تشريعي واستثماري محفز، بالإضافة إلى تأهيل تلك المناطق بغية استغلالها استغلالا منجميا أو سياحيا يعود بالنفع على الساكنة.

الجدول رقم 6: المناطق ذات الأهمية من حيث الموارد المعدنية داخل السلاسل الجبلية

المعادن (كلم مربع)					السلاسل الجبلية
ما قبل الكامبري (نفيس)	نيكل، كوبالت، ما قبل الكامبري (نفيس)، عناصر الأثرية النادرة	رصاص، زنك، نحاس	رصاص، زنك	متعدد التمعينات	
-	-	-	3.514,82	1.269,45	الريف الموسع
-	-	-	7.390,66	-	بني يزناسن
-	-	-	21.152,1	7.015,53	الأطلس المتوسط
-	-	-	-	938,89	هضبة اولماس
3.518,27	4.194,90	-	14.372,33	6.353,14	الأطلس الكبير الغربي الرطب
-	-	-	-	1.538,75	الجبيلات
7.648,6	-	713,71	-	-	الأطلس الكبير الشرقي الجاف
23.469,86	873,68	-	-	-	الأطلس الصغير
4.170,67	-	-	6.970,04	-	التجود العليا بجهة الشرق
5.349,09	1.808,84	28.074,33	-	-	صاغرو ووحدات المناطق المرتفعة

المصدر: الموقع الرسمي للمكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، 2017

الخريطة رقم 6: وضعية المشاريع المنجمية في سنة 2016



من الناحية التشريعية، نلاحظ أن مساطر الحصول على تراخيص الاستكشاف المنجمي، لاسيما التراخيص من الفئة الثانية، لا تمكن من استفادة المستغلين المنجميين الحقيقيين من هذه التراخيص، وإنما تخلق مناخا من المضاربة السلبية.

من جهة أخرى، تقتضي التأثيرات البيئية المترتبة عن استغلال المواقع المنجمية، العمل، بغض النظر عن متطلبات دفاتر التحملات، على تبني مقاربة «المسؤولية المجتمعية للمقاولات» قائمة على اتخاذ تدابير اجتماعية ذات وقع إيجابي قوي على ساكنة الجماعات الكائنة في محيط المواقع المنجمية بالمناطق الجبلية. كما يجب أن تمكن هذه المقاربة من الانكباب على النزاعات القائمة من أجل تسويتها في إطار ثلاثي الأطراف يضم الشركاء الاجتماعيين المعنيين.

8.4. رصيد ثقافي، خاصة في شقه اللامادي، غير مُستثمر بالقدر الكافي

فضلا عن رأسمالها المادي، تحبّل المناطق الجبلية برصيد ثقافي غني وموروث أمازيغي وإرث من مناطق جبالة شاهد على تنظيم اجتماعي ومؤسساتي وممارسات مبتكرة في مجال تدبير الموارد (أكدال، الزراعة في الأراضي الجبلية المسطحة بالأطلس الكبير...).

كما تزخر هذه المناطق بإرث ثقافي من الأهمية بمكان، من شأنه أن يشكل رافعة لخلق الثروة ومناصب الشغل، وذلك من خلال استثمار المنتجات والخدمات والتقاليد والموارد التي تحبل بها المجالات الجبلية. ويتعلق الأمر ب:

- شبكة المواقع المعترف بها من لدن منظمة اليونسكو تشمل: أربع محميات للمحيط الحيوي تهم (شجر أركان، واحات الجنوب المغربي، محمية المجال الحيوي بين القارات بالبحر الأبيض المتوسط (المغرب-إسبانيا) وشجر الأرز)؛ والمنتزه الجيولوجي «مكون»؛ والمواقع الثقافية خاصة قسبة أيت بنحدو). وتزخر هذه الفضاءات بمؤهلات تراثية عالية القيمة ينبغي تثمينها من أجل النهوض بتسمية المناطق الجبلية والمساهمة في تحسين رفاه ساكنتها.



- المخازن الجماعية (إغرمان أو إكودار)⁹ التي يشهد تنوع أشكالها وطرق بنائها على الغنى التاريخي والتراثي المغربي؛

- مواقع التراث الصخري¹⁰: يعتبر المغرب من بين البلدان الأكثر غنى في مجال التراث الصخري، ويضم أزيد من 300 موقع توجد أساسا في وادي درعة والأطلس الكبير والمناطق الصحراوية. وتعود بعض الرسومات الصخرية الموجودة بتجاويف افران نتاسكا بجبل باني الشرقي، بإقليم زاكورة، إلى أزيد من سبعة آلاف سنة؛

- المواسم والمهرجانات السنوية من قبيل موسم إملشيل ومهرجان أحيديوس بعين اللوح ومهرجان موسيقى الصحراء بمرزوقة ومهرجان أحواش بورزازات؛

- التعابير الموسيقية والرقصات القروية خاصة تلكم المرتبطة بالمناطق الجبلية: أحيديوس، أحواش، الطقطوقة، أفلال، الحوزي، الهيت، أكلاكل، عواد مسكينة، تاسكيوين، الحصادة، ميزان الهوارة، أولاد سيدي احمد او موسى، إزلان، الغياطة، جهجوكة...

- التراث الشفهي، خاصة المحفوظ في ذاكرة نساء المناطق الجبلية؛

- القصور والقصبات (تم جرد أكثر من 86 قصرا و300 قسبة في جهة سوس- ماسة- درعة، منها 200 قسبة توجد في حالة تدهور بالغة)؛

9 - مؤلف لسليمة الناجي حول المخازن الجماعية بالجنوب المغربي :

Naji S., 2006 : Greniers collectifs de l'Atlas : Patrimoines du Sud marocain.

10 - صورة لمخزن جماعي (إغرم) بإقليم تارودانت :

<http://www.taroudant-tourisme.com/greniers-collectifs-de-la-province-de-taroudant>.

■ المواقع والمباني والمعالم الدينية، المُشكَّلة أساسا من المساجد والمدارس العتيقة والزوايا والأضرحة والمعابد اليهودية والكنائس، والتي تدرج أيضا ضمن التراث الثقافي بالمناطق الجبلية المغربية. وتوجد أطلال مساجد يعود بناؤها إلى القرن التاسع في المناطق الجبلية التالية: أغمات قرب مراكش ونكور بالريف وسجلماسة بتافيلالت؛

■ المهارات والمعارف المرتبطة بالصناعة التقليدية وبن الطبخ، وهي مهارات متسمة بالغنى والتنوع بفضل تلاحق الثقافات الأمازيغية والإسبانية الموريسكية والعربية الإسلامية واليهودية والإفريقية.

ويشكل هذا التراث مصدرا لخلق الثروات وفرص الشغل وعاملا لتعزيز جاذبية المملكة. غير أن مختلف مكونات هذا التراث المادي والثقافي لا تزال غير مُستثمرة بالشكل الكافي ولا يزال ما تحبل به من إمكانات تنمية واعدة مجهولا لدى الكثيرين.

V - سياسات عمومية بمنجزات مادية مهمة لكن بتأثير محدود على الرأسمال البشري

لقد تبين من خلال دراسة وتحليل الوثائق وكذا من مختلف جلسات الإنصات والورشات الموضوعاتية والزيارة الميدانية المنجزة في إطار هذه الإحالة، أنه إلى حدود سنة 2015 لم تكن هناك سياسة قطاعية أو إستراتيجية تنمية تستهدف المناطق الجبلية بشكل خاص. وبالرغم من الجهود المحمودة التي بذلتها السلطات العمومية في مجال تنمية الوسط القروي بشكل عام، بما فيه المناطق الجبلية، نجد أن هذه المناطق لم تستفد من سياسات خاصة بها أو من برامج أو مشاريع (سواء قطاعية أو مندمجة) تأخذ خصوصياتها بعين الاعتبار.

1.5. استهداف لا يزال في بداياته رغم قدم التدخلات بالمناطق الجبلية

لم تستفد المناطق الجبلية من التدابير التنموية إلا بشكل متأخر (علما أن تلك التدابير كانت في أغلب الأحيان قطاعية وتقنية صرفة)، وذلك على غرار مجموع المناطق القروية. كما لم تستفد من استهداف خاص يأخذ خصوصياتها بعين الاعتبار¹¹. غير أن التدخلات العمومية همت المناطق الجبلية بشكل غير مباشر منذ زمن طويل، وذلك أساسا من خلال القوانين والتدابير الخاصة بالمجال الغابوي الذي يحتل أكبر حيز من المناطق الجبلية. وقد شكل ظهور 10 أكتوبر 1917 نقطة انطلاق تنظيم استغلال واستعمال المجال الغابوي، تلتها عملية تحديد الملك الغابوي. وتم بالموازاة مع هذه المساطر التنظيمية، تنفيذ العديد من التدابير الميدانية الملموسة، غير أن هذه التدابير ارتكزت على الجانب التقني المتعلق مكافحة انجراف التربة وحماية الغابات¹². أما البعد الاجتماعي والاقتصادي فلطالما غاب عن هذا التوجه، مما ينبغي معه تبني مقاربة شمولية تستجيب للمشاكل الخاصة التي تواجهها المناطق الجبلية ولانتظارات ساكنتها.

11 - مقال لبوجروف سعيد حول المناطق الجبلية في سياسة التهيئة المجالية بالمغرب:

Boujrouf Saïd, 2016 : La montagne dans la politique d'aménagement du territoire du Maroc. Revue de géographie alpine, tome 84, n°4.

12 - تهم بناء المنازل الغابوية (680 من المنازل أو المساكن المختلفة)، مد الخطوط الهاتفية (3500 كلم) وشق المسالك الغابوية ومنافذ اللوج للغابة (6300 كلم من المسالك والغابوية والمرات، كلها ضرورية لحراسة ومراقبة الغابة). كما تم إنجاز أشغال حفر مصدات النار (ما بين 20 و30 متر عرضا و700 متر طولاً) وتهيئة الأراضي وحماية الأراضي وإحيائها من أجل مكافحة انجراف التربة. وللاضطلاع بهذه المهمة تم خلق صندوق وطني للغابات ومصلحة لحماية الأراضي وإحيائها سنة 1949. ونصت الترسانة القانونية والتنظيمية المؤطرة لهذا الإطار الحمائي (ظهر 20 مارس 1951 والقرار الوزيري بتاريخ 24 مارس 1951) على خلق محيط «الزامي» في المناطق المهدة بشكل كبير (174.659 هكتار أغلبها في المناطق الجبلية). وشملت المنجزات المحققة حتى سنة 1959 ما قدره 87.007 هكتارا، حيث همت تهيئة المراعي (19,0 في المائة) وتهيئة المراعي الغابوية (21,2 في المائة) وأشغال التسرب (15,9 في المائة) وغرس الأشجار الغابوية (12,4 في المائة) وغرس الأشجار المثمرة (16,4 في المائة) ومسطحات مزروعة بالحبوب (15,1 في المائة).

2.5. التنمية الاجتماعية للمناطق الجبلية: جهود محمودة لكن النتائج تظل غير كافية

انطلاقاً من النصف الثاني من سنوات التسعينيات، اكتسب البعد الاجتماعي للتنمية زخماً جديداً بفضل الدفعة التي أعطاها إياه انخراط أعلى سلطات البلاد والتعبئة المتنامية للمجتمع المدني.

هكذا، شهدت القطاعات الاجتماعية وضع برامج كبرى، خاصة في مجالات تعميم التعليم الابتدائي وفك العزلة عن الساكنة وكهربة العالم القروي والولوج للماء الصالح للشرب. غير أن معدل الفقر لا يزال مرتفعاً نسبياً بهذه المناطق (8,76 في المائة)، بالإضافة إلى المستوى المنخفض للتنمية البشرية (نسبة الأمية في صفوف ساكنة المناطق الجبلية تبلغ 42,5 المائة) وارتفاع نسبة الهجرة نحو المدن أو إلى الخارج¹³. كما أن البرامج التي تم إطلاقها في مجالي التربية والصحة لم تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة لهذه المناطق ولا مطالب ساكنتها.

1.2.5. الخدمات العمومية الأساسية والبنى التحتية القروية

لقد همت البنى التحتية، التي أنجزتها السلطات العمومية في إطار البرامج القطاعية الخاصة، الساكنة القروية بدون تمييز أو استهداف خاص لسكان المناطق الجبلية. وفي ما يلي أبرز تلك البرامج:

- البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب (PAGER): تمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج، الذي أعطيت انطلاقته سنة 1995، في تحسين الولوج للماء الصالح للشرب في الوسط القروي، حيث كان هذا الأخير يشهد تأخراً مهماً في نسبة التزود مقارنة مع الوسط الحضري.. وقد سمح البرنامج، الذي بلغت كلفته 10 مليار درهم، بتحقيق نسبة تزويد للعالم القروي بالماء الصالح للشرب بلغت 95 في المائة مع نهاية سنة 2015، مقابل 34 في المائة المسجلة نهاية سنة 1994¹⁴؛

- برنامج الكهرباء القروية الشاملة (PERG): تم وضع هذا البرنامج على إثر ما تم تسجيله نهاية سنة 1995 من ضعف في نسبة الكهرباء في الوسط القروي. وقد مكن البرنامج مع تم سنة 2017 من تحقيق نسبة 99,44 في المائة في كهربة العالم القروي، مما سمح بولوج 2.100.878 منزلاً للطاقة الكهربائية (12,6 مليون نسمة).

- البرنامج الوطني للطرق القروية (PNRR): أطلقت الدولة سنة 1995 البرنامج الوطني الأول للطرق القروية. وقد مكن هذا البرنامج عند نهاية أشغاله من شق 11.000 كلم من الطرق والمسالك خلال الفترة 1995-2005، مما سمح بتحقيق نسبة وولوج بلغت 54 في المائة. ومن أجل فك العزلة عن باقي المناطق القروية، جرى سنة 2005 إطلاق البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية. وحقق هذا الأخير نسبة وولوج بلغت 79 في المائة. كما تم سنة 2012 إطلاق برنامج ثالث للطرق

13 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

14 - عرض لوزارة الاقتصاد والمالية : ورشة الحكامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يونيو 2017.

القروية بهدف تقليص معاناة الساكنة من العزلة والفقر. ويمكن البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية وبرنامج التأهيل الترابي على التوالي من شق 6.138,12 كلم من الطرق (بغلاف مالي بلغ 6.442.680.824 درهم) و642,2 كلم من الطرق (بغلاف مالي يبلغ 1.808.926.914 درهم) بالمناطق الجبلية. ويوضح الجدول في الملحق رقم 6 تفاصيل هذه الإنجازات بحسب كل سلسلة جبلية¹⁵؛

■ شهدت نسبة ولوج الساكنة للتطهير السائل تقدما مهما على إثر إطلاق البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة سنة 2006، بهدف تدارك التأخير المسجل في مجال الربط بشبكة التطهير السائل بالوسط الحضري وفي معالجة المياه العادمة. لكن، لم يستفد من هذه الاستثمارات سوى المراكز الحضرية، إذ وصلت نسبة الربط بها إلى 88 في المائة (حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014). ولا يزال الوسط القروي يعاني من خصائص كبير في هذا المجال، حيث إن نسبة الربط بالشبكات العمومية للتطهير لا تتجاوز به 2,9 في المائة. هكذا، يظل الولوج إلى خدمات التطهير السائل نقطة سواد في العالم القروي بشكل عام والمناطق الجبلية على وجه الخصوص ويشكل تهديدا لصحة السكان وعقبة أمام تتمية السياحة الجبلية.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات المتعلقة بالبنيات التحتية والولوج للخدمات الاجتماعية تحسنت تحسنا ملحوظا بفضل البرامج الكبرى الموجهة للوسط القروي. وقد بلغت نسبة الولوج إلى الطرق القروية 79 في المائة سنة 2016 مقابل 34 في المائة سنة 1994، في حين أن نسبة الحصول على الماء الصالح للشرب قدرت بـ 95 في المائة سنة 2015 مقابل 34 في المائة في سنة 1994، فيما بلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 99 في المائة سنة 2015 مقابل 18 في المائة سنة 1995.¹⁶

2.2.5. الصحة والولوج للعلاجات

طبقا للاتفاقيات والاتفاقيات الدولية العديدة التي صادق عليها المغرب ووفقا لأحكام دستور 2011، الذي ينص على سبعة حقوق متعلقة بالصحة¹⁷، انخرط المغرب منذ عدة سنوات في جملة من الإصلاحات في مجال الصحة، من بينها اعتماد القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية سنة 2002 وإعداد استراتيجيتين قطاعيتين (2008 - 2012 و 2012 - 2016). وتضمن الإستراتيجية الثانية سبعة محاور للتدخل¹⁸.. وجرى أيضا وضع مخطط للنهوض بالصحة في الوسط القروي - كما نصت على ذلك الرئيسية للاستراتيجية المشار إليها- بهدف إلى تحسين الاستفادة

15 - معطيات مقدمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من لدن مديرية الطرق بوزارة التجهيز.

16 - جواب رئيس الحكومة أمام مجلس المستشارين عن السؤال المتعلق بالمحور الثاني: إستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، الأربعاء 7 يونيو 2017.

17 - الفصول 20 و21 و31 و34 و154: الحق في الحياة الذي يشمل أيضا مكافحة الوفيات التي يمكن تفاديها: الحق في السلامة وحماية الصحة، الحق في العلاج: الحق في العيش في بيئة سليمة، الحق في التغطية الصحية، الحق في الصحة للأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، الحق في الحصول على خدمات صحية ذات جودة والاستمرارية في أداء الخدمات.

18 - (1) تحسين الولوج للعلاجات وتحسين تنظيم المؤسسات الصحية، (2) تعزيز صحة الأم والطفل، (3) النهوض بالوضع الصحي للفئات ذات الاحتياجات الخاصة، (4) تعزيز المراقبة الوبائية وتطوير البقطة الصحية، (5) تطوير مراقبة الأمراض غير المنقولة، (6) تطوير الموارد الإستراتيجية لقطاع الصحة وحسن التحكم فيها، (7) تحسين حكمة المنظومة الصحية.

من الخدمات الصحية وتنشيط الفرق الطبية المتنقلة وإشراك المجتمع المحلي عبر إحداث نظام لتأطير مستعجلات التوليد .

وفيما يتعلق بالولوج للخدمات الصحية، فقد سُجل تحسن مستمر في المؤشرات الصحية. فعلى سبيل المثال، خلال عقد من الزمان، عرف أمد الحياة عند الولادة تحسنا بما يعادل زيادة بـ5,2 سنوات تقريبا، حيث بلغ 75,5 سنة 2014 .

وبالمثل، شهدت وفيات الأطفال انخفاضا مهما، حيث بلغت في سنة 2015 ما مجموعه 28,8 وفاة من بين كل 1000 مولود حي في صفوف الأطفال دون السنة الأولى¹⁹ (مقابل 40 وفاة في الفترة 2003-2004) و30,5 وفاة من بين كل 1000 مولود حي في صفوف الأطفال دون سن 5 سنوات (مقابل 47 في الفترة 2003-2004).

كما حظيت مكافحة أمراض ووفيات الأمهات والأطفال باهتمام خاص. وفي هذا الصدد، تحققت انخفاض مهم في نسبة وفيات الأمهات والأطفال في المناطق القروية (الجدول رقم 8) بلغت نسبته 25 في المائة بين سنتي 2011 و2016 .

غير أن هذا المعدل في وفيات الأمهات والأطفال يبقى مرتفعا بسبب استمرار وقوع المضاعفات الصحية المرتبطة بالولادة إما خلال النقل نحو المستشفيات أو أثناء الوضع بالمنزل. وتظل معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفقر والعيش في منطقة قروية، ذلك أن وفيات الأمهات أعلى بنسبة 75 في المائة في الوسط القروي، كما أن نسبة انتشار الأمراض المزمنة بالوسط القروي تعد من بين النسب الأكثر ارتفاعا في المملكة.

كما جرى تعزيز وتنويع العرض الصحي بالوسط القروي عبر بناء وتوسيع وتجهيز مؤسسات جديدة للرعاية الصحية الأولية (ESSB) التي انتقل عددها من 1.938 مؤسسة سنة 2011 إلى أزيد من 2.000 مؤسسة سنة 2015، وإحداث ما يناهز 3.070 منصب شغل جديد لمهنيي الصحة و171 سكتا وظيفيا للممرضين والأطباء بالوسط القروي²⁰.

وإذا كانت هذه المؤسسات الصحية قد شهدت تحسنا ملموسا (الجدول رقم 7). فإن جاهزيتها لا تكون دائما في المستوى المطلوب.

19 - وزارة الصحة 2016 : معطيات حول الوضعية الصحية :

MS ; 2016 : SANTE EN CHIFFRES 2015, EDITION 2016.

20 - جواب رئيس الحكومة أمام مجلس المستشارين عن السؤال المتعلق بالمحور الثاني : إستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، الأربعاء 7 يونيو 2017 .

الجدول رقم 7: توزيع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية (ESSB) الموجودة بالمناطق الجبلية والمناطق الملحقة بها

المستوصفات القروية	المراكز الصحية الحضرية من المستوى الثاني	المراكز الصحية الحضرية من المستوى الأول	المراكز الصحية القروية من المستوى الثاني	المراكز الصحية القروية من المستوى الأول	مؤسسات الرعاية الصحية الأولية	السلسلة الجبلية
70	9	29	44	67	219	الريف الموسع
2	3	30	2	7	44	بني يزنانس
45	5	17	22	30	119	الأطلس المتوسط
2	0	0	2	2	6	هضبة اولماس
87	8	6	42	76	219	الأطلس الكبير الغربي الرطب
6	1	0	3	7	17	الجبيلات
31	2	4	15	15	67	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
39	5	4	19	30	97	الأطلس الصغير
8	2	3	2	5	20	النجد العليا بجهة الشرق
12	4	15	9	13	53	واحات المناطق المرتفعة

المصدر: معطيات تم إعدادها من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من الإحصائيات التي وفرتها وزارة الصحة

ورغم هذه الجهود، وكما أشار إلى ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول «تتمة العالم القروي: التحديات والآفاق»، فلا تزال هناك العديد من المشاكل المرتبطة بالرعاية الصحية الأساسية في الوسط القروي كما أن هذه المشاكل تمس بشكل أكبر المناطق الجبلية. ويمكن سرد أبرز هذه النقائص كما يلي:

- تعاني شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية من نقص في التنسيق والتواصل مع القطاع الاستشفائي، ومن غياب خريطة صحية، وقلة الموارد البشرية والمالية، كما تشكو من تدير غير ناجح وجد ممرکز واختلالات على مستوى نظام الإجلاء الصحي (نقل المرضى)؛
- تعرف شبكة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تفاوتاً كبيراً في توزيعها، سواء بين الجهات أو داخل نفس الجهة أو بين الوسط الحضري والوسط القروي؛

- يظل الولوج إلى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في غاية الصعوبة من الناحية الجغرافية بالنسبة لما يقرب من 24 في المائة من الساكنة؛
- الموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي (أعداد أطباء الطب العام أو المختصين) غير كافية، كما تُسجَلُ في صفوفهم حالات التغيب عن العمل؛
- بعض المؤسسات المكلفة بالرعاية الصحية الأولية، لا تكون جاهزيتها دائماً في المستوى المطلوب، وذلك بسبب نقص التجهيزات والموظفين المؤهلين.

الجدول رقم 8: تطور معدل وفيات الأمهات والأطفال في المناطق القروية ما بين سنتي 1991 و2016

المؤشر	1991	2003	2011	2016
وفيات الأمهات من بين كل 100.000 ولادة حية	362	267	148	111,1
نسبة وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات	98	69	35	-
نسبة وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة %	69	55	33,5	
نسبة وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن شهر %	36	33	24,7	

المصدر: المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة 2016-2017

وبخصوص التأطير الطبي، تُظهر المعطيات المتوفرة وجود تفاوتات كبيرة بين الجهات، مع تركيز كبير للأطباء في جهتي الرباط - سلا زمور - زعير والدار البيضاء الكبرى. حيث تركز في هاتين الجهتين لوحدهما 37,9 في المائة من مجموع عدد الأطباء برسم سنة 2013 (الجدول رقم 9). هكذا، وبينما تتوفر جهتا الرباط سلا زمور زعير والدار البيضاء الكبرى على معدل أعلى من المتوسط الوطني (طبيب واحد لكل 1.925 نسمة)، فإن جهة تازة - الحسيمة - تاونات وجهة وادي الذهب الكويرة تضمان أدنى معدل للتأطير الطبي، بواقع طبيب واحد لكل 4.074 نسمة، وطبيب واحد لكل 4.143 نسمة، على التوالي²¹.

الجدول رقم 9: عدد السكان لكل طبيب حسب الجهات برسم سنة 2013

الجهة	عدد السكان لكل طبيب حسب الجهات برسم سنة 2013
وادي الذهب- لكويرة	4.143
العيون بوجدور- الساقية الحمراء	2.403
كلميم - السمارة	2.691

2.904	سوس- ماسة- درعة
2.419	الغرب - الشاردة - بني حسن
2.173	الشاوية- وريفة
2.350	مراكش - تانسيفت - الحوز
2.005	الجهة الشرقية
969	الدار البيضاء الكبرى
1.134	الرباط - سلا - زمور زعير
2.785	دكالة - عبدة
3.208	تادلة - أزيلال
2.218	مكناس - تافيلالت
1.993	فاس - بولمان
4.074	تازة - الحسيمة - تاونات
2.213	طنجة - تطوان
1.925	المتوسط الوطني

وبخصوص التغطية الصحية، فإنها لا تشمل سوى 32 في المائة من الساكنة القروية، إذ لا يستفيد سوى 23 في المائة من سكان المجال القروي من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (مقابل 76 في المائة في الوسط الحضري) فيما يستفيد 48 في المائة منهم من نظام المساعدة الطبية مقابل 52 في المائة في الوسط الحضري²².

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن تمويل العلاجات الطبية يعتمد بالدرجة الأولى على الأداء المباشر من لدن الأسر. إذ تبلغ نسبة المصاريف الصحية التي تتحملها الأسر بطريقة مباشرة 53,6 في المائة²³.

3.2.5. التربية والتكوين

في ما يتعلق بالولوج للتعليم، سجل المغرب تقدما مهما، لاسيما على مستوى تعميم التعليم الابتدائي وتقليص الفوارق بين الوسطين الحضري والقروي وبين الذكور والإناث في مجال التعليم. فالبنسبة للتعليم الابتدائي، سجلت نسبة التمدد ارتفاعا ملحوظا ما بين الموسمين الدراسييين 2007-2008 و2014-2015، حيث انتقل من 91,4 في المائة إلى 99,1 في المائة على

22 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

23 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «الخدمات الصحية الأساسية : نحو ولوج منصف ومعمم»، إحالة رقم 2013/4.

المستوى الوطني ومن 89,1 في المائة إلى 98,5 في المائة بالنسبة للفتيات²⁴. أما في الوسط القروي، فقد سجلت هذه النسبة مستوى مهما، حيث انتقلت من 89,4 في المائة إلى 98,3 في المائة خلال نفس الفترة. وعلى مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، بلغت نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 12-14 سنة والفئة العمرية 15-17 سنة، على التوالي 90,4 في المائة و70,1 في المائة سنة 2014-2015، مقابل 71,3 في المائة و48,1 في المائة سنة 2007-2008. كما تم تعزيز مبادرات تقديم الدعم للأسر، على غرار برنامج تيسير. ومن أجل تخفيف أعباء الأسر، استهدفت المبادرة الملكية «مليون محفظة» أطفال الوسط القروي، إذ يمثلون 63 في المائة من المستفيدين²⁵.

من جانب آخر، مكنت التدخلات العمومية في مجال التربية والتعليم من تحقيق نتائج مهمة، من خلال إحداث 345 مؤسسة تعليمية و77 مدرسة جماعية و194 داخلية بالوسط القروي ما بين الموسمين الدراسييين 2011-2012 و2014-2015، كما تم خلال نفس الفترة إصلاح وترميم 519 مؤسسة تعليمية وربط 261 مؤسسة بخدمات الماء والكهرباء وتعويض 544 حجرة دراسية مبنية بتقنية البناء المفكك. ورغم التقدم المحرز على مستوى تعميم الولوج للتعليم، لا تزال المنظومة التربوية تسجل تفاوتات كبرى في ما يتصل بالولوج للتعليم ووجودته.

وبخصوص واقع الأمية، نجد أنه بالرغم من التدابير المتخذة، فإن نسبة الأمية تظل مرتفعة في الوسط القروي (47,5 في المائة) وتفوق المتوسط الوطني المسجل في هذا المضمار (32,2 في المائة). وتبلغ نسبة الأمية 51,1 في المائة في الجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية (الجدول رقم 10). كما أنها أكثر انتشارا في صفوف الإناث (54,8 في المائة) مقارنة مع الذكور (29,8 في المائة). غير أن النسبة العامة للأمية تظل متقاربة بين مختلف السلاسل الجبلية.

الجدول رقم 10: نسبة الأمية في صفوف الإناث والذكور حسب السلاسل الجبلية

السلاسل الجبلية	الإناث	الذكور	المجموع
الريف	51,4	25,5	38,4
بني يزنانس	53,7	31,4	42,6
الأطلس المتوسط	52,6	30,3	41,6
هضبة اولماس	61,4	41,3	51,2
الأطلس الكبير الغربي الرطب	61,0	36,3	48,7
الجبال	48,6	32,2	40,2
الأطلس الكبير الشرقي الجاف وجبل صاغرو	49,4	25,7	37,8

24 - وزارة الاقتصاد والمالية/مديرية الدراسات والتوقعات المالية : 2017 : ملخص التقرير الاقتصادي والمالي برسم سنة 2017.

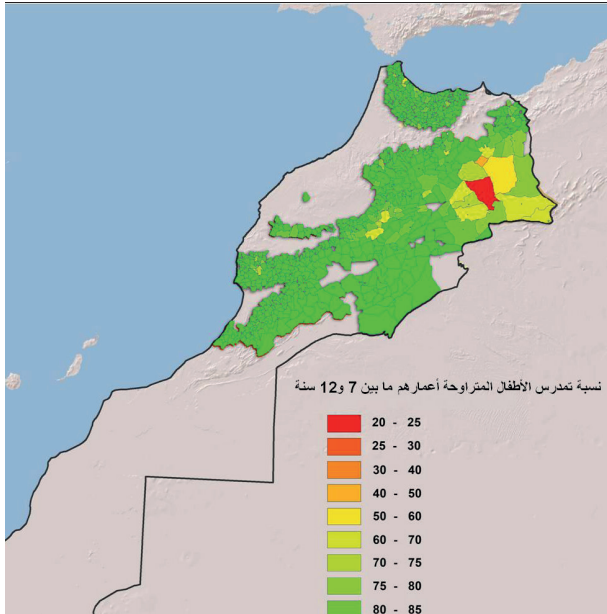
25 - جواب رئيس الحكومة أمام مجلس المستشارين عن السؤال المتعلق بالمشور الثاني : إستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، الأربعاء 7 يونيو 2017.

44,4	27,5	85,8	الأطلس الصغير
42,5	29,8	54,8	متوسط المناطق الجبلية
51,1	38,1	63,7	الجماعات القروية بالمناطق الجبلية
32,2	22,2	42,1	المستوى الوطني
47,5	34,9	60,1	الوسط القروي على المستوى الوطني
47,7	39,6	55,7	النجود العليا بجهة الشرق
38,4	25,5	51,4	واحات المناطق المرتفعة

المصدر: معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

وبخصوص نسبة التمدرس، نجد أنها مرتفعة نسبيا على مستوى مجموع المناطق الجبلية، إذ تتجاوز بشكل عام 80%²⁶ في المائة، باستثناء الأطلس الكبير الشرقي الجاف (الخريطة رقم 7) حيث تقل نسبة التمدرس في بعض الجماعات القروية عن 50 في المائة، بل حتى عن 30 في المائة (النزلة وتالسينت وبوشاون). وتتسبب عوامل مثل البعد عن المدرسة واللجوء المتكرر لتشغيل الأطفال في رعي قطعان الماشية، والأعمال المنزلية، في حرمان الكثير من الأطفال، خاصة الفتيات، من المواظبة على الدراسة.

الخريطة رقم 7: التوزيع المجالي لنسبة تـمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 7 و12 سنة بمختلف السلاسل الجبلية والمناطق الملحقة بها



26 - تبلغ نسبة التمدرس أزيد من 80 في المائة في 94,80 في المائة من الجماعات؛ وأزيد من 90 في المائة في 76,4 في المائة من الجماعات؛ وأقل من 50 في المائة في 0,25 في المائة من الجماعات.

ويُبرز توزيع سكان المناطق الجبلية حسب مستوى الدراسة وجود مستويات متقاربة مع الوسط القروي ولكنها أقل من المعايير الوطنية. ذلك أن نسبة الأشخاص الذين لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي تبلغ 49,7 في المائة من مجموع سكان المناطق الجبلية، مقابل 46,6 في المائة على المستوى الوطني و52,9 في المائة بالوسط القروي (الجدول 11). وتصل هذه النسبة إلى مستويات أعلى، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار فقط الجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية (53,9 في المائة).

من جانب آخر، نجد أن نسبة ذوي مستوى التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي والتعليم العالي ضعيفة جدا، إذ تبلغ 10,4 في المائة و4,7 في المائة و2,3 في المائة على التوالي. وثمة نسبيا تقارب في هذه المستويات بين مختلف المناطق الجبلية (الخريطة رقم 8).

وتبين هذه النتائج أن المناطق الجبلية مازالت تعاني من الخصائص في مجال تمدرس الأطفال، لاسيما في ما يتعلق باستكمال دراستهم في مستوى الإعدادي والثانوي، مما يفاقم مشكل امتلاكهم للتأهيل اللازم لولوج سوق الشغل.

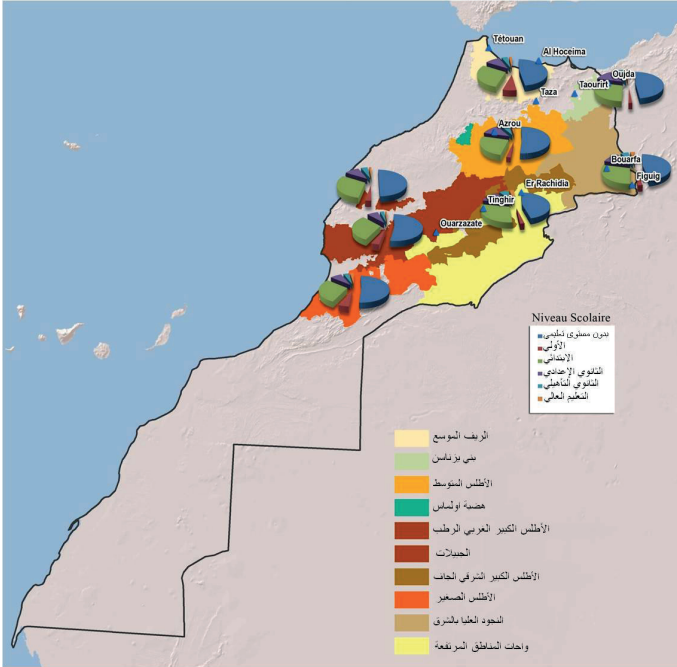
الجدول رقم 11: توزيع الساكنة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي بالنسبة المئوية						السلاسل الجبلية
التعليم العالي	الثانوي التأهيلي	الثانوي الإعدادي	الابتدائي	التعليم الأولي	دون أي مستوى تعليمي	
1,9	3,9	9,7	29,3	7,1	47,9	الريف
2,2	5,3	11,8	28,7	1,8	50,0	بني يزناسن
2,7	5,9	12,2	26,1	2,2	50,8	الأطلس المتوسط
1,7	4,9	10,1	24,6	1,1	57,5	هضبة اولماس
1,5	2,8	7,5	31,2	4,2	52,8	الأطلس الكبير الغربي الرطب
1,8	4,5	9,9	30,9	3,1	49,9	الجبيلات
3,4	5,9	13	29,5	2,2	46	الأطلس الكبير الشرقي الجاف
2,5	3,7	7,8	29	5,4	51,6	الأطلس الصغير
2,3	4,7	10,4	29,2	3,7	49,7	متوسط المناطق الجبلية
1,4	3,3	8,8	29,2	3,3	53,9	الجماعات القروية بالمناطق الجبلية

2,9	5,7	11,5	29,1	4,2	46,6	المستوى الوطني
1,4	3,2	8,9	29,4	4,1	52,9	الوسط القروي على المستوى الوطني
2,5	4,2	9,45	25,2	1,5	57,1	النجود العليا بجهة الشرق
4,2	6,7	14,4	31,6	3,6	39,5	واحات المناطق المرتفعة

المصدر: معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

الخريطة رقم 8: التوزيع المجالي لنسبة التمدرس حسب المستوى الدراسي بمختلف السلاسل الجبلية



المصدر: معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

4.2.5. السكن والمراكز القروية الصاعدة

لم تأخذ السياسات العمومية الموجهة للعالم القروي البعد المتعلق بالسكن بعين الاعتبار بالقدر الكافي. ودَرَج سكان المناطق الجبلية، لاسيما الرحل، على تطوير أنواع مختلفة من المساكن الملائمة لنمط حياتهم وللوسائل التي يتوفرون عليها (بيوت من طين، من مواد مختلطة أو من الأسمنت المسلح..). غير أن تلك المساكن لاتستجيب لشروط السكن اللائق.

وقد جرى بذل جملة من الجهود من أجل إعادة تأهيل المراكز القروية الموجودة وإحداث مراكز جديدة، مع الحرص على بلورة وثائق إعداد تراب موجهة خصيصا للعالم القروي.

وفي هذا الإطار، تم مع نهاية سنة 2016، إبرام أربع اتفاقيات مع أربع جهات تهم تأهيل 369 جماعة قروية، بغلاف مالي قدره 2,6 مليار درهم (جهة درعة-تافيلالت، جهة الشرق، جهة بني ملال-خنيفرة وجهة كلميم واد نون).

5.2.5. شبكة الاتصالات

أضحى استعمال الهواتف المتنقلة يشمل، حسب الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، جميع الأسر القروية تقريبا. فمع متم سنة 2016، كان 90,7 في المائة من سكان العالم القروي المتروحة أعمارهم بين 12 و65 سنة يتوفرون على هاتف متنقل. كما انتقل الولوج للأنترنت عبر ربط الأنترنت الثابت (ADSL/WIFI) من 14,5 في المائة إلى 16,3 في المائة ما بين سنة 2014 و2015. أما النسبة الأكثر ارتفاعا فقد سُجلت على مستوى الولوج إلى الأنترنت عبر تكنولوجيا الأنترنت المتنقل، إذ انتقلت من 45,6 في المائة سنة 2014 إلى 65,0 في المائة سنة 2015 كما أن هذه النسبة تعرف ارتفاعا مستمرا.

وحسب معطيات الوكالة، فإن 68,5 في المائة من الأسر تتوفر حاليا على ربط بالأنترنت: 77,2 في المائة في المجال الحضري و51,3 في الوسط القروي.

غير أن الوكالة أشارت إلى وجود تفاوت بين المجال الحضري (69,2 في المائة) والمجال القروي (26,6 في المائة) في ما يتعلق بالتجهيز بالحاسب.

6.2.5. المرأة في المناطق الجبلية: لا تزال تعاني من التهميش رغم الإصلاحات الرامية للنهوض بوضعيتها

منذ عقود من الزمن، سجل المغرب تقدما مهما في مجال الاعتراف بمكانة المرأة وحقوقها داخل المجتمع. وقد تُوّج مسلسل الإصلاحات التي باشرها المغرب في هذا الصدد، باعتماد الدستور الجديد سنة 2011. وينص هذا القانون الأسمى على أن المرأة تتمتع على قدم المساواة مع الرجل بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما ينص في تصديره على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.

هكذا، تستند مشاركة المرأة في دينامية التنمية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة التي تم إقرارها لصالح المرأة المغربية بموجب الدستور المغربي الجديد، كما تركز على الاتفاقيات الدولية وعلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء المنصوص عليه في هذه الاتفاقيات والذي يُعدُّ مبدأ مُلزماً على المستوى القانوني.

لكن، ورغم كل التقدم المحرز، فما تزال المرأة غير مُمَثَّلة بالقدر الكافي في مختلف الهيئات الإدارية والتشريعية والجمعوية وتلك المنتمية للقطاع الخاص. وحتى عندما تكون حاضرة في هيئات منتخبة، فإن تمثيليتها تظل رمزية.

من جهة أخرى، تستفيد المرأة القروية، بوصفها فاعلة أساسية في التنمية، من جملة من التدابير الرامية إلى تعزيز برامج التنشيط النسائي عبر تنفيذ أنشطة للتأطير التقني والإرشاد الفلاحي والتكوين في المجال الاجتماعي والتربوي، فضلا عن تكوين الفتيات القرويات في عدد من المهن، لاسيما في ميادين تحويل وثمان المنتجات الفلاحية والمنتجات المحلية. ويتم تعزيز هذه الجهود عبر النهوض بالمشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

تُظهر الدراسات التي أنجزها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤخرا في إطار تحضيره لبرنامجها حول التنمية القروية في المناطق الجبلية أن وضعية النساء في هذه المناطق تعرف تحسنا لكنه تحسن بطيء²⁷. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة النساء المعيلات لأسرهن 10 في المائة بالمناطق القروية وهي نسبة تبقى دون تلك المسجلة على المستوى الوطني والتي بلغت 16,1 في المائة سنة 2011. وتتعدد أسباب هذا الوضع: (1) العادات والتقاليد السائدة في المناطق الجبلية والتي تناط بموجبها مهمة تحمل أعباء الأسرة برجل آخر في غياب رب الأسرة (2) تقلص نسبة الهجرة القروية طويلة الأمد، (3) التغير النسبي الذي طرأ على العلاقات بين الرجال والنساء بعد تطبيق مدونة الأسرة الجديدة.

قلما تتخرط النساء في المنظمات السوسيو-المهنية، وحتى إن انخرطن فيها، فإنهن لا يصلن إلى الهيئات التقريرية، مما يدفع غالبا إلى إحداث منظماتهن الخاصة. وبإقليمي أزيلال وورزازات، تنشط النساء بشكل كبير في القطاع الفلاحي. وتعملن كمساعدات داخل الأسر أو كعاملات أجيرات، وغالبا ما يكون أجرهن أقل من أجر الرجل، خاصة على مستوى إقليم أزيلال. ويتراوح هذا الاختلاف ما بين الفارق البسيط والضعف، بالنسبة لبعض الأعمال.

7.2.5. الأشخاص في وضعية إعاقة بالمناطق الجبلية: ظروف غير مواتية

حسب البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب، فإن نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الوطني بلغت 6,8 في المائة²⁸ سنة 2014. فمن أصل مجموع تعداد السكان البالغ 33.304.000، نجد أن هناك 2.264.672 شخصا يصرحون بأن لديهم إعاقات تختلف أنواعها ودرجاتها (خفيفة، متوسطة، عميقة، عميقة جدا). وتبلغ هذه النسبة 6,66 في المائة بالوسط الحضري و6,99 في المائة بالوسط القروي.

فيما يتعلق بتوزيع نسبة انتشار الإعاقة على المستوى الجهوي، تبين من خلال البحث أن هذه النسب تتجاوز المتوسط الوطني ببعض الجهات كما هو الحال في الجهتين الجبليتين: طنجة - تطوان (11,42 في المائة) وتادلة - أزيلال (9,83 في المائة).

إن العراقيل البيئية والثقافية والسلوكية القائمة في المناطق الجبلية، تجعل الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون لأشكال متعددة ومركبة من التمييز.

27 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2013 : برنامج التنمية القروية في المناطق الجبلية:

FIDA-2013 : Programme de développement rural dans les zones de montagne (PDRZM). Rapport d'identification.

28 - وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، 2014، البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب.

لذلك، فمن الضروري تكثيف الجهود من أجل دعم ومساندة هؤلاء الأشخاص وأسرتهم، إعمالاً للقوانين ذات الصلة المعتمدة من لدن المملكة المغربية ووفاء بالتزاماتها في هذا الباب²⁹.

3.5. اقتصاد مبني أساساً على الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية

رغم الثروات التي تزخر بها المناطق الجبلية، من موارد طبيعية وتراث ثقافي، فإن مداخل ساكنتها تظل مقتصرة أساساً على الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية.

ولابد من الإشارة إلى أنه رغم أن المناطق الجبلية تحتل 30 في المائة من المساحة الإجمالية للمملكة وتضم 24 في المائة من مجموع الساكنة، فإنها لا تساهم سوى بـ 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام. ويَقِلُّ دَخْلُ سكان المناطق الجبلية بمرتين عن المتوسط الوطني، علماً أن 50 في المائة من هذا الدخل متأتية من تربية المواشي والفلاحة. وتزخر هذه المناطق بإمكانات هامة جدا لكنها غير مستغلة³⁰.

1.3.5. الفلاحة وتربية المواشي والمنتجات الغابوية: مصادر العيش الأساسية لسكان المناطق الجبلية

تشكل الفلاحة والحراجة (استغلال منتجات الغابة) والرعي الركائز الأساسية للاستعمال التقليدي للوسط الطبيعي الجبلي. كما تُمَثِّلُ الغابة مصدراً مهماً للموارد بالنسبة لسكان المناطق الجبلية، حيث تُوفِّرُ الحطب وجزءاً من الكلال للمواشي وخشب البناء³¹. لذلك، فإن من شأن الاستغلال العقلاني لهذه الموارد أن يساهم في توفير مداخل إضافية لهؤلاء السكان وضمان أمنهم الغذائي.

1.1.3.5 الفلاحة

تحتل الفلاحة مكانة مركزية في الاقتصاد المغربي، إذ تساهم (حسب السنوات) بنسبة تتراوح ما بين 13 و15 في المائة من الناتج الداخلي الخام وتشغل 40 في المائة من السكان النشيطين (قد تصل هذه النسبة إلى 80 في المائة بالوسط القروي) وتعد المساهم الأول في عرض الشغل بالبلاد (أزيد من أربعة ملايين منصب شغل). وتتسم المساحة الصالحة للزراعة البالغة نحو 8,7 مليون هكتار بغنى أنظمتها الفلاحية-المناخية، مما يسمح لها بتوفير إنتاج على قدر كبير من التنوع. وتعكس أهمية المساحات المخصصة لإنتاج الحبوب (52 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة) والمساحات

29 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012: تقرير حول «احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة»، إحالة ذاتية رقم 2012/5. تنص المادة 1 من القانون رقم 07.92 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين، المعتمد سنة 1993 على أن «الوقاية من الإعاقة وتشخيصها والعلاج منها وتربية المعاق وتعليمه وتكوينه وتأهيله وإدماجه في المجتمع مسؤولية وواجب وطني». إن إدماج هؤلاء الأشخاص إذن يعتبر مسؤولية وواجباً وطنياً يكرسه القانون. وتعتبر مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكول الملحق بها وكذا التنصيص على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدستور الجديد، إشارات قوية تروم اعتماد حكمة جديدة لمجال الإعاقة تقوم على مبادئ حقوق الإنسان والإعمال الفعلي لحقوق الأشخاص وربط المسؤولية بالمحاسبة.

30 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015: مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية.

31 - وثيقة عبارة عن مساهمة في أشغال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ سنة 2002 حول العلاقة بين الجبال والسهول: نموذج الأطلس الكبير بالمغرب:

Stoffel M., Monbaron M., et Maselli D. ; 2002 : Montagne et plaines : adversaires ou partenaires ? Exemple du Haut Atlas, Maroc. Sommet mondial sur le développement durable. Johannesburg 2002.

غير المزروعة (20 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة) الإمكانات الكبرى القائمة في مجال تكثيف الإنتاج وإعادة توظيف المساحات لزراعة منتوجات أخرى. لكن ورغم كبر المساحة التي تشغلها زراعة الحبوب (52 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة)، فإنها لا تساهم إلا بنسبة 18 في المائة من القيمة العامة للإنتاج الفلاحي، بينما تساهم فيه سلسلة الخضراوات بنسبة 21 في المائة رغم شغلها لمساحة لا تتجاوز 3 في المائة من المساحة الصالحة للزراعة³².

على المستوى التاريخي، تجدر الإشارة إلى أن المغرب انكب منذ استقلاله على تحديث قطاعه الفلاحي من أجل الرفع من إنتاجيته وتنافسيته. وقد جرى تنفيذ العديد من التدابير والبرامج لتحقيق هذا الهدف، من قبيل تهيئة الأراضي للسقي، اعتماد المكننة، واستعمال البذور المنتقاة والمواد الفلاحية الكيماوية وعناصر عصرية أخرى وتنظيم الشبكات التجارية وتطوير الصادرات الفلاحية. كما عملت الدولة على إطلاق مخططات قطاعية لتنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني همت سلاسل السكر والألبان والزراعات الزيتية والحبوب.

وقد تم تبني سياسة إرادية غايتها تعبئة الموارد المائية واستغلال الثروات المنجمية والطاقة وعصرنة الفلاحة وتنمية المجال القروي بشكل عام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة على سبيل المثال لا الحصر أنه جرى في سنة 1965 إطلاق مشروع التنمية الاقتصادية القروية للريف الغربي وفي سنة 1967 تم إطلاق سياسة بناء السدود كأساس لتحديث قطاع الفلاحة في أفق الوصول إلى سقي مليون هكتار سنة 2000³³.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الإشكاليات الخاصة بالمجال القروي والمناطق الجبلية، توجهت تدخلات الدولة انطلاقاً من منتصف السبعينيات نحو إطلاق سلسلة من مشاريع التنمية المندمجة (مشروع فاس قرية-تيسا، مشروع اولماس-الرماني، مشروع وزان-حد كورت الخ...). كما جرى إطلاق مشاريع الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية، ومشاريع التنمية المندمجة لمناطق الري الصغير والمتوسط، ومشاريع التنمية القروية المندمجة - تدبير الموارد الطبيعية، من أجل تنمية الأراضي غير المسقية ومكافحة انجراف التربة وضمان التدبير العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك وفقاً لمقتضيات القانون رقم 33.94 (الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.10 بتاريخ 22 فبراير 1995) والمرسوم الخاص بتطبيقه (مرسوم رقم 2.94.589 بتاريخ 27 أكتوبر 1995).

وبالإضافة إلى ذلك، وقصد إعطاء دفعة جديدة لسياسة الدولة، تم في نهاية سنوات التسعينيات إعداد إستراتيجية التنمية القروية في أفق 2020. غير أن هذه الإستراتيجية لم تتمكن، حسب التقييم الذي أجراه البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في الفترة 2004-2005، من تحقيق النتائج المرجوة.

32 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، معطيات حول قطاع الفلاحة:

MAPM, 2016 : Agriculitures en chiffres 2016. Edition 2017.

33 - تقرير 50 سنة من التنمية البشرية : آفاق سنة 2025، فريق العمل المكلف بموضوع « الإطار الطبيعي، البيئة والمجالات الترابية»، التقرير الموضوعاتي :

HAFI A. ; M. BADRAOUI et O. MHIRIT, 2005 : RDH 50 Ans de Développement Humain au Maroc et Perspectives pour 2025. Groupe thématique « Cadre naturel, environnement et territoires » Une vision pour 2025. Rapport de synthèse.

انطلاقاً من سنة 2008، أعطى مخطط المغرب الأخضر دينامية جديدة لقطاع الفلاحة ترمي إلى تقوية دوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية من خلال العمل بشكل خاص على تعزيز إنتاجيته ومقاومته للتغيرات المناخية عبر مجموعة من المشاريع المهيكلية.

لا شك أن البرامج والمشاريع التنموية التي جرى تنفيذها خلال العقود الأخيرة قد ساهمت في خلق الظروف المواتية للنهوض بالقطاع الفلاحي، غير أن تلك البرامج والمشاريع لم تُؤدِّ إلى تحسين مستوى عيش ساكنة الوسط القروي والمناطق الجبلية. فرغم الإمكانيات والثروات التي تمتلكها السلاسل الجبلية المغربية (منتجات محلية متنوعة وذات جودة، الرعي الجيد، الغابات، زراعات خاصة مثل الزعفران والورد والحناء والقنب الهندي، والنباتات العطرية والطبية، وغيرها...)، فإنه لم يتم تثمين واستثمار هذه المؤهلات على الوجه الأمثل، عبر إستراتيجيات ملائمة من شأنها خلق الثروة لفائدة السكان المحليين. وقد سجلت هذه المناطق تأخراً كبيراً في تحقيق التنمية، خاصة التنمية الاقتصادية.

وقد حظيت المنتجات المحلية التي تشكل موروثاً فلاحياً وطنياً بالمجال القروي باهتمام خاص. وفي هذا النطاق، أنجزت وزارة الفلاحة برنامجاً يرمي إلى تثمين هذه المنتجات، وذلك من خلال:

- إنجاز دراسات لتحديد مختلف المنتجات المحلية، ووضع مخططات إستراتيجية لتثمينها وترويجها وتسويقها ومنحها العلامات التجارية وذلك من خلال نظام «العلامات المميزة للمنشأ والجودة» (SDOQ) وعبر المنتجات البيولوجية؛
 - دعم ومساندة المنتجين من أجل تعزيز الإنتاج وتحسين الجودة؛
 - إرساء أراضي لوجستية وتجارية جهوية للمنتجات المحلية؛
- وتهم المنجزات التي تم تحقيقها لغاية سنة 2016:
- توقيع عقد-برنامج سنة 2011 من أجل تنمية وتأهيل الفلاحة البيولوجية، تم إبرامه بين الدولة والجامعة المهنية المغربية للفلاحة البيولوجية؛
 - تحديد 46 علامات مميزة للمنشأ والجودة، منها 38 بيان جغرافي محمي (IGP) و5 تسميات منشأ محمية (AOP) و3 علامات للجودة الفلاحية (LA)؛
 - وضع أرضيتين لوجستيتين وتجاريتين (بالحسيمة ومكناس) ويجري التحضير لإطلاق أرضية ثالثة بأكادير.

ورغم الجهود المبذولة من أجل جعلها رافعة مهمة للاقتصاد، فإن الفلاحة، الذي تعد النشاط الرئيسي الممارس في المناطق الجبلية، تظل معيشية وتواجه العديد من التحديات، أبرزها:

- ضيق المساحة الصالحة للزراعة: والذي يظهر من خلال انتشار الملكيات الصغيرة جدا والتجزئة الكبير للأراضي الفلاحية. حيث لا تتجاوز المساحة المتوسطة للمستغلات هكتارا واحداً، أي بمتوسط 7 قطع أرضية لكل مستغلة³⁴. وتشكل هذه الوضعية عائقاً أمام تحقيق مستويات عالية من الإنتاج وتوفير دخل مرض؛

- هيمنة ممارسة الرعي أو الأنشطة الفلاحية - الغابوية- الرعوية بالمناطق الجبلية وانتشار الري بطرق تقليدية في إطار مناطق الري الصغير والمتوسط، فضلا عن استمرار الصعوبات المرتبطة بشح الموارد المائية، رغم أن هذه المناطق تشكل خزان مياه المغرب؛
- إن العزلة الجغرافية، مع ما يُعمِّقها من نقص في البنيات التحتية الأساسية كالطرق والكهرباء والاتصالات، وغيرها، (حيث يحول هذا النقص دون تصريف الإنتاج في ظروف جيدة)، تزيد من حدة الهشاشة الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق؛
- تواجه جهود تسويق منتجات محلية ذات جودة العديد من الصعوبات ولا تستفيد بالقدر الكافي من المزايا التنافسية التي تتوفر عليها هذه المنتجات (منتجات طبيعية، المهارات والمعارف التقليدية...). كما أن تحويل بعض المنتجات وتأهيلها لولوج السوق المحلية والتوجه نحو التصدير يواجه جملة من المشاكل في المناطق الجبلية؛
- رغم هيمنة زراعة الحبوب فإنها غير ملائمة للمناطق الجبلية، وهو الأمر الذي حدا بوزارة الفلاحة والصيد البحري إلى العمل في إطار الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، الذي يهم الفلاحة التضامنية، على اعتماد برامج للتحويل نحو زراعة الأشجار التي تعد أكثر مردودية وأكثر ملاءمة للأنظمة الطبيعية السائدة بالمناطق الجبلية. غير أن هذا الإجراء يتطلب مواكبة مستمرة وتعزيزا لجهود تحسيس الفلاحين من أجل ضمان انخراطهم ومشاركتهم في تحسين عملية التحويل نحو زراعة الأشجار وعمليات إعادة التشجير في المناطق الجبلية، لاسيما زراعة الأشجار المثمرة (أشجار اللوز وأشجار التفاح). ويُلاحظ أن الفاعلين المحليين لم يستفيدوا بالقدر الكافي من الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر رغم أهميتها بالنسبة للمستغلات الفلاحية الصغيرة. كما أن التجميع يطرح مشكلا حقيقيا في الجماعات القروية الواقعة في المناطق الجبلية، مما يُبرز ضرورة إيجاد صيغة وآليات جديدة؛
- خصائص في تأطير الفلاحين ومربي المواشي وفي تكوين الشباب بالمناطق الجبلية في المهن المتصلة بالفلاحة (غراسة الأشجار) وتربية المواشي والمهن الجبلية. وفي هذا الإطار، يكتسي تعزيز الإرشاد الفلاحي أهمية أساسية، وذلك من خلال إرساء آليات مناسبة للإعلام والتحسيس والتكوين لفائدة الفلاحين ومربي المواشي؛
- نقص التأطير الصحي ومراقبة اللحوم في الأسواق الأسبوعية في الجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية والمراكز الصاعدة ؛
- لقد تم تحويل المراعي الجماعية إلى أراضي لزراعة الحبوب على حساب طابعها الرعوي، مما يطرح الحاجة إلى إعادة النظر في إستراتيجية تهمين وتنمية قطاع تربية المواشي عبر الرعي، بما يكفل مساهمته في التنمية الاقتصادية للمناطق الجبلية التي تتوفر على مجالات رعوية، مع المحافظة النظام الإيكولوجي الهش.

من أجل مواجهة هذه التحديات، يجب إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الجبلية عبر وضع برامج ومشاريع تنموية ملائمة لسياق هذه المناطق ومراعية للإكراهات التي تواجهها والإمكانات التي تزخر بها. وينبغي العمل على دعم وتطوير الجهود الرامية إلى تهمين المنتجات المحلية وتشجيع الزراعات

البيولوجية، مع ضمان حصول المنتجات المحلية على العلامات التجارية المُميّزة بالإضافة إلى الاستغلال الملائم للنباتات العطرية والطبية، وذلك حتى تشكل هذه التدابير رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية لهذه المناطق وحتى يتم تعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية بالإضافة إلى توفير دخل تكميلي للسكان المحليين.

أنشطة البحث العلمي والابتكار التكنولوجي والاجتماعي غير ملائمة بالقدر الكافي للمناطق الجبلية

بالنظر لخصوصياتها ومؤهلاتها، تشهد المناطق الجبلية تغيرات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبرى من الضروري فهمها من أجل استباق الآثار السلبية لهذه التغيرات. ولا يتسنى هذا الاستباق إلا من خلال البحث العلمي والابتكار في الميدانين التكنولوجي والاجتماعي، عبر وضع برامج للبحث والتطوير مع إشراك مؤسسات البحث القائمة.

ويمكن أن تَنصَّبَ الأبحاث العلمية على تطوير تقنيات جديدة للإنتاج والتكيف مع التغيرات المناخية. وفي هذا الإطار، قام المعهد الوطني للبحث الزراعي بتطوير عدد من التقنيات تهم بشكل خاص الاقتصاد في استعمال مياه السقي في مجال زراعة الأشجار المثمرة والمحافظة على المياه والتربة. غير أن تأثير هذه التقنيات على أرض الواقع لا يزال غير ملموس بالقدر الكافي، كما أن الفلاحين لم يملكوا بَعْدُ تقنيات الإنتاج الجديدة.

وإلى جانب هذه التغيرات، شهدت المناطق الجبلية، شأنها في ذلك شأن مناطق أخرى في السهول، تحولات وتغيرات سوسيوولوجية هامة، ينبغي دراستها من أجل تحديد وتحليل الاتجاهات والتطورات السوسيوولوجية والأنثروبولوجية المَعْتَمَلَة بالمناطق الجبلية المغربية. ونلاحظ أن البحوث في هذا المضمار نادرة جدا وغير مُحيّنة. لذلك، يتعين بذل جهود في هذا الصدد من خلال نشر شبكة من الباحثين والمختصين في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا قادرين على تقديم مقترحات وأفكار ومشاريع لأصحاب القرار محليا وجوهيا تهم مجالات الفلاحة والاقتصاد والثقافة والبيئة.

ولقد أنشأت البلدان ذات المناطق الجبلية المهمة، مراكز خاصة للبحث والتكوين تعمل على إجراء عمليات الجرد بهذه المناطق وتحليل الاتجاهات السائدة بها وإنتاج أفكار جديدة في مجال التنمية وتدبير الموارد.

إنه لمن المهم إذن تشجيع مؤسسات التعليم والبحث، بما في ذلك المراكز الجامعية، على المزيد من الانخراط في مسلسل تنمية المناطق الجبلية، من خلال برامج تعاقدية بين هذه المؤسسات والجهات. ويقتضي بث دينامية جديدة في مجال البحث والنهوض بالابتكار على مستوى المناطق المحرومة، خاصة المناطق الجبلية، تعزيز الموارد البشرية والمالية لمؤسسات البحث والتعليم العالي، كما يقتضي إنخراطا فعليا ومسؤولا من لدن جميع الفاعلين (الدولة والباحثون والجامعيون والجهات) العاملين في ميدان البحث العلمي والابتكار في المجال التكنولوجي والاجتماعي.

2.1.3.5 تربية المواشي

يعتبر قطاع تربية المواشي قطاعا أساسيا يوفر أزيد من 2,5 مليون منصب شغل³⁵ ويحقق رقم معاملات سنوي يبلغ حوالي 35 مليار درهم، أي أزيد من 44 في المائة من مجموع رقم معاملات القطاع الفلاحي.

إن تربية المواشي تشكل الركيزة الأساسية للفلاحة في العديد من المناطق الجبلية وذلك بالنظر لما تتصف به هذه المناطق من خصائص على مستوى المناخ والتربة. كما أن المعارف التي راكمها مربو المواشي وكذا تنوع الخصائص الوراثية للقطعان، بسلالات ملائمة للبيئة المحيطة، تشكل مؤهلات أساسية لهذا القطاع ينبغي تهيئها. وتتألف قطعان الماشية في المناطق الجبلية من 820.000 رأس من الأبقار و11 مليون رأس من الأغنام و5,6 مليون رأس من الماعز.

ورغم استقرار جزء كبير من سكان المناطق الجبلية، فإن الكثير من مربو المواشي لا يزالون يمارسون الترحال في موسم الصيف في إطار تنظيمات تقليدية تحافظ على تأطير حركية السكان والحصول على الموارد (الأطلس الكبير الجاف وجبل صاغرو على وجه الخصوص). في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن عدد الرحل الذين تم إحصاؤهم بلغ إلى غاية فاتح شتبر 2014 ما مجموعه 25.274 شخصا، مقابل 68.540 شخصا سنة 2004، أي بانخفاض بنسبة 63 في المائة. ويبلغ عدد الأسر الرحل 4.044 أسرة، بمتوسط 6,2 أشخاص بكل أسرة، مقابل 4,6 أشخاص بكل أسرة كمتوسط وطني. ويتميز نمط حياة السكان الرحل بممارسة تربية المواشي والتنقل المتكرر بحثا عن مناطق الرعي ونقط التزود بالماء. وحسب المندوبية السامية للتخطيط فإن الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الرحل تقترب بشكل متزايد من المتوسط الوطني، لكنها لا تزال متأخرة في مجال التعليم وذلك بالنظر لنمط عيش هؤلاء السكان. وفيما يتعلق بتوزيع الرحل حسب الجهات، فإن 95 في المائة منهم يتركزون في أربع جهات توجد كلها بشرق وجنوب البلاد، ألا وهي: درعة - تافيلالت، كلميم - واد نون، العيون - الساقية الحمراء، وسوس ماسة³⁶.

لكن، وعلى الرغم من مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني ومن الجهود التي يبذلها جميع الفاعلين المعنيين، فلا يزال يواجه العديد من الإكراهات المرتبطة على وجه الخصوص بالجفاف وضعف التحكم في الأمراض والتأطير غير الكافي لمربي الماشية في المناطق الجبلية، لاسيما في فترات الترحال، بالإضافة إلى صعوبات الحصول على الأعلاف اللازمة خلال تساقط الثلوج.

3.1.3.5 الموارد الغابوية

للغابات دور مهم في اقتصاد المناطق الجبلية، إذ توفر فرص الشغل في مجالات غرس وصيانة وقطع وتحويل الخشب وإنتاج الورق. كما تشكل فضاءات للترفيه والسياحة، وهي مأوى للوحيش والنباتات وتوفير الحماية من بعض الأخطار الطبيعية، وتساهم في تهيئة المناظر الطبيعية.

35 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2013، معطيات عن قطاع المواشي :

MAPM ; 2013 : L'élevage au Maroc : chiffres clés de 2013. <https://www.fellah-trade.com/fr/actualites-maroc/article?id=8611>

36 - المندوبية السامية للتخطيط، 2014، السكان الرحل بالمغرب، الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014

HCP, 2014 : La population nomade au Maroc, Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014.

وتغطي التشكيلات الغابوية في المغرب مساحة تبلغ 5.814.000 هكتارا، 63 في المائة منها مكونة من فصيلة أشجار الوريق (البلوط الأخضر والبلوط الفليني وشجر أركان والطلح الصحراوي) و20 في المائة من فصيلة الأشجار الصمغية (الأرز والعفصية والعرعر والصنوبر والسرو الأطلسي والشوح). أما باقي المساحة الغابوية، (17 في المائة)، فتشغلها تشكيلات منخفضة (الماتورال والتشكيلات الثانوية) والتي غالبا ما تتج عن تدهور الغابات. ويبلغ متوسط نسبة التشجير بالمغرب 8 في المائة، وهو أقل من المعدل الأمثل (من 15 إلى 20 في المائة) اللازم لتحقيق التوازن الإيكولوجي والبيئي³⁷.

وتجدر الإشارة إلى أن الغابة المغربية تساهم في تغطية 30 في المائة من احتياجات البلاد من خشب النشارة وخشب الصناعة³⁸. أما الفلين وغيره من من المنتجات الغابوية غير الخشبية فيوجه أساسا نحو التصدير. وعلى الرغم من تصدير المغرب لبعض المنتجات الغابوية نحو الخارج (عجين الورق والفلين وغيرهما من المنتجات الغابوية غير الخشبية)، لا يزال الميزان التجاري للمملكة في مجال المنتجات الغابوية متمس بالعجز. غير أن المنتجات الغابوية الوطنية تخضع لنوعين من الاقتصاد: أحدهما اقتصاد رسمي منبثق من الأسواق والمبادلات التجارية، يهتم المحصول السنوي والرفع من رأس المال. أما الثاني، فهو اقتصاد غير منظم، معيشي وموجه للاستهلاك الذاتي، يتطور داخل الغابات وفي المناطق المجاورة لها. ويمارس في كثير من الأحيان، دون مراعاة لانعكاساته على الأنظمة البيئية.

وحسب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، فقد بلغ متوسط الإنتاج السنوي الموجه للتجارة خلال السنوات الثلاث الماضية ما يلي:

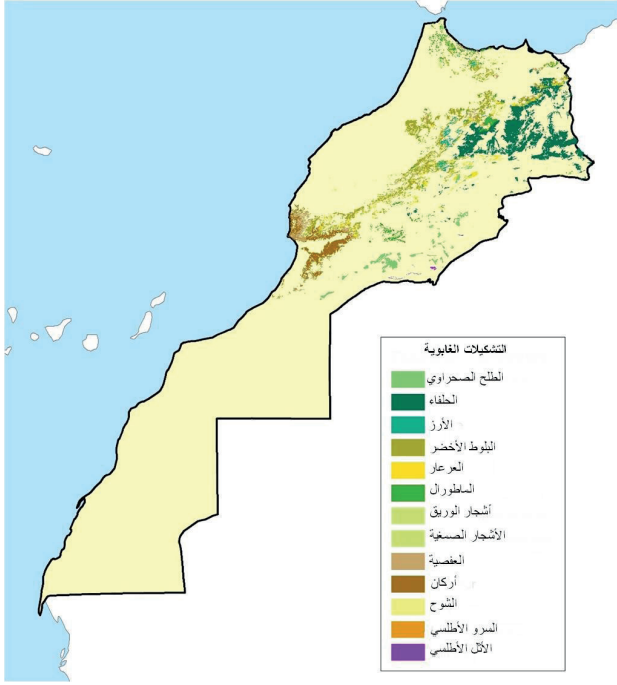
- 114.000 متر مكعب من خشب النشارة المتأتي من شجر الأرز، والمجلوب أساسا من غابات الأطلس المتوسط والأطلس الكبير الشرقي؛
- 108.000 متر مكعب من خشب النشارة المتأتي من شجر الصنوبر، والمجلوب من المناطق المغروسة في غابة المعمورة ومنطقة الغرب والريف وجهة تازة-تاوانات؛
- 365.000 متر مكعب من خشب الصناعة والخدمات المتأتي من شجر الأوكاليبتوس والمجلوب من المناطق المغروسة بغابة المعمورة والسهول الأطلسية ما بين الجديدة وطنجة؛
- 571.000 ستار من خشب التدفئة المتأتي من قطع الفلين الأخضر المجلوب أساسا من الأطلس المتوسط ومن منتجات ثانوية لقطع الأرز والأوكاليبتوس؛
- 10.000 طن من الفلين المتأتي من غابة المعمورة وغابات الريف والهضبة الوسطى ومنطقة تازة؛
- 41.000 طن من المنتجات الغابوية المتنوعة (زيت إكليل الجبل (أزير)، الخروب، أشنه، الفطر...).

37 - موقع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

HCEFLCD, 2017 : Site du HCEFLCD. <http://www.eauxetforets.gov.ma>.

38 - نفس المصدر السابق.

الخريطة رقم 9: توزيع الغابوية الأساسية داخل المناطق الجبلية بالمغرب³⁹



كما تعد المجالات الغابوية بامتياز فضاء لممارسة القنص والصيد بالمياه القارية، وهي هويات من شأنها أن تصبح أنشطة اقتصادية قائمة الذات بمقدورها تحقيق ثروات مهمة. ذلك أن قطاع القنص يضم حاليا حوالي 70.000 ممارس مغربي للقنص ونحو 3.000 سائح أجنبي ممارس للقنص⁴⁰. لذلك، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة وتنويع الثروة الوطنية من الوحيش. أما بالنسبة للصيد في المياه القارية، ويسمى أيضا «الصيد في الأنهر»، فإنه يدخل ضمن اختصاصات المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ويخضع لقوانين تنظيمية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الموارد من الأسماك بالمياه القارية. ويُمارَس هذا النشاط، الذي يضم نحو 2.000 صياد منتظم، بالبحيرات وبحقينات السدود والأنهار ويهمُّ أصنافا محددة من الأسماك. وتسعى المندوبية إلى تنمية الصيد الرياضي وإغناء الثروة السمكية عبر عمليات إعادة الاستزراع، مع المساهمة في تنمية العالم القروي من خلال خلق فرص الشغل وتزويد الساكنة القروية بأسماك ذات جودة وبأثمان مناسبة عبر تطوير نشاط الصيد التجاري.

39 - خريطة منجزة لدواعي إعداد هذا التقرير انطلاقا من خريطة الجرد الوطني الغابوي.

40 - إلى جانب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، وهي السلطة المكلفة بالقنص وتربية الوحيش بالمغرب، يساهم المجلس الأعلى للقنص والجامعة الملكية المغربية للقنص وجمعية منظمي القنص السياحي بالمغرب، كل من موقعه، بشكل فعال في تحسين الظروف العامة لممارسة القنص وتنمية الموارد من الوحيش وذلك من خلال جملة من الأنشطة والتدابير التي يتم الاضطلاع بها بالتراب الوطني.

من جهة أخرى، تزخر المناطق الجبلية بإمكانات وأعدة في مجال النباتات الطبية والعطرية، إذ تضم مجموعة كبيرة جدا وغنية ومتنوعة من هذه النباتات. ويُقدَّر عدد الأعشاب ذات الأهمية العطرية و/أو الطبية بما بين 500 و600 نوع، الكثير منها من النباتات المستوطنة⁴¹. ومن بين النباتات العطرية والطبية التي توجد بالمناطق الجبلية، نذكر الزعتر وإكليل الجبل (أزير) والخروب وأوراق غار (رند) وشيب الشبح وفليبو، ومنها ما ينمو حصريا بهذه المناطق.

ويحقق المغرب في الوقت الراهن إنتاجا مهما من النباتات الطبية والعطرية، يجعله يتبوأ مكانة لا يستهان بها في السوق الدولية. إذ يتم استخدام أزيد من عشرين نوعا من النباتات العطرية والطبية في إنتاج الزيوت الأساسية ومستخلصات عطرية أخرى موجهة أساسا لصناعة العطور ومستحضرات التجميل وكذلك لإعداد منتجات النظافة وصناعة النكهات⁴².

وفي هذا الإطار، يبلغ متوسط مداخل المبيعات السنوية من النباتات العطرية والطبية 5,3 مليون درهم لكمية سنوية قدرها 33.000 طن. وتجدر الإشارة إلى أن النباتات العطرية والطبية توفر مدينا بديلة للسكان المحلية. بالإضافة إلى ذلك، وحسب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، فإن هذه المنتجات توفر في المتوسط حوالي 500.000 يوم عمل في السنة⁴³.

وبالنظر لهذه المؤهلات، تم وضع إستراتيجية وطنية لتنمية النباتات العطرية والطبية، كما جرى وضع مشروع بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى تطوير 20 نوعا غابويا ذي أولوية. وأخيرا، فإن المشكل الرئيسي الذي تواجهه تنمية الغابات والمناطق الجبلية، يكمن في ضرورة التوفيق بين المحافظة على الموارد الطبيعية وبين تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية لسكان هذه المناطق.

2.3.5. السياحة الجبلية: قطاع واعد لا يتم تمييزه بالقدر الكافي

إذا كانت السياحة في المغرب لا تزال معتمدة بشكل أساسي على السياحة الشاطئية والمواقع التاريخية، فإن المناطق الجبلية تفرض نفسها بشكل متزايد كفضاءات سياحية ذات مؤهلات واعدة. وقد اتخذ المغرب جملة من المبادرات المهمة الرامية إلى تنمية قطاع السياحة وضمان استدامة السياحة الجبلية. ومن أبرز التدابير التي تم اتخاذها نذكر تطوير عدد من المسارات السياحية والمنتجعات العائلية لفضاء العطل، القائمة على مبدأ التنمية المستدامة (تغازوت، إمي ودار، إفران، مناطق الاستقبال السياحي وغيرها).

41 - MM. NEFFATI M. et SGHAIER M, Projet MENA, DELP Partage des connaissances et de coordination sur les écosystèmes désertiques et les moyens de subsistance au profit de l'Algérie, l'Égypte, la Jordanie, le Maroc et la Tunisie, aout 2014.

42 - مؤلف لزيرة س حول قطاع النباتات العطرية والطبية بالمغرب:

Zrira S., 2016 : Le secteur des plantes aromatiques et médicinales au Maroc. Réunion du CEDDEM, le 1er Décembre 2016.

43 - مؤلف لصوفيا معزوز حول النباتات الطبية والعطرية بالمغرب (2016):

Maazouz, S., 2016 : Les plantes aromatiques et médicinales (PAM) au Maroc. Agrimaroc 30 /11 /2016.

<http://www.agrimaroc.ma/la-filiere-des-plantas-aromatiques-et-medicinales-au-maroc>

وقد كان لتطوير الإيواء السياحي بالمناطق الجبلية (فنادق، مخيمات، ملاجئ سياحية، مأوى، ضيعات تعليمية، ضيعات الضيافة) آثار وانعكاسات إيجابية⁴⁴:

■ أزيد من 12.000 سرير و300 وحدة إيواء سياحي، يوجد أكثر من 45 في المائة منها وسط مجالات طبيعية (المناطق الجبلية)؛

■ خلق أزيد من 1.800 منصب شغل؛

■ تحقيق رقم معاملات يبلغ حوالي 550 مليون درهم؛

■ تحقيق مليون ليلة مبيت (باحساب جميع مؤسسات الإيواء السياحي)، أي بنسبة 5 في المائة من إجمالي ليالي المبيت على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، فقد تم استثمار 1.820 مليون درهم بالمناطق الجبلية موزعة كالتالي: الريف (360 مليون درهم)، الأطلس الكبير (580 مليون درهم)، الأطلس المتوسط (400 مليون درهم)، الأطلس الصغير (480 مليون درهم). ويضم الجدول بالملحق رقم 7 توزيع هذه الاستثمارات حسب الأقاليم.

غير أننا نلاحظ أن النشاط السياحي، بالشكل الذي يُمارس به حاليا في المناطق الجبلية، ليست له سوى تأثيرات اقتصادية ضعيفة جدا على الساكنة المحلية، وذلك بسبب طبيعته الموسمية وغير المستقرة.

كما أن هذا النشاط لا يشمل سوى جزء محدود من ساكنة المناطق الجبلية، خاصة من هم على اتصال مباشر مع السياح (مدربو التزلج، المرشدون الجليون، المكلفون بالبغال، أرباب المطاعم...). وعلاوة على ذلك، لم يتم لحد الآن تثمين المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعة التقليدية المحلية ولا إدماجها بالقدر الكافي كعنصر مكمل للعرض السياحي المحلي. حيث إن عملية تسويق هذه المنتجات غير منظمة بشكل جيد ولا تسمح بالإعلاء من قيمة تلك المنتجات وتثمينها بالقدر المطلوب، وذلك رغم المؤهلات الهامة التي تمتلكها المناطق الجبلية في هذا المضمار.

كما يُسجَلُ نقص في تثمين المنتزهات. فعلى سبيل المثال، نجد أن المنتزه الوطني تازكا، الكائن بمنطقة تازة، يتوفر على التجهيزات الضرورية غير أن متحفه الإيكولوجي مغلق، كما لا يمكن الولوج لمحمية الأيل ومحمية الأروي الموجودتان به، فضلا عن الغياب شبه التام لبيئات الاستقبال والمبيت ولعلامات التشوير. وبالموازاة مع ذلك، تم التركيز على تطوير السياحة الطبيعية ذات الطابع العلمي، وفي هذا الصدد، ثمة موقعان يناسبان بشكل كبير هذا النوع من النشاط ألا وهما: منتزه إفران، لا سيما بحيرة أفنورير بالنسبة لمراقبة الطيور، ومنتزه تازكا بالنسبة لتثمين شبكة المغارات. غير أن هذه الدينامية تثير بعض التحفظ، بالنظر لهشاشة هذه الأوساط الطبيعية ولقلة المعارف العلمية المتوفرة بشأنها.

44 - عرض الشركة المغربية للهندسة السياحية : الورشة رقم 2 حول موضوع الجوانب الاقتصادية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يونيو 2017.

وفيما يتعلق بالسياحة الرياضية، نلاحظ أنه لا يتم إشراك الجماعات المحلية بالقدر الكافي في هذا المجال. كما هو الحال في محطة أوكايمدن، التي يديرها المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، أو التجربة السياحية بمنطقة تَبَّانْتْ بإقليم أزيلال، أو بأكلمام أركزا.

إن السياحة الجبلية المرتكزة على البيئة مجال واعد جدا، لكن تطويرها لا يزال ضعيفا في المناطق الجبلية، على الرغم من التطورات المواتية التي تشهدها السوق الوطنية والدولية في هذا القطاع. وتشير الدراسات التي أجريت⁴⁵ في هذا الإطار إلى أن عدد مهنيي السياحة الجبلية في المغرب لا يزال غير كاف لتغطية الطلب في هذا القطاع. كما أن الشركات العاملة في المناطق الجبلية لا تكون بالضرورة متخصصة في المنتجات السياحية الجبلية ذات الصبغة البيئية.

ولا يتم في هذا الإطار تسليط الضوء على مكانة المناطق الجبلية. كما أنه لم يتم لحد الآن العمل على تثمين السياحة الجبلية، باعتبارها رافعة هامة لضخ دينامية جديدة في اقتصاد المناطق الجبلية، وذلك من أجل الإغلاء من قيمة الثروات والإمكانات التي تجبل بها على المستوى السياحي.

3.3.5. الصناعة التقليدية: قطاع مهم لكن لا يتم تثمينه بالقدر الكافي

يشكل قطاع الصناعة التقليدية محركا مهما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وتبلغ مساهمة هذا القطاع، الذي يشغل 2,3 مليون مغربي، 8,6 في المائة من الناتج الداخلي الخام للمملكة⁴⁶.

وقد عمل القطاع الحكومي الوصي على اتخاذ عدة تدابير تُهم ميادين مختلفة في مجال الصناعة التقليدية⁴⁷، نذكر منها:

- تقديم الدعم والمواكبة التقنية للصناعات بالمناطق الجبلية في مجال نسج الزرابي (زرابي الحوز، زربية بوياحي بالمنطقة الشرقية، زربية تازناخت بمنطقة ورزازات)؛
- إنجاز دراسات وخبرات تقنية لتطوير وتأهيل الزربية القروية بالمناطق الجبلية؛
- إحداث و/أو إعادة تأهيل بنيات تحتية خاصة بالصناعة التقليدية (قرى ودور الصناع التقليديين، فضاءات للعرض والبيع...)، وتهم هذه المنجزات 51 من دور الصانعة (لفائدة 3.522 صانعة بـ 36 جماعة قروية) و5 قرى للصناعة التقليدية تضم فضاءات للبيع؛
- وضع 27 علامة تصديق جماعية.

وتهدف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية «رؤية 2015» إلى تطوير صناعة تقليدية ذات حمولة ثقافية قوية مترسخة في أصالتها ومنفتحة في نفس الوقت على قيم الإبداع والجودة والابتكار.

45 - مجلة الحياة السياحية الإفريقية، 2014، مقال حول السياحة الجبلية بالمغرب:

La vie touristique africaine ; 2014 : Tourisme de montagne au Maroc : Enjeux de la durabilité. Mardi, 30 Décembre 2014.

46 - المندوبية السامية للتخطيط، 2016 : المركز الوطني للتوثيق :

HCP, 2016 : Lettre de veille du Centre National de Documentation Maraacid, Conjoncture (Avril-Juin 2016),

http://telquel.ma/201602/04//lartisanat-represente-86-du-pib-marocain__1490273

47 - وزارة الصناعة التقليدية، 2017 : عرض مقدم خلال الورشة الثالثة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يونيو 2017.

غير أننا نلاحظ أن هذه الرؤية لا تولي اهتماما خاصا بالمناطق الجبلية رغم ما تزخر به هذه الأخيرة من فرص ومؤهلات يمكن تعبئتها بسهولة من أجل تنمية هذا القطاع وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصناع التقليديين (لاسيما النساء) الذين يعيشون في هذه المناطق. ذلك أن الثروات التي تزخر بها المناطق الجبلية والمهارات والمعارف التي تمتلكها ساكنتها في مجال الصناعة التقليدية لا تزال غير مُنَمَّنةً بالقدر الكافي.

وأخيرا، ثمة ثلاث دعائم على الأقل ينبغي تعزيزها من أجل النهوض بقطاع الصناعة التقليدية في المناطق الجبلية، ألا وهي تكوين الصناع التقليديين ومحو الأمية في صفوفهم؛ تعزيز الإنتاج عبر تقديم تسهيلات في مجال تسويق المنتجات؛ تحسين الظروف الاجتماعية للصناع التقليديين.

4.3.5. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لتنمية المناطق الجبلية

يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصا اجتماعية واقتصادية من شأنها تقوية التماسك الاجتماعي والنهوض بالتنمية القروية.

وقد تمت بلورة إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني (2010-2020) تشتمل على عدة برامج للدعم والترويج تسعى إلى تطوير الأنشطة المدرة للدخل وترويج منتجات القطاع وكذا مواكبة ودعم التعاونيات المحدثّة وتطوير الإطار القانوني والمؤسّساتي للقطاع، كما تهدف إلى وضع آليات التقييم الضرورية وتحسين حكامه مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ويمكن تلخيص أهداف إستراتيجية تنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كما يلي⁴⁸:

- الرفع من عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع لتصل إلى نسبة 4 في المائة من السكان النشيطين؛
- الرفع من عدد المنخرطين في التعاونيات إلى 7,5 في المائة من مجموع السكان النشيطين؛
- الرفع من نسبة مساهمة القطاع التعاوني في الناتج الداخلي الخام إلى 3,9 في المائة؛
- تعزيز جهود النهوض ببنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تعميم التغطية الاجتماعية على كل المنخرطين في القطاع التعاوني؛
- ترسيخ ثقافة التضامن كقيمة متأصلة في المبادئ التي تقوم عليها مقاولات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ويكمن الهدف من هذه الجهود في تحسين ظروف عيش الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمساهمة في خلق دينامية في اقتصاد المناطق القروية بما فيها المناطق الجبلية. غير أن هؤلاء الفاعلون هم في حاجة لاكتساب الكفاءات والمعارف العملية اللازمة للمشاركة الفعالة في تنمية مجالاتهم الترابية.

48 - وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 2016 : مشروع نجاعة الأداء الخاص بوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

وفي هذا الإطار، يتعين أخذ الجانب المتعلق بتعزيز القدرات الفردية لسكان المناطق الجبلية (النساء والرجال والشباب والأطفال) بعين الاعتبار في الأنشطة والمشاريع التي يعتزم الفاعلون المحليون والجهويون إنجازها، وذلك بغية تحسين جانب التأهيل والتكوين المهني والتكوين المستمر في ميدان المهن المنتجة لفائدة الساكنة المعنية.

من جهة أخرى، اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني⁴⁹ جملة من التدابير الهامة، التي مازالت محتفظة ببراھنيتها من أجل تنمية المناطق الجبلية، وهي كالتالي:

- تحسين العرض الحالي، ولاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحية من خلال تطوير منتجات وخدمات مبتكرة وذات جودة، عن طريق البحث والترشيد الجيد لعمليات التصنيع؛
- تطوير منتجات وخدمات جديدة في مجالات: الطاقات المتجددة وتكنولوجيات الاتصال الجديدة وتخصص المحاسبة ومهن الاستشارة والولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم، وتوفير الخدمات للأفراد والأسر، وإعادة تدوير النفايات المنزلية وحماية البيئة، إلخ؛
- دعم التعاونيات، ولاسيما تلك التي توفر المنتجات المحليّة، وذلك حتى تتمكن من اعتماد عمليات تصنيع جديدة تحافظ على الطابع المحلي لمنتجاتها، وتحسين كل ما يتعلق بحسن عرضها وتعليبها وحفظها، من أجل الرفع من جاذبيتها التجارية؛
- مساعدة التعاونيات على تحسين أساليب تمييزها للمنتج، من خلال علامة «منتج متضامن»، تكون بارزة ومميزة وتمتّع بالحماية التجارية في مجال الجودة والمنشأ.

4.5. انعكاسات التدخلات على التنمية البشرية

لا بُدَّ من الإشارة في هذا الباب إلى النقص الحاصل في المعطيات اللازمة لتقييم انعكاسات الإنجازات على التنمية البشرية بالمناطق الجبلية. هذا، وتسمح بعض المعطيات المتأتمية من الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 بتحليل الانعكاسات المتعلقة بمجالات التشغيل والفقر والهجرة.

تحتل المملكة الرتبة 123 في مجال التنمية البشرية، وذلك رغم الجهود المبذولة والإنجازات المحققة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل مكافحة الفقر. ويزداد هذا الوضع حدة على مستوى الوسط القروي والمناطق الجبلية.

1.4.5. التشغيل: عائق أمام تنمية المناطق الجبلية

يُتَبَيَّن من خلال توزيع السكان حسب قطاع النشاط، أن عدد مناصب الشغل التي يوفرها القطاع العام في المناطق الجبلية (6,6 في المائة)، وبشكل خاص في الجماعات القروية بالمناطق الجبلية (4,7 في المائة)، أقل من التي يوفرها على المستوى الوطني (10,2 في المائة) (الجدول رقم 12). غير أن هذه

49 - تقرير : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني : رافعة لنمو مُدمج، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم : 2015/19.

النسبة تظل أعلى من تلك المسجلة بالعالم القروي (3,2 في المائة). هكذا، تتأثر المناطق الجبلية سلبا بسبب المشاركة الضعيفة للقطاع الخاص بها في مجال التشغيل مقارنة مع المستوى الوطني، وجراء نقص في التأطير ناجم عن غياب القطاع العمومي الممثل بشكل ضعيف جدا في هذه المناطق.

الجدول رقم 12 : توزيع السكان حسب قطاع التشغيل بمختلف السلاسل الجبلية

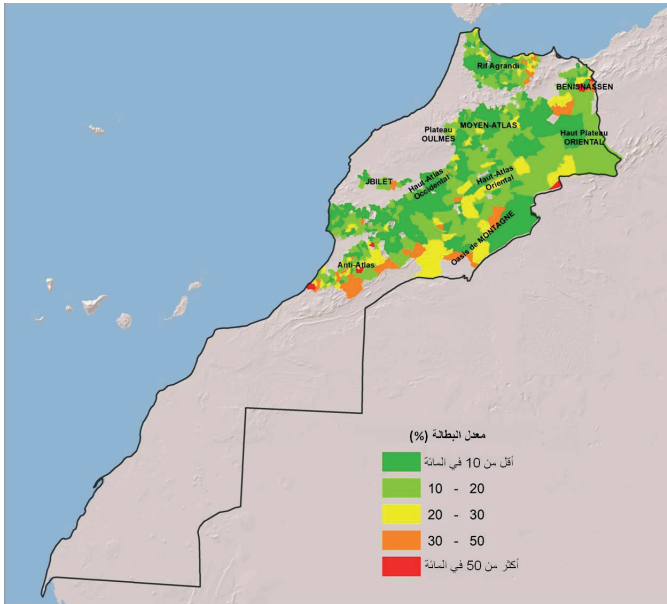
قطاع التشغيل (النسبة المئوية من السكان النشيطين)				السلاسل الجبلية
قطاعات أخرى	القطاع الخاص	القطاع العمومي	المهن الحرة	
27,15	24,91	4,91	42,99	الريف
14,61	38,46	7,12	39,77	بني يزناسن
18,93	38,24	6,35	36,44	الأطلس المتوسط
30,08	27,43	5,17	37,28	هضبة اولماس
13,05	45,86	4,85	36,2	الأطلس الكبير الغربي الرطب
12,61	40,43	4,95	41,97	الجبيلات
16,03	47,4	7,1	29,43	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
10,56	39,06	12,12	38,22	الأطلس الصغير
17,88	37,72	6,57	37,79	متوسط المناطق الجبلية
20,18	37,19	4,68	37,91	الجماعات القروية بالمناطق الجبلية
19,7	39,7	3,2	37,5	الوسط القروي على المستوى الوطني
12,4	47,6	10,2	29,8	المستوى الوطني
20,52	27,26	10,64	41,54	النجود العليا بجهة الشرق
10,04	47,71	10,71	31,5	واحات المناطق المرتفعة

المصدر: معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

من جهة أخرى، تُبرز الخريطة رقم 10 والجدول رقم 13 اللذان يقدمان معدل البطالة حسب الجهات، وجود مستويات مرتفعة جدا من البطالة بمختلف السلاسل الجبلية مقارنة مع المستوى الوطني ومع النسبة المسجلة بالوسط القروي. وتبلغ نسبة جماعات المناطق الجبلية التي يقل معدل البطالة بها عن 10 في المائة، 38,3 في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة على المستوى الوطني وعلى صعيد العالم القروي 35,2 في المائة و47,8 في المائة على التوالي. وتبلغ هذه النسبة 47,2 في المائة في

الجماعات القروية الواقعة بالمناطق الجبلية و6 في المائة بالجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية (94 في المائة من الجماعات الحضرية تسجل معدل بطالة يتجاوز 10 في المائة)، مما يشير إلى أن البطالة تمس أكثر المراكز الحضرية بالمناطق الجبلية (الجدول رقم 13).

الخريطة رقم 10: معدل البطالة في المناطق الجبلية



المصدر: معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقاً من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

الجدول رقم 13 : معدل البطالة في المناطق الجبلية

معدل البطالة (النسبة المئوية)					السلاسل الجبلية
أكثر من 50 في المائة	ما بين 30 و50 في المائة	ما بين 20 و30 في المائة	ما بين 10 و20 في المائة	أقل من 10 في المائة	
0,0	11,0	12,2	37,0	39,0	الريف الموسع
6,5	0,0	16,1	52,3	16,1	بني يزناسن
0,0	0,0	7,5	38,0	54,2	الأطلس المتوسط
0,0	0,0	25,0	25,0	50,0	هضبة اولماس
0,0	1,0	3,6	26,3	61,3	الأطلس الكبير الغربي الرطب
33,8	12,5	0,0	20,0	33,8	الجبيلات
0,0	2,6	18,4	39,5	34,2	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو

14,4	15,2	19,6	32,6	17,4	الأطلس الصغير
6,8	5,3	12,8	33,8	38,3	متوسط المناطق الجبلية
1,3	3,0	10,5	37,8	47,2	متوسط الجماعات القروية بالمناطق الجبلية
5,0	1,2	23,0	61,0	6,8	متوسط الجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية
0,8	4,2	8,6	38,6	47,8	متوسط العالم القروي على المستوى الوطني
0,1	6,2	30,2	57,5	6,0	متوسط المناطق الحضرية على المستوى الوطني
0,7	4,5	14,0	45,5	35,2	المتوسط الوطني
6,3	18,8	0,0	40,3	35,0	النجود العليا بجهة الشرق
1,7	3,5	12,5	38,9	43,1	واحات المناطق المرتفعة

المصدر: معطيات مُعدة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

2.4.5. الفقر بالمغرب؛ ظاهرة قروية لكنها منتشرة بشكل أكبر في المناطق جبلية

جعل المغرب من محاربة الفقر أولوية وطنية منذ نهاية سنوات التسعينيات. ولهذا الغرض، تمحورت تدخلات السلطات العمومية حول:

- ضرورة إحداث بنيات تحتية أساسية بمجموع التراب الوطني؛
- الاعتماد في محاربة الفقر على مقاربة قائمة على استهداف المستفيدين، وهي مقاربة مدمجة ومرتكزة على تحقيق نتائج ملموسة وتروم تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المعنيين.

هكذا مكنت المبادرات التي تم اتخاذها من تقليص نسبة الساكنة التي تعيش تحت عتبة الفقر إلى النصف تقريبا. حيث انتقلت نسبة هذه الفئة من 19 في المائة سنة 1998 إلى 11 في المائة سنة 2006.

وقد أطلقت السلطات العمومية العديد من البرامج الرامية إلى مكافحة الفقر في الوسط القروي. وأعطى إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 زخما جديدا لدينامية التنمية ولمسلسل محاربة الفقر.

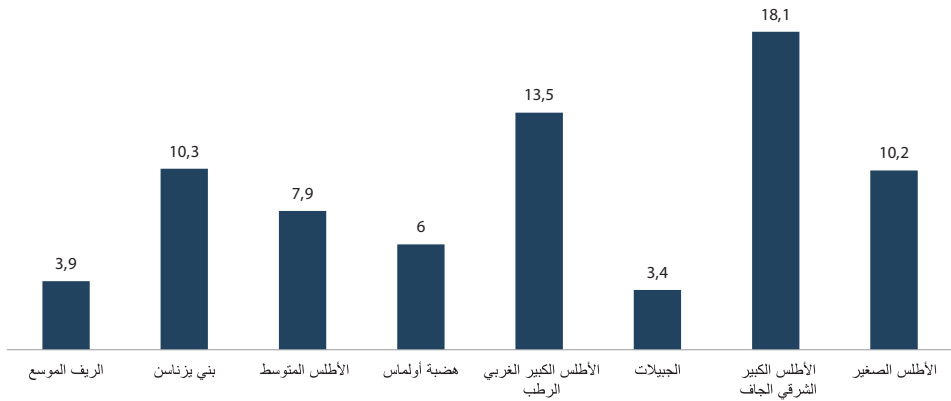
وقد كان للجهود المبذولة في السنوات الأخيرة في سبيل تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات انعكاسات إيجابية على مستويات الفقر والهشاشة. وفي هذا الصدد، انخفضت نسبتا الفقر والهشاشة انخفاضاً ملحوظاً بين سنتي 2001 و2014، حيث انتقلتا من 15,3 في المائة إلى

4,2 في المائة ومن 22,8 في المائة إلى 11,5 في المائة على التوالي⁵⁰. ومع ذلك، وبالرغم من أن الهشاشة قد انخفضت بنسبة 49,6 في المائة ما بين 2001 و2014 على المستوى الوطني، فإنها لاتزال مرتفعة بالوسط القروي، حيث بلغت 18,4 في المائة مقابل 6,9 في المائة بالمجال الحضري، رغم الإسهامات المهمة لمختلف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية⁵¹.

غير أن نسبة انتشار الفقر تختلف بشكل كبير من جهة إلى أخرى، إذ تظل رهينة بمدى جودة الموارد الطبيعية وتوفرها. وعموما، تسجل المناطق الجبلية معدلات فقر نقدي أكثر ارتفاعا من المستوى الوطني (8,76 في المائة في المتوسط بكل المناطق الجبلية). فإذا كان المتوسط الوطني لمعدل الفقر يبلغ 3,5⁵² في المائة، فإن كل السلاسل الجبلية، باستثناء الريف، تعرف معدلات فقر أكثر ارتفاعا من هذا المتوسط الوطني (الرسم المبياني رقم 9 والخريطة رقم 11).

على المستوى الجهوي، نلاحظ أن معدل الفقر النقدي أعلى من المتوسط الوطني بجهات درعة تافيلالت (14,6 في المائة)، بني ملال-خنيفرة (9,3 في المائة)، مراكش-آسفي (5,4 في المائة)، الشرق (5,3 في المائة)، فاس-مكناس (5,2 في المائة)، وسوس-ماسة (5,1 في المائة). وتضم هذه الجهات 74 في المائة من مجموع الساكنة الفقيرة⁵³.

الشكل رقم 9: معدل الفقر النقدي (النسبة المئوية) حسب السلاسل الجبلية



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (2016)⁵⁴

50 - وزارة الاقتصاد والمالية/مديرية الدراسات والتوقعات المالية : 2017 : ملخص التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2017. نفس المرجع.

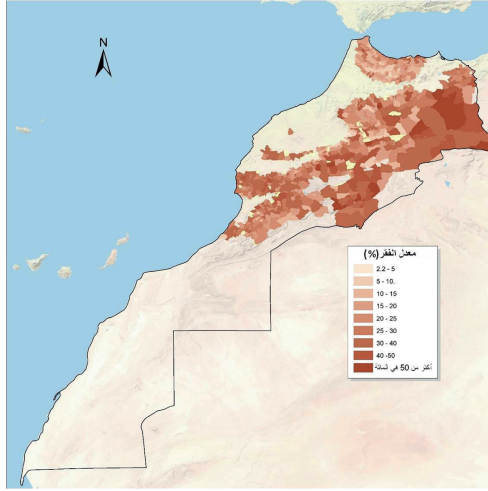
52 - المندوبية السامية للتخطيط، 2017 : عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014.

53 - المندوبية السامية للتخطيط، 2016 : البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر 2013/2014 : HCP, 2016, note de synthèse des résultats de l'Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des ménages 2013/2014/ : Inégalités sociales et territoriales à la lumière des résultats de l'enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages 2014.

54 - المندوبية السامية للتخطيط، 2016 : البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر 2013/2014 : HCP, 2016, note de synthèse des résultats de l'Enquête Nationale sur la Consommation et les Dépenses des ménages 2013/2014/ : Inégalités sociales et territoriales à la lumière des résultats de l'enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages 2014.

وتوجد المناطق القروية التي تشهد أعلى مستويات من الفقر في جهات درعة تافيلالت (20,6 في المائة)، بني ملال-خنيفرة (14,7 في المائة)، فاس-مكناس (10,5 في المائة)، الشرق (9,9 في المائة). وتعرف هذه المناطق القروية معدلات فقر أعلى من المتوسط المسجل في العالم القروي (9,5 في المائة)، وتمثل ساكنتها 44,3 في المائة من مجموع الساكنة الفقيرة. وتعتبر المناطق القروية التابعة لجهة مراكش-أسفي، التي يعيش بها 15 في المائة من مجموع الساكنة الفقيرة، أكثر المناطق التي تتجسد بها ظاهرة الفقر القروي.

الخريطة 11: معدل الفقر في السلاسل الجبلية والمناطق الملحقة بها



3.4.5. الهجرة؛ ظاهرة في ارتفاع مستمر

بلغ معدل النمو الديموغرافي السنوي لسكان الوسط الحضري 2,2 في المائة خلال الفترة ما بين 2004 و2014، مقابل 2,1 في المائة خلال عشرية 1994-2004. أما عدد سكان الوسط القروي، بمن فيهم سكان المناطق الجبلية، فقد بدأ في التراجع منذ سنة 1993، حيث انتقلت نسبتهم من 49 في المائة سنة 1994 إلى 40 في المائة سنة 2014، أي بنحو 13,5 مليون نسمة، يضاف إليهم السكان القرويون الذين يقطنون داخل المدارات الحضرية والذين يظلون متشبثين بانتمائهم القروي ومرتبطين بمناطقهم الأصلية. وحسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، فإن نسبة ساكنة الوسط القروي ستبلغ 32,2 في المائة سنة 2030 (12 668 439/39 329 985)⁵⁵.

حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، فإن حركية الساكنة نحو المدن والمراكز الحضرية ستواصل وسترتفع حدتها في المناطق الجبلية والوسط القروي. وتبقى ظاهرة الهجرة مرتبطة في جزء كبير منها بالعامل الاقتصادي (الفقر والبطالة) الذي يدفع السكان، خاصة الشباب منهم، إلى

55 - المندوبية السامية للتخطيط، 2017، إسقاطات السكان حسب الجهات والأقاليم 2030-2014:

CP, 2017 ; PROJECTIONS DE LA POPULATION DES REGIONS ET DES PROVINCES 20142030-. Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED). Mai 2017.

الهجرة نحو السهول والمدن وبلدان أوروبا، غالبا بدون التوفر على أي مؤهل وبلا مواكبة من لدن السلطات العمومية.

وتختلف حدة ظاهرة الهجرة من منطقة جبلية إلى أخرى، حسب درجة عزلتها والبنيات التحتية الأساسية السوسيو-اقتصادية المتوفرة بها، ومستويات تنمية وهيئة المجال الترابي وفرص الشغل المتاحة. وفي هذا الإطار، يمكن للمناطق التي تواجه صعوبات أن تعمل، بدعم من الدولة والجماعات الترابية، على إيجاد حلول مُبتكَرة من أجل خلق الثروة وفرص الشغل، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانات التي تتوفر عليها.

5.5. المحافظة على الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية

بفضل ما ما توفره لأكثر من نصف البشرية من خدمات بيئية أساسية مثل المياه العذبة والمحافظة على التنوع البيولوجي وتوفير الطاقة الكهرومائية، تضطلع الأنظمة الإيكولوجية الجبلية بدور بالغ الأهمية في التنمية السوسيو-اقتصادية والبيئية لفائدة ساكنة المناطق الجبلية. وبالنظر للمشاكل الناجمة عن التغيرات المناخية وعن شح المياه ونقص المواد الغذائية والموارد الطاقية، فإن التنمية المستدامة للمناطق الجبلية تظل أولوية عالمية⁵⁶.

من جهة أخرى، يواجه المغرب في السنوات الأخيرة تأثيرات التغيرات المناخية، خاصة في المناطق الجبلية، حيث تسبب موجات الجفاف والفيضانات وانجراف التربة والبرَد والظواهر المناخية الأخرى أضرارا كبيرة للمحاصيل وتؤثر في الغالب سلبا على رأس المال الإنتاجي للفلاحين ومربي المواشي. ورغم أن المغرب يُصَدِّر نسبة ضعيفة من الغازات الدفيئة، فإنه في المقابل يتعرض بشدة لوطأة التغيرات المناخية.

بقد باتت تأثيرات التغيرات المناخية تهدد اليوم الأنظمة الغذائية والتنمية البشرية، لاسيما بالمناطق المهمشة، ومن بينها المناطق الجبلية، التي تظل مُعرضة بشكل كبير للكوارث الطبيعية، من قبيل موجات البرد، الفيضانات، انجراف التربة، التصحر...

يُعد انجراف التربة من بين المشاكل الكبرى التي تهدد استدامة أنظمة الإنتاج في المناطق الجبلية وفي مناطق أخرى، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى التوحد التدريجي (ترسب الطمي) لحقينة السدود.

ولمواجهة هذه الوضعية، جرى تمويل العديد من المخططات والمشاريع والبرامج المندمجة أو القطاعية من لدن الحكومة أو في إطار التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف⁵⁷. كما تم إطلاق مشاريع أخرى من أجل تقوية قدرات الفاعلين المحليين على المستوى المحلي وتعزيز مشاركة السكان المعنيين على نطاق واسع وبشكل فعلي. ويتعلق الأمر بـ:

56 - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2013:

FAO ; 2013 : Pourquoi investir dans le développement durable des montagnes ?

57 - المخطط الوطني لمكافحة التصحر (سنة 2000)، البرنامج الغابوي الوطني (سنة 1999)، المخطط المديرى للتشجير (1997)، المخطط المديرى للمناطق المحمية، العمل مؤخرا على تعيين المخطط الوطني لمكافحة التصحر وملاءمته مع خصوصيات المناطق، مخطط تهيئة الأطلس المتوسط والأطلس الكبير، إستراتيجية تنمية المناطق الجبلية.

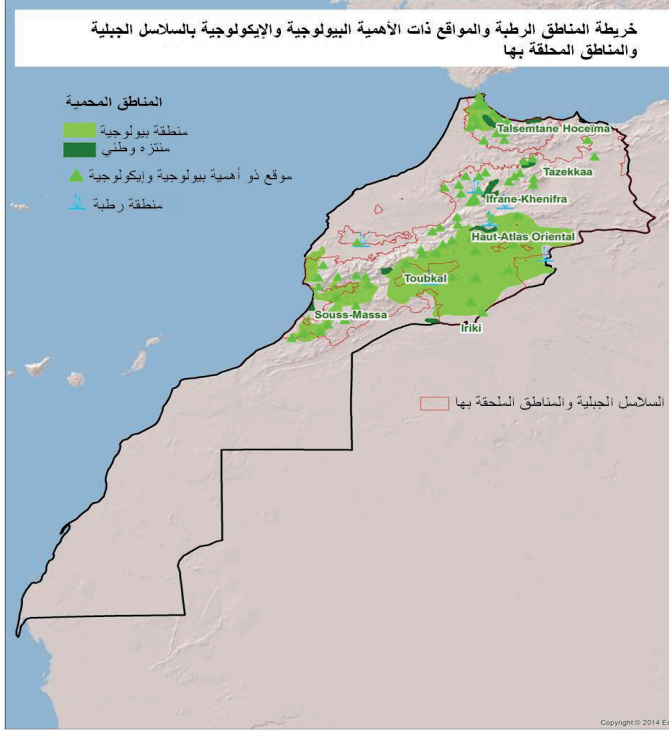
- المشروع النموذجي لهيئة الأحواض المائية، مقارنة تشاركية لتخطيط وتديبر الموارد الطبيعية (الحوض المائي 22 بتساوت وواد الخضر بوسط الأطلس الكبير، المشروع النموذجي (MOR 93/010)؛
 - المشروع المتعلق بالحماية والتديبر التشاركي للأنظمة الطبيعية الغابوية (GEF-RIF)، شفشاون؛
 - مشروع تنمية وحماية البيئة بالمناطق الجبلية (جهة الحوز بالأطلس الكبير والريف)؛
 - مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي بالمناطق الرعوية بالأطلس الكبير؛
 - المشروع المتعلق بالحماية والتديبر التشاركي للأنظمة البيئية الغابوية للريف؛
 - مشروع المحافظة على التنوع البيولوجي عبر الترحال بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير؛
 - مشروع إدماج مكوّن التغيرات المناخية في تنفيذ مخطط المغرب الأخضر.
- وإذ نشير إلى غياب دراسات حول تأثير هذه البرامج والمشاريع، فإننا نلاحظ أنها تبقى متسمة بطابعها القطاعي وعدم استمراريتهما في المكان والزمان فضلا عن طابعها التقني.

1.5.5. المحافظة على الموارد الطبيعية للمناطق الجبلية

إن جهود حماية الطبيعة قديمة نسبيا في المغرب، إذ تعود أولى التشريعات حول المنتزهات الوطنية إلى سنوات الثلاثينيات (ظهير 11 شتبر 1934 والقرار الوزيري الصادر في 26 شتبر 1934). وكان منتزه توبقال أول منتزه وطني يتم إحداثه بالمغرب، وذلك سنة 1942 بالأطلس الكبير الغربي على مساحة تبلغ 38.000 هكتار. أما الثاني فهو منتزه جبل تازكا الذي أنشئ سنة 1950 على مساحة تبلغ 680 هكتارا جنوب غرب مدينة تازة. وقد تلتها منتزهات أخرى، مثل منتزه الحسيمة (47.000 هكتار)، ومنتزه تأسمطان في الريف (60.000 هكتار)، ومنتزه إفران (53.000 هكتار)، ومنتزه الأطلس الكبير الشرقي (49.000 هكتار). وتضطلع إدارة المياه والغابات بتهيئة المنتزهات الوطنية وتديبرها.

من جهة أخرى، ثمة شبكة من المناطق المحمية في جميع أنحاء البلاد تضم نحو 154 موقعا من المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية (SIBE) تغطي جميع الأنظمة الطبيعية. ومن ضمن هذه المواقع 146 موقعا عبارة عن محميات موزعة على مساحة تزيد عن مليون هكتار. ويوجد نصف المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية بالمناطق الجبلية (الخريطة رقم 12).

الخريطة رقم 12: توزيع المناطق المحمية والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمنتزهات الوطنية



بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تم إحداث أربع محميات للمحيط الحيوي تقع أساسا في المناطق الجبلية (محمية المحيط الحيوي لشجر أركان، محمية المحيط الحيوي لواحاح الجنوب المغربي، محمية المحيط الحيوي بين القارات بالبحر الأبيض المتوسط (المغرب-إسبانيا)، محمية المحيط الحيوي لشجر الأرز).

كما وقّع المغرب اتفاقيات إقليمية ودولية متعلقة بالتنوع البيولوجي بالمناطق الجبلية⁵⁸.

وفي مجال حماية الموارد الجينية (من الوحيش والنباتات) الموجودة خاصة بالمناطق الجبلية، وقع المغرب على بروتوكول ناغويا في دجنبر سنة 2011. ويشجع هذا البروتوكول الذي دخل حيز التنفيذ في 12 أكتوبر 2014⁵⁹، الدول على وضع تشريع خاص وملائم في مجال الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها والمعارف التقليدية المرتبطة بها، وذلك بغية توفير شروط إرساء تدابير إلزامية في مجال الحصول على الموارد الجينية واستعمالها.

58 - الاتفاقيات الدولية : الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الاتفاقية الدولية لحماية الطيور، اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية، اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. الاتفاقيات الإقليمية : الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، الميثاق المغربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة، اتفاق بشأن حفظ الطيور المائية الأفريقية - الأوروبية - الآسيوية المهاجرة، اتفاقية إنشاء منظمة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لحماية النباتات.

59 - موقع كتابة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة :

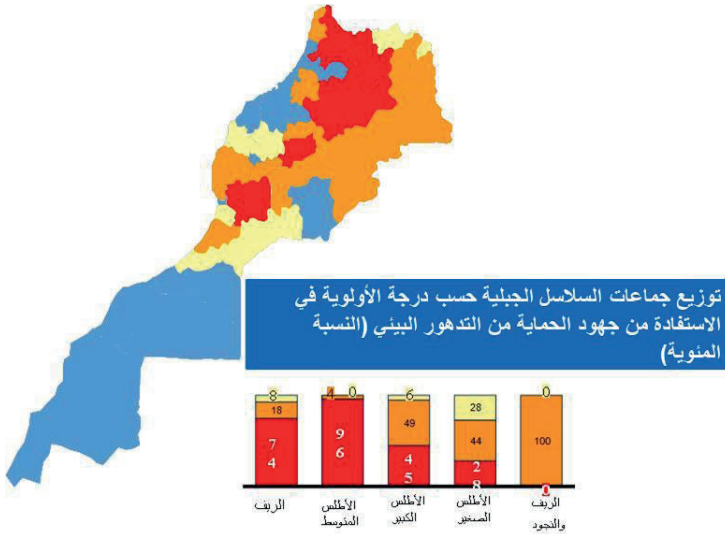
كما أحدث القطاع الحكومي المكلف بالبيئة، بمساعدة من جميع القطاعات المعنية والمؤسسات العلمية والجامعات والمنظمات غير الحكومية، «آلية تبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي بالمغرب» (CHM-Maroc)، وهي أرضية للإعلام والتواصل وتبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي بالمملكة مُوجَّهة إلى كل الفاعلين العاملين في المجال.

يُظهر من خلال المعطيات التي تم تجميعها أن الأنظمة الإيكولوجية الطبيعية في المغرب شهدت تغيرات كبيرة جراء الرعي الجائر والفلاحة والتوسع العمراني والنمو الديمغرافي. وتزداد حدة التدهور البيئي بالمناطق الجبلية جراء جملة من العوامل منها الضغط البشري وعدم تنفيذ القوانين والقواعد المتعلقة بمراقبة ارتكاب المخالفات.

وقد تبين من خلال خريطة الأخطار التي تم إنجازها في إطار البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية أن 29 في المائة من المناطق الجبلية تشهد درجة متقدمة من التدهور البيئي (الخريطة رقم 13). وقد سمحت هذه الخريطة بتصنيف المناطق الجبلية التي يتعين أن تعطاه الأولوية في جهود الحماية على ضوء معيارين: 1) مستوى خطر التدهور البيئي و2) أهمية الموارد الطبيعية والبيولوجية الواجب المحافظة عليها. وعلى هذا الأساس تم تحديد التصنيفات الثلاث التالية:

- مناطق مواردها الطبيعية ذات مساهمة مهمة وتشهد درجة متقدمة من التدهور البيئي: 59 في المائة من الساكنة و29 في المائة من المساحة (87 ألف كلم مربع و4,8 مليون نسمة):
- مناطق مواردها الطبيعية ذات مساهمة متوسطة وتشهد درجة ما بين متوسطة ومتقدمة من التدهور البيئي: 35 في المائة من الساكنة و64 في المائة من المساحة (192 ألف كلم مربع، 2,9 مليون نسمة)؛
- مناطق مواردها الطبيعية ذات مساهمة متواضعة وتشهد درجة ما بين متوسطة وضعيفة من التدهور البيئي: 6 في المائة من الساكنة و7 في المائة المساحة (23 ألف كلم مربع، 500 ألف نسمة).

الخريطة رقم 13: خريطة الأخطار المتعلقة بالتدهور البيئي



6.5. تنمية المناطق الجبلية: الحكامة والتمويل

أولت منظومة الحكامة المعتمدة خلال العقود الأخيرة أهمية أكبر للوسط القروي مقارنة مع المناطق الجبلية رغم ما تواجهه هذه الأخيرة من إكراهات وما لها من احتياجات خاصة. وقد عُهد في معظم الحالات لقطاعات الفلاحة والمياه والغابات وإعداد التراب الوطني بتدبير شؤون العالم القروي والمناطق الجبلية مع تدخلات برامج وتدابير أخرى، لاسيما تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والتجهيز والبنيات التحتية والماء والبيئة. لكن، وبغض النظر عن النتائج المحققة، ثمة نقائص يجب تداركها في ما يتصل بضمنان اندماج والتقائية هذه البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموارد التي تتم تعبئتها لفائدة هذه المناطق تبقى ضعيفة نسبيا مقارنة مع الموارد المخصصة للأنظمة البيئية الأخرى. كما تم الوقوف خلال الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس على أوجه قصور تهم التنسيق وتوزيع الموارد وكذا التنفيذ على الصعيد المحلي.

1.6.5. المقاربة المعتمدة في مجال الحكامة لا تستهدف المناطق الجبلية بشكل مباشر

حكامة ممرزة لا تميز بين خصوصيات المناطق الجبلية وبين العالم القروي

رغم أن تنمية المناطق الجبلية كانت تُدرج كهدف من أهداف العديد من البرامج والمشاريع التي أنجزتها السلطات العمومية، إلا أنه لم يُسلط الضوء على المناطق الجبلية كإشكالية قائمة الذات إلا انطلاقا من سنة 2000 خلال الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني. حيث انطلقت فعليا فكرة تنمية هذه المناطق الجبلية بدءا من هذا التاريخ. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ جملة من المبادرات لكنها استهدفت الوسط القروي أكثر من استهدافها للمناطق الجبلية والمراكز الصاعدة والمدن الموجودة في هذه المناطق الجبلية بشكل خاص.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بأهمية الأنشطة والتدخلات المنجزة في إطار إستراتيجية 2020 للتنمية القروية وتلك المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تم إطلاقها سنة 2005 لمكافحة الفقر والهشاشة خاصة في صفوف الساكنة التي تعيش في الوسط القروي وفي المناطق الجبلية. لكن، يلاحظ أن المقاربة التي اعتمدها السلطات العمومية من أجل تنمية العالم القروي بشكل عام والمناطق الجبلية على وجه الخصوص اتسمت بطابعها الممرز وتدخلات تقنية صرفة وقطاعية.

وأمام هذا الوضع وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لـ 30 يوليوز 2009، تم إعداد إستراتيجية للعالم القروي والمناطق الجبلية⁶⁰. وجرى تشكيل لجنة وزارية دائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تتألف من 17 قطاعا وزاريا⁶¹ من أجل تدبير هذه الإستراتيجية،

60 - وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2015 : مذكرة حول تنمية المناطق الجبلية بالمغرب.

61 - وزارات الداخلية، الفلاحة والصيد البحري، الاقتصاد والمالية، الأوقاف والشؤون الإسلامية، السكني والتعمير وسياسة المدينة، الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، التشغيل والتكوين المهني، التجهيز والنقل، التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، التعليم العالي، التربية الوطنية، الطاقة والمعادن والماء والبيئة، الصناعة التقليدية، الصحة، الشؤون العامة والحكامة.

وأنيطت أعمال السكرتارية الدائمة للجنة بوزارة الفلاحة والصيد البحري. وتشكل اللجنة الهيئة الوحيدة المكلفة بضمان الحكامة والتدبير الملائمين لهذه الاستراتيجية على المستوى المركزي. وقد صادقت اللجنة، التي يرأسها رئيس الحكومة، على عدد من التدابير، منها على الخصوص:

- التوجهات العامة في مجال تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
- البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية؛
- مقارنة إعداد المخططات الجهوية لتنمية الوسط القروي والمناطق الجبلية؛
- إحداث هيئات للحكامة مكلفة بالإشراف على تنفيذ المخططات الجهوية وتقييمها؛
- المسطرة الجديدة في مجال برمجة وتدبير وتتبع البرامج التنموية بالوسط القروي والمناطق الجبلية؛
- بلورة برنامج ذي أولوية للتنمية القروية المندمجة لفائدة جماعات محلية جرى تحديدها كنقط سوداء في مجال الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة الجماعات القروية الموجودة في المناطق الجبلية.

وبالإضافة إلى اللجنة الوزارية الدائمة، تم إحداث لجنة وطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تترأسها وزارة الفلاحة والصيد البحري- مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. وبموجب المرسوم المحدث للجنة الوزارية، تم تشكيل 12 لجنة جهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية يرأسها السادة الولاة ورؤساء المجالس الجهوية.

من جهة أخرى، جرى مؤخرا إحداث كتابة دولة مكلفة بالتنمية القروية والمياه والغابات. لكن العلاقة بين هذا القطاع الحكومي واللجنة الوزارية الدائمة من جهة وبينه وبين المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من جهة أخرى غير واضحة بما فيه الكفاية، خاصة في ما يتعلق بتنفيذ البرامج وتفويض الإمضاء لصرف الاعتمادات الموجهة لتنمية المناطق الجبلية وكذا بتتبع الإنجازات.

ورغم الجهود المبذولة من لدن وزارة الفلاحة التي تضطلع بتنسيق أعمال اللجنة الوزارية، تبيين للمجلس وجود مشكل في التواصل وتقاسم المعلومات بين القطاعات الوزارية وداخل كل قطاع وزاري على حدة. لذلك، بات من اللازم العمل على مأسسة طريقة التواصل وتقاسم المعلومات في ما بين القطاعات الوزارية المعنية بالمناطق الجبلية وبينها وبين الفاعلين المعنيين على المستوى الجهوي والسكان المستفيدين.

كما يجب نشر محتوى إستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وتقاسم مضامينها، من أجل ضمان حكامة مسؤولة وتدبير عقلاني للموارد المخصصة لتنمية المجالات الجبلية.

ويُسجَل أيضا تأخر في إعداد الإستراتيجية وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تتضمنها. كما تظل الإنجازات المحققة متواضعة، فيما يتسم نظام الحكامة والتدخل بطابعه القطاعي وغير المندمج، وذلك رغم توفر الاعتمادات المالية المخصصة لهذه البرامج.

أخيراً، ورغم أن اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية عقدت اجتماعات مع اللجان الجهوية الاثنتي عشرة، فإن تفعيل برامج العمل يظل محدوداً كما أن تنفيذ هذه البرامج لا يتم في احترام للأجل المسطرة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال مشكل اندماج تدخلات مختلف القطاعات الوزارية على المستوى المحلي والجهوي مطروحاً.

حكمة ترابية مُدمجة وتشاركية بالمناطق الجبلية ما زالت غير مفعلة

في إطار التنظيم الترابي الجديد، يشكل مَنح مكانة الصدارة للجهة تحت إشراف رئيس مجلسها في تنفيذ وتتبع برامج العمل، إشارة قوية بشأن دور الجهة كمحفز ودافع لمبادرات الفاعلين الجهويين وإطار دامج للبرامج والمشاريع المساهمة في تحقيق التنمية المندمجة للجهة. لذلك، يتعين أن تشكل الجهة الإطارَ الذي يتم على صعيده النهوض بتنمية المناطق الجبلية والنهوض بها. غير أنه من المهم توضيح دور الجهات داخل البنيات الخاصة بحكمة تنمية المناطق الجبلية على المستوى الوطني والجهوي وتوضيح الروابط بين هذه البنيات وبين الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات القروية.

وفي هذا الصدد، ينبغي العمل، على مستوى المجال الترابي، على إحداث إطار مندمج وتشاركي للحكمة يضم جميع الشركاء المحليين، من أجل ضمان استفادة المناطق الجبلية من الدعم اللازم على غرار الأنظمة البيئية الأخرى. ويتوفر رئيس الجهة والوالي على الآليات اللازمة لتنشيط وتجديد نمط تدبير تنمية المناطق الجبلية. ويتعلق الأمر بشكل خاص بالآليات التالية: برنامج التنمية الجهوية، التصميم الجهوي لإعداد التراب، برنامج تنمية العمالة أو الإقليم، برنامج عمل الجماعة وصندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التعبئة والمشاركة الفعلية للمجتمع المدني، كما ينص عليها القانون التنظيمي رقم 14.11 المتعلق بالجهات، بوصفه فاعلاً أساسياً في التنمية المحلية والجهوية، لا يمكن إلا أن تقوي آلية الحكمة الترابية بالمناطق الجبلية. كما ينبغي إشراك الفاعلين العاملين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في حكمة المناطق الجبلية، وذلك بالنظر للدور الذي يضطلعون به كرافعة للتنمية والتضامن على المستوى المحلي والجهوي، بالإضافة إلى إشراك فاعلي القطاع الخاص والأوساط الجامعية والمنظمات المهنية.

وتشكل الجماعات القروية، بحكم اختصاصاتها، الفاعل الرئيسي في التنمية المحلية، وبالتالي يجب أن تكون في صلب إطار الحكمة المشار إليه، على الرغم من أن ميزانيات الاستثمار التي تتوفر عليها لا تزال متواضعة جداً مقارنة مع الاحتياجات والمطالب المعبر عنها من لدن ساكنة المناطق الجبلية.

كما يجب توضيح دور وكالات تنمية الأقاليم والعمالات الموجودة بالجهات التي تضم مناطق جبلية، لاسيما في ما يتعلق بالأنشطة والبرامج الموجهة لتنمية هذه المناطق. وتنفذ هذه الوكالات مشاريع بالمجالات الترابية تهم مستويات ما دون جهوية (الجماعات، الأقاليم والعمالات). ومن ثم، فإن

خلق الانسجام مع بنيات الجهة، لاسيما الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع والمصالح الخارجية للقطاعات الوزارية، يعد أمرا لا مندوحة عنه بغية ترشيد الوسائل والجهود وضمان انسجام والتقائية واندماج أكبر للتدخلات على مستوى المناطق الجبلية.

وأخيرا، يظل تحقيق حكمة جيدة للمناطق الجبلية رهينا بوضع آليات مستقلة لتتبع ومراقبة وتقييم نتائج البرامج والمشاريع التنموية، خاصة في ما يتصل بآثارها وانعكاساتها على الساكنة المستهدفة. ومن المهم أيضا الحرص على الأعمال الفعلية لهذه الآليات، مع ضمان الأعمال الفعلية لمبادئ الحكامة المسؤولة والمحاسبة، وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الجبلية.

2.6.5. ضعف الوسائل المُعبئة لفائدة المناطق الجبلية مقارنة مع المناطق الأخرى

لم يستهدف تمويل البرامج التنموية المنجزة في العقود الأخيرة المناطق الجبلية بشكل مباشر. وقد استفادت هذه المناطق الجبلية من تمويل بعض البرامج والأنشطة، لكنه تمويل يظل محدودا في الزمان والمكان ولا يستجيب بالقدر الكافي لمطالب سكان هذه المناطق رغم ما تزخر به هذه الأخيرة من ثروات وإمكانات هامة (المياه، الرخام، المناجم، الخشب،...).

ويتأتى تمويل برامج تنمية المناطق الجبلية من أربعة مصادر رئيسية هي:

ميزانيات مختلف القطاعات الوزارية المخصصة بموجب قانون المالية

تم تمويل مختلف البرامج والمشاريع التنموية التي تهتم بشكل جزئي أو كلي المناطق الجبلية من لدن القطاعات الوزارية، وقد استهدفت مجالات اجتماعية واقتصادية وبيئية مختلفة. وتشكل هذه الميزانيات المصدر الرئيسي للتمويل.

واستفادت المناطق الجبلية أيضا من مشاريع مَوَّلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. وكانت هذه التمويلات، في معظم الحالات، في شكل قروض، وبالتالي فقد تم تحويلها إلى ميزانية الدولة، التي خصصتها بدورها لتمويل المشاريع. وقد جرى تنفيذ أربعة مشاريع كبرى (بعضها أنجزَ وبعضها الآخر قيد الإنجاز)⁶² بغلاف مالي يبلغ نحو مليون دولار جرى إدراجها في إطار البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية. ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- برنامج التنمية القروية في المناطق الجبلية بإقليمي صفرو وأزيلال؛
 - مشروع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية بالمناطق الجبلية لإقليم تازة؛
 - مشروع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية بالمناطق الجبلية لإقليم الحوز؛
 - برنامج التنمية القروية بجبال الأطلس بأقاليم ورزازات وتغغير ويني ملال.
- وقد مَوَّل البنك الدولي العديد من مشاريع التنمية القروية المندمجة.

62 - عرض لوزارة الفلاحة والصيد البحري/ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية خلال ورشة الحكامة المنظمة في إطار هذه الإحالة، يونيو 2017.

وتتميز كل المشاريع الممولة في هذا الإطار باستفادتها من تتبع وتقييم الجهة المانحة (التقييم المرحلي والتقييم النهائي).

من جهة أخرى، تتوفر الجهات والأقاليم والجماعات القروية والحضرية على اعتمادات لتمويل مشاريع تنموية في إطار «برامج التنمية الجهوية». فعلى سبيل المثال، يمكن للجهات أن تمول إنجاز مشاريع لتنمية المناطق الجبلية انطلاقاً من الاعتمادات المالية التي تتوفر عليها⁶³. كما أن للأقاليم والجماعات إمكانات، وإن كانت مواردها المالية محدودة، لتمويل مشاريع تنموية. غير أن غالبية الجماعات القروية لا تتوفر على ميزانية استثمار كافية من أجل تمويل مشاريع كبرى.

صندوق التنمية القروية

يشكل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ثاني أكبر مصدر لتمويل برامج تنمية المناطق الجبلية

ويتعلق الأمر بحساب مُرصد لأُمور خاصة كان يسمى «صندوق التنمية القروية» أُحدث بموجب المادة 44 من قانون المالية رقم 32.93 الصادر في 25 فبراير 1994 ليشكل رافعة تساعد على النهوض الفعلي والإرادي بتنمية المجالات الترابية القروية. وتم بموجب قانون المالية لسنة 2012 تغيير اسم هذا الصندوق لتمكينه من التكفل بالبرامج المندمجة لتنمية المناطق الجبلية. هكذا، أصبح يحمل اسم «صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية». وقد قامت الحكومة بالرفع من الموارد المالية المخصصة للصندوق من 500 مليون درهم سنوياً في الفترة ما بين 2009 و2011 إلى 1 مليار درهم سنة 2013 ثم 2 مليار درهم سنة 2014⁶⁴.

ويقوم تسيير الصندوق على مقاربة مرتكزة على تشخيص الوضع بالمجال الترابي بمشاركة الفاعلين المحليين من خلال المساهمات في المبادرات الوزارية المشتركة والمبادرات الجهوية. وفي هذا الصدد، نذكر برنامج التأهيل الترابي - جانب فك العزلة، الذي تساهم فيه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ مالي إجمالي قدره 2,5 مليار درهم وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمبلغ 200 مليون درهم يُصرف على مدى 5 سنوات. ويساهم الصندوق أيضاً بمبلغ 913 مليون درهم على امتداد 3 سنوات في إطار برنامج التنمية المندمجة للجماعات القروية الواقعة في مناطق الواحات ومناطق أركان (16 إقليمياً) والذي يصل غلافه المالي الإجمالي إلى 1,11 مليار درهم.

ويساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بـ 1,11 مليار درهم في إطار 21 برنامجاً للتنمية المندمجة لفائدة 23 إقليمياً (أزيلال، بني ملال، إفران، ميدلت...). كما يمول الصندوق مشاريع ضمن الدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر (المشروع المندمج لتكثيف وتثمين صبار آيت باعمران).

63 - مقتطف من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات. المادة 188: تطبيقاً لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 141 من الدستور، ترصد الدولة للجهات، بموجب قوانين المالية، بصفة تدريجية، نسبة محددة في 5% من حصة الضريبة على الشركات، و5% من حصة الضريبة على الدخل، و20% من حصة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 ملايين درهم سنة 2021.

64 - وزارة التعمير وإعداد التراب، 2016، الإستراتيجية الوطنية للتنمية القروية:

غير أن المجلس الأعلى للحسابات أشار في تقريره برسم سنة 2015، إلى تراكم جملة من أوجه القصور، كما وقف على غياب إستراتيجية لتدبير الصندوق فضلا عن ضعف في التنسيق بين القطاعات وفي الإشراف على التنفيذ. وأوضح هذا التقرير الذي يغطي الفترة 2005-2015 أن تفعيل دور الصندوق لم يتم إلا ابتداء من سنة 2008، إذ لم يكن الصندوق يتلقى قبل هذا التاريخ أي موارد باستثناء الترحيلات الناتجة عن الاعتمادات المفتوحة برسم سنتي 2000 و2001، والتي بلغت على التوالي 1.200 و2.200 مليون درهم.

ولم يتم تعزيز الموارد المخصصة للصندوق إلا ابتداء من سنة 2012، عندما حُصِّصت له ميزانية قدرها مليار درهم من الميزانية العامة للدولة. وفي سنة 2015 لم تتم تعبئة سوى 18 في المائة من الموارد المخصصة، أي 460 مليون درهم من أصل 2,6 مليار التي يتوفر عليها الصندوق. وحسب المجلس الأعلى للحسابات، فقد تم استخدام الصندوق خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية بطريقة ظرفية في مواجهة الطوارئ أو من أجل مواكبة المقاربات المعتمدة من قبل مختلف القطاعات في مجال التتمية القروية. وتتجلى هذه المقاربات في ثلاث إستراتيجيات جرى اعتمادها من أجل تحقيق التتمية القروية خلال الفترة 1999-2015، ألا وهي استراتيجية 2020 للتتمية القروية والإستراتيجية الوطنية للتتمية القروية والإستراتيجية الوطنية لتتمية المناطق الجبلية. وهو تشتت حدا بالمجلس الأعلى للحسابات إلى أن يوصي ببلورة إستراتيجية موحدة واتخاذ التدابير اللازمة من أجل توزيع موارد الصندوق وفقا لمقاربة واضحة وموضوعية تأخذ بعين الاعتبار تبني المقاربة التشاركية بين مختلف المتدخلين والانسجام والتكامل والالتقائية بين البرامج المستفيدة من التمويل.

كما أشار التقرير إلى غياب آليات لتتبع ومراقبة العمليات الممولة بواسطة الصندوق.

التعاون الدولي

يمكن تمويل المشاريع التتموية بالمناطق الجبلية من خلال اعتمادات متأتية من التعاون الدولي. على سبيل المثال، وفي إطار برامجها الفلاحية التضامنية المقاومة للتغيرات المناخية بالمناطق الجبلية، حصلت وكالة التتمية القروية مؤخرا على 10 ملايين دولار أمريكي من صندوق التكيف مع التغيرات المناخية و39 مليون دولار أمريكي من الصندوق الأخضر للمناخ، من أجل تمويل مشاريع تهتم المناطق الجبلية. ويتعلق الأمر بمشروع النهوض بأركان في المناطق الهشة (الصندوق الأخضر للمناخ) ومشروع التكيف مع التغيرات المناخية بالوحدات (صندوق التكيف).

وتساهم هيئات أخرى في تمويل مشاريع تنموية بالمناطق الجبلية، نذكر منها على الخصوص (الوكالة الفرنسية للتنمية، التعاون السويسري، التعاون التقني البلجيكي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرفق البيئة العالمية، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية...).

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والقروض الصغرى

تم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 كجواب عن استمرار الفقر وهيمنة التدخلات القطاعية المتسمة بضعف اعتمادها على المقاربة التشاركية وضعف تنزيلها على المستوى الترابي، وهي وضعية أكدتها خريطة الفقر التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2004 وتقرير الخمسينية حول التنمية البشرية بالمغرب. وقد جرى خلال الفترة 2005-2016، استثمار 39,5 مليار درهم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وقد مكنت هذه الميزانية من خلق 44.000 ألف مشروع و10.271 مبادرة، وبلغ عدد المستفيدين 10 ملايين شخص، 50 في المائة منهم بالوسط القروي، بالإضافة إلى 14.000 جمعية وتعاونية⁶⁵.

أما بالنسبة للقروض الصغرى، فقد رأى هذا النشاط النور بالمغرب خلال سنوات التسعينيات في فترة كان فيها على البلاد، وقد تأثرت بوطأة انعكاسات برنامج التقييم الهيكلي، أن تبحث عن حلول لتحفيز وإنعاش الوضعية الاقتصادية للجهات المحرومة والفئات التي تعاني الهشاشة. في سنة 2015 بلغ عدد الزبناء المغاربة الذين استفادوا من هذه القروض 920.000 شخص، بحجم قروض تجاوز 6 ملايين درهم. ومن أصل 900.000 زبون، نجد أن النساء يُشكّلن 55 في المائة من المستفيدين، فيما يمثل الشباب أكثر من 15 في المائة. وتوجد 50 في المائة من نقاط البيع في البوادي، 30 في المائة منها بالمناطق المعزولة. وتهم هذه القروض أساسا أنشطة التجارة، التي تمثل 58 في المائة من مجموع القروض الممنوحة، متبوعة بالصناعة التقليدية (21 في المائة) والخدمات (15 في المائة) ثم الفلاحة (6 في المائة)⁶⁶. ويعتبر قطاع القروض الصغرى المغربي الأكثر أهمية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

لكن، على الرغم من تعبئة هذه المصادر المختلفة للتمويل، فإن النتائج المسجلة في إطار البرامج والتدابير المنجزة من أجل تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، لم تؤت الآثار المرجوة منها. إذ لا تزال ساكنة المناطق الجبلية تعاني الفقر والهشاشة، ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين المجالات الترابية، لاسيما في المناطق الجبلية.

ومن أجل التصدي لهذه التفاوتات، تم إطلاق برنامج جديد لمكافحة الفوراق المجالية والاجتماعية في المجال القروي والمناطق الجبلية (2016-2022) بغلاف مالي إجمالي قدره 50 مليار درهم. ويهم البرنامج 24.000 دوار بـ 1.253 جماعة موزعة على جهات المملكة الاثنتي عشرة. ويشمل البرنامج خمس قطاعات⁶⁷ ويستفيد من ثمانية مصادر للتمويل⁶⁸.

65 - IDRISSE, M., 2017. <http://www.leseco.ma/maroc.html>.

66 - Marescaux P.; 2016 : Le microcrédit : un succès mondial et au Maroc, au-delà de toute espérance. <https://www.medias24.com/archivesarticlesPatrick+Marescaux.html>.

67 - التربية، الصحة، الكهرباء، التزويد بالماء الصالح للشرب، الطرق.

68 - وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني (2,77 مليار درهم، 6 في المائة)، وزارة الصحة (1,03 مليار درهم، 2 في المائة)، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2,56 مليار درهم، 5 في المائة)، وزارة الفلاحة والتنمية القروية (1 مليار درهم، 2 في المائة)، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (10,50 مليار درهم، 21 في المائة) المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4,08 مليار درهم، 8 في المائة)، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك (8 مليار درهم، 16 في المائة)، الجهات (19,97 مليار درهم، 40 في المائة).

وكما يَبْرُزُ من خلال الجدول رقم 14، فإن فك العزلة يشكل المحور الرئيسي لتدخلات هذا البرنامج، حيث خصص 70 في المائة من ميزانيته لشق الطرق القروية، تليها التريية الوطنية (10 في المائة) والكهربية (7 في المائة). وهو الأمر الذي يؤكد حجم الصعوبات ومشاكل الولوج التي يواجهها سكان المناطق الجبلية المعزولة فضلا عن الخصائص المسجل في الخدمات الاجتماعية، لاسيما الصحة والتريية.

الجدول رقم 14: توزيع المشاريع والاعتمادات المالية حسب القطاعات

الغلاف المالي (بملايين الدراهم)		عدد المشاريع		القطاع
النسبة المئوية	الغلاف المالي	النسبة المئوية	العدد	
8,8	914	13,2	429	التزويد بالماء الصالح للشرب
10,0	1.049	24,7	801	التريية
7,3	759	16,2	525	الكهربية
70,0	7.311	29,2	949	الطرق القروية
3,9	409	16,8	545	الصحة
100,0	10.442	100,0	3.249	المجموع

المصدر: وزارة الداخلية، ورشة نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يونيو 2017

وحتى يتمكن هذا البرنامج من تحقيق الأهداف المسطرة له، ألا وهي تحسين ظروف عيش الساكنة الهشة، خاصة بالمناطق الجبلية، فمن اللازم ضمان الإنصاف في توزيع الموارد المالية لهذا البرنامج والحرص على فعالية تنفيذ القرارات.

وبغاية ضمان مرونة أكبر في برمجة ميزانية البرامج والمشاريع التتموية، ينبغي اغتنام الإمكانيات التي بات القانون التنظيمي للمالية يخولها. حيث يوفر هذا الأخير، إطارا مرجعيا لإرساء سياسة مندمجة لتنمية المجال القروي بشكل عام، وذلك بفضل المقترضات الجديدة التي تم اعتمادها، لاسيما تلك المتعلقة بالبرمجة متعددة السنوات وأخذ البعد الجهوي بعين الاعتبار وتحقيق أفضل تتبع للنفقات المخصصة للتنمية القروية وإعادة توزيع الاعتمادات.

7.5. المناطق الجبلية: قواسم مشتركة في طبيعة الإشكاليات واختلاف في طرق تحقيق التنمية

إذا كانت المناطق الجبلية تزخر في غالبيتها بالمؤهلات نفسها وتواجه الإكراهات ذاتها في مجال التنمية، فإن لكل واحدة منها خصائصها، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تحقيق تنمية ملائمة لكل سلسلة من السلاسل الجبلية. وبالفعل، فإن ملخص مختلف عناصر التشخيص، المنجز في إطار هذه الدراسة، يبين أن كل سلسلة جبلية تتوفر على خصائص تميزها:

الريف الموسع وبنو يزناسن:

- منطقة جبلية تغلب عليها التضاريس الوعرة وتتميز بنطاقات بيومناخية تضم المناخ الجبلي والرطب وشبه الرطب. وتتوفر هذه السلسلة على شبكة هيدروغرافية متوسطة الكثافة وبطوبوغرافية مواتية لتكوّن خزانات مهمة للمياه؛
- في ما يتعلق بالبنيات التحتية، نلاحظ عزلة الجماعات القروية الواقعة بجنوب وشرق هذه السلسلة الجبلية وبعدها عن التجهيزات الصحية، خاصة المستوصفات، (70 مستوصفا لفائدة 182 جماعة)؛
- في ما يخص الفقر النقدي، فإن معدلات الفقر الأكثر ارتفاعا تتركز في الجماعات الواقعة بالمرتفعات العليا وبوسط هذه السلسلة الجبلية وعلى مستوى الجماعات المجاورة للحسيمة؛
- تضم هذه السلسلة الجبلية ساكنة نشيطة تشتغل أساسا في القطاع الخاص والمهن الحرة. وحده الجزء الشرقي من السلسلة (الجماعات المجاورة للحسيمة) يشهد معدلا مرتفعا للبطالة يتراوح ما بين 30 و50 في المائة؛
- تعتبر هذه المنطقة مجالا أهلا بالسكان وتتمتع بكثافة سكانية مرتفعة جدا؛
- تشهد الموارد النباتية المنتجة بالمجال الرعوي والغابوي حالة من التدهور. وتعتبر إزالة الغابات (اقتلاع الأشجار بغرض توفير المساحات العارية) العامل الأساسي لتدهور هذه الموارد الطبيعية. حيث يُعمد إلى توسيع نطاق زراعة القنب الهندي على حساب الملك الغابوي والمناطق الرعوية؛
- لقد تنامت زراعة القنب الهندي، خاصة في المناطق الجبلية لاسيما بالريف انطلاقا من سنوات الستينيات. وينجم عن هذا الوضع العديد من المشاكل، كما أنه يتسبب في عرقلة تحفيظ الملك الغابوي، ومن ثمة استمرار تدهوره، كما يحول دون استعمال وتثمين هذه الزراعة في الأغراض الطبية؛

الأطلس المتوسط وهضبة اولماس:

- نطاق بيومناخي يتراوح ما بين الجبلي والجاف لكن مع هيمنة للمناخ شبه الرطب؛
- شبكة هيدروغرافية متوسطة الأهمية متأتية أساسا من ذوبان الثلوج الذي يزود الفرشات المائية المجاورة. الطبيعة الجيولوجية مواتية لتشكل أحواض تكونت فيها بحيرات مهمة ومياه ضحلة (توفر مجالات للرعي مهمة جدا في شكل مروج صيفية)؛
- الشبكة الطرقية مهمة، وتوجد مشاريع لربط المناطق القروية بالشبكة الطرقية في طور الإنجاز. غير أن العديد من الجماعات تواجه عزلة موسمية خلال فصل الشتاء وفترات تساقط الثلوج. ويبلغ عدد المستوصفات 45 لفائدة 106 جماعة؛
- تشهد الجماعات الواقعة بمرتفعات ووسط وجنوب هذه السلسلة الجبلية معدلات مرتفعة للفقر؛

- تضم جماعات هذه السلسلة الجبلية ساكنة نشيطة تشغل أساسا في القطاع الخاص والمهن الحرة. وتبلغ نسبة البطالة في بعض الجماعات الواقعة في المرتفعات ما بين 20 و30 في المائة؛
- يكمن الإكراه الرئيسي الذي تواجهه تنمية هذه السلسلة الجبلية في إشكالية التوفيق بين تطوير فلاحة مكثفة وعصرية (أشجار التفاح، أشجار الكرز «حب الملوك»، البطاطس، البصل...) وتربية مكثفة للمواشي مؤطرة من لدن الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والماعز من جهة، وبين نظام فلاحي-غابوي-رعوي من جهة أخرى.
- تعيش ساكنة هذه المنطقة درجة كبيرة من الهشاشة، كما تشهد المنطقة نسبة هجرة قروية مرتفعة.

الأطلس الكبير الغربي الرطب والجبال:

- منطقة متسمة بتنوع كبير جدا للموارد بإمكانه توفير مداخيل للأسر. يغلب على المنظر العام وجود جبال متوسطة وعالية الارتفاع تشكل جدرانا جبلية عمودية بمنحدرات حادة جدا؛
- النطاق البيومناخي السائد في هذه السلسلة الجبلية هو شبه الجاف متبوعا بالجاف؛
- شبكة هيدرولوجرافية كثيفة جدا، تتغذى من ذوبان الثلوج التي تزود خزانات مياه مهمة وفرشات مائية في سافلة الجبال. ولا تستفيد غالبية جماعات هذه السلسلة الجبلية من هذه الإمكانيات المائية؛
- عدد المستوصفات القروية محدود جدا (87 مستوصفا لـ204 جماعة)؛
- تشهد الجماعات الواقعة بالمرتفعات، أساسا على مستوى جهة بني ملال-خنيفرة، معدلات فقر مرتفعة؛
- معدل بطالة ضعيف لا يتجاوز 20 في المائة في كل جماعات هذه السلسلة الجبلية. وتشغل الساكنة النشيطة أساسا في المهن الحرة والقطاع الخاص؛
- تتميز المنطقة بأهمية المساحات الفلاحية والغابوية والرعوية. وقد جرى مؤخرا العمل على الرفع بشكل ملموس من القيمة الاقتصادية للمنتوجات المحلية، خاصة زيت أركان وعسل الزعتر وعسل الزقوم ومنتجات الصناعة التقليدية المصنوعة من العفصية، مما سمح بتحسين مداخيل الساكنة.

الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو

- نطاق بيومناخي جاف بنسبة 88 في المائة؛
- خزانات مياه محدودة رغم وجود شبكة هيدرولوجرافية مهمة. وتعد الموارد المائية حساسة جدا ومحدودة بهذه المنطقة؛

- الشبكة الطرقية محدودة وتتركز على مستوى بعض المحاور (مراكش-ورزازت وورزازت-الرشيدية). وهي مهددة بانقطاعات موسمية مرتبطة بفترات الفيضانات؛
- عدد غير كاف من المستوصفات القروية (26 مستوصفا لـ 38 جماعة)، لاسيما وأن هذه الجماعات القروية تمتد على مساحات كبيرة؛
- نسبة الفقر مرتفعة نسبيا، وتبلغ 50 في المائة في بعض الجماعات الواقعة شرق ووسط هذه السلسلة الجبلية؛
- معدل البطالة يتراوح ما بين 10 و30 في المائة، ويرتفع أساسا في جماعات السفح الشرقي للسلسلة الجبلية (جماعات تضم مستغلات منجمية مهمة)؛
- يتعلق الأمر بمنظومة بيئية كبرى ذات طابع رعوي تميزت منذ قرون بالتكامل القائم بين المراعي في السهول والهضاب والجبال متوسطة الارتفاع ومراعي المرتفعات، وذلك من خلال الترحال المسمى «الترحال العمودي». إذ تُمكَّن ممارسة الرعي على هذا النحو من المحافظة على الموارد الرعوية.

الأطلس الصغير:

- سلسلة جبلية طويلة ممتدة على نحو 600 كلم، تضم جبالان رئيسيان هما جبل سيروا بالغرب وجبل صاغرو بالشرق؛
- يسود النطاق البيومناخي شبه الجاف بالشمال والشمال الشرقي للسلسلة الجبلية، فيما يسود النطاق البيومناخي الجاف في جنوبها وجنوبها الغربي؛
- الشبكة الهيدرولوجرافية متوسطة الكثافة، تتزود أساسا من التساقطات المطرية غير المنتظمة؛
- تتركز الفرشات المائية في الشمال الغربي، وتعاني جماعات هذه السلسلة الجبلية من نقص المياه؛
- شبكة طرقية أقل كثافة وترتبط مجموع الجماعات، وهي شبكة مهددة بانقطاعات موسمية مرتبطة بفترات الفيضانات؛
- مستوصفات قروية غير كافية: 39 مستوصفا لـ 91 جماعة؛
- تشهد الجماعات الواقعة في المرتفعات العليا وتلك الموجودة قرب الساحل أعلى معدلات الفقر؛
- تشهد أزيد من 50 في المائة من جماعات هذه السلسلة الجبلية معدلا مرتفعا للبطالة قد يصل إلى 20 أو 30 أو 50 في المائة فما فوق؛

- جبل صاغرو، الواقع شرقا، هو أرض قبائل أيت عطا حيث لا يزالون يمارسون الترحال. ويعتبر هذا الجبل جزءا من الأطلس الصغير، لكن تم إلحاقه بالأطلس الكبير الجاف في إطار التحديد المقترح في إستراتيجية تنمية المناطق الجبلية. ويمكن تفسير هذا القرار بالعلاقة التكاملية القائمة في ما يتعلق بالترحال بين جبل صاغرو كمرعى للشتاء والجبال المتوسطة أو العالية للجانب الجنوبي من الأطلس الكبير الذي يضم فضاءات أكدال المستعملة كمراعي صيفية من لدن مربّي المواشي الرحل، لاسيما أيت زيكري؛
- يتسم جبل سيروا بخصوبته نظرا لما يعرفه من تساقطات مهمة، وهو المنطقة المعروفة بإنتاج الزعفران. وتتميز قراه الصغيرة بجمالية هندستها، وقصباتها ومخازنها المحصنة؛
- يتسبب الخصاص في الموارد، منذ زمن، في هجرة الساكنة (أساسا نحو فرنسا) ؛
- تطورت السياحة في هذه المنطقة، خاصة تفراوت، إحدى المدن الصغيرة القليلة الواقعة خارج محيط الجبل⁶⁹.

VI - دراسة مقارنة: الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال تنمية المناطق الجبلية

في إطار تحليل السياسات المنفذة في مجال تنمية المناطق الجبلية، تم إجراء بحث وتحليل توثيقي في تجارب دول أخرى في هذا المجال. وجرى في هذا المضمون جرد وتحليل تجارب وممارسات تتعلق بسياسات تنمية المناطق الجبلية من أجل الاسترشاد بها. وتم الاقتصار على الحالات الملائمة لوضعية المغرب. فتم الاهتمام أكثر ببلدان أوروبية، ولاسيما بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، مع أمثلة أخرى من أمريكا اللاتينية وآسيا.

ويمكن تلخيص أبرز الدروس المستفادة من تلك التجارب على الشكل التالي:

1.6. سياسات واستراتيجيات تنمية المناطق الجبلية

يستفاد من التجارب التي تمت دراستها أن السياسات المتعلقة بالمناطق الجبلية تدرج في الغالب ضمن سياسات أوسع نطاقا متصلة بالتنمية الاقتصادية والبنيات التحتية والبيئة.

سعت السياسات الأوروبية إلى تحقيق أقصى استفادة من مميزات المناطق الجبلية، مع الحد من الانعكاسات على البيئة. وقد تم وضع عدة أنماط من السياسات الخاصة بالمناطق الجبلية، تختلف باختلاف البلدان، لاسيما السياسات المهيكلة والجهوية:

- السياسات/التدابير القطاعية، التي وضعتها أساسا البلدان ذات المناطق الجبلية المتوسطة؛
- السياسات الجبلية الرامية إلى النهوض بالتنمية متعددة القطاعات والتي تمحورت في البداية حول الفلاحة نظرا لهيمنتها على الاقتصاد الجبلي. وقد اتسع نطاق هذه السياسات ليشمل قطاعات اقتصادية أخرى (أساسا السياحة) والبنيات التحتية والخدمات العمومية و/أو البيئة؛
- السياسات الجبلية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة.

في هذا الإطار، تبنت ثلاثة بلدان رسميا سياسة مندمجة خاصة بالمناطق الجبلية:

- فرنسا (إحداث مندوبيات المناطق الجبلية سنة 1973 واعتماد قانون المناطق الجبلية مع تحديد نطاق السلاسل الجبلية سنة 1985)؛
- إيطاليا (المبدأ العام للسياسة الخاصة بالمناطق الجبلية سنة 1948، التجمعات السكانية الجبلية سنة 1971، قانون المناطق الجبلية سنة 1994)
- سويسرا (قانون بشأن الاستثمارات بالمناطق الجبلية، سنة 1974). غير أن البعض يعتبر أن قانون الاستثمارات بالمناطق الجبلية يعد سياسة غير مندمجة؛

وفي ما يتعلق بإستراتيجيات تنمية المناطق الجبلية، أبرز التحليل الذي تم إجراؤه أن هذه الإستراتيجيات تختلف بشكل كبير حسب نوع السلسلة الجبلية التي تهمها (من المناطق التلية ضعيفة الارتفاع إلى الجبال ذات القمم العليا)، كما تختلف، أساسا، باختلاف مستوى وطبيعة مسلسل التنمية الشاملة لكل بلد. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإستراتيجيات:

■ **الإستراتيجيات التفاعلية:** تهدف إلى تجاوز المعوقات والصعوبات البنيوية. ففي بعض البلدان، يُنظر إلى الجبال على أنها مناطق محرومة، لا يستطيع فيها الاقتصاد التقليدي التكيف مع مقتضيات السوق، كما يُنظر لتراجع وجود السكان في هذه المناطق على أنه ظاهرة طبيعية. وفي هذه البلدان، تتسم العديد من الإستراتيجيات بكونها ذات طبيعة «تفاعلية» وترمي أساسا إلى دعم أو تجديد الأنشطة التقليدية و/أو تعزيز أنظمة للتعويض المالي عن «المعوقات الطبيعية». ويحظى تحديث الفلاحة بالأولوية في هذه التجارب. ونجد المقاربة نفسها في البلدان التي أدى فيها الانتقال نحو الديمقراطية والليبرالية (مثل البرتغال وبعض المناطق من إسبانيا) إلى إيلاء الأفضلية للمناطق الحضرية ومناطق السهول حيث يسهل تنفيذ خطط التحديث. ونتيجة لذلك، تم نسبيا إهمال المناطق الجبلية:

■ **إستراتيجيات استشرافية:** في بلدان أخرى (النمسا، وفرنسا، وسلوفينيا، وسويسرا)، يتم تبني إستراتيجيات لتنمية المناطق الجبلية ذات طابع أكثر «استشرافا»، إذ تهدف إلى بناء اقتصاد جديد بالمناطق الجبلية يتمحور حول الصناعة السياحية والمنتجات الفلاحية عالية الجودة والفلاحة السياحية والبنيات التحتية للنقل، وفي بعض الحالات، الصناعات فائقة التكنولوجيا، بالإضافة إلى بعض أنشطة قطاع الخدمات (مثل الرعاية الصحية والحمامات المعدنية). ويعد ضمان الولوج للمناطق الجبلية مسألة أساسية لا غنى عنها في مثل هذه الإستراتيجيات التنموية:

■ **الإستراتيجيات المستدامة:** تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية. في بعض البلدان الصناعية والحضرية (مثل السويد والمملكة المتحدة)، تركز الاستراتيجيات الخاصة بالمناطق الجبلية على تدبير الأراضي مع إيلاء اهتمام خاص بقضايا حماية البيئة. وفي سعيها لتحديد الدور الذي يجب أن تضطلع به المناطق الجبلية داخل مجتمع يعيش على إيقاع تطور سريع، تولى هذه السياسات أهمية خاصة لانتظارات سكان المناطق الحضرية من هواة المجالات «الطبيعية» لممارسة أنشطتهم الترفيهية.

2.6. الإطّار المؤسّساتي

يُبرز استعراض جملة من التجارب في هذا المجال أن التشريعات الخاصة بالمناطق الجبلية لا توجد إلا في البلدان التي تتبنى سياسة طموحة بشأن هذه المناطق، مثل إيطاليا وفرنسا وسويسرا. وشكل القانون السويسري حول الاستثمار في المناطق الجبلية المعتمد سنة 1974 والمعدل سنة 1997، أول تلك التشريعات.

وفي إيطاليا، أشار دستور 1948 إلى مناطق الجبال بوصفها مناطق لها احتياجات خاصة، وجرى تحديد التجمعات السكانية الجبلية سنة 1971، كما تم إقرار قانون حول المناطق الجبلية سنة 1994.

في فرنسا، جرى أول تحديد لنطاق المجالات الجبلية سنة 1961، فيما اعتمد القانون الوطني حول المناطق الجبلية سنة 1985. وقد تم مؤخرا إعداد مسودة مشروع قانون متعلق بتحديث وتنمية وحماية المناطق الجبلية من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي.

في إسبانيا، تم إعداد ميثاق للمناطق الجبلية خلال السنة الدولية للجبال سنة 2002.

وجرى في بعض البلدان وضع تشريعات حول المناطق الجبلية في مستوى دون وطني، كما هو الحال بالنسبة لقانون المرتفعات بمنطقة الحكم الذاتي بكاتالونيا (إسبانيا) الذي صدر سنة 1983، والقانون الخاص بجبال أبوسيني (رومانيا) الصادر سنة 2000.

في بعض البلدان، يُطبَّق تشريع خاص بالفلاحة في المناطق الجبلية بشكل عام، كما هو الحال في النمسا التي اعتمدت منذ سنة 1972 برنامجا خاصا بالفلاحين في المناطق الجبلية والذي جرى توسيع نطاقه على أجزاء أخرى من البلاد سنة 2000، ونجد الأمر ذاته في إسبانيا التي اعتمدت قانون الفلاحة في الجبال سنة 1982.

وفي بلدان أخرى، مثل رومانيا، جرى تطبيق تشريع على أنشطة زراعية محددة، من قبيل إنتاج الحليب، الممارس أساسا في المناطق الجبلية.

وفي ما يتعلق بتعريف مفهوم ونطاق المجالات الجبلية، ينبغي التأكيد على أن عملية تحديد المناطق الجبلية تشكل أحد الشروط الأساسية الواجب توفرها في أي سياسة تهم هذه المناطق. وفي معظم البلدان، يتم اعتماد معيار الارتفاع في تحديد المناطق الجبلية، تتضاف إليه في العديد من الحالات درجة الانحدار، كما ترفق به في بعض الحالات، معايير أخرى مثل (المناخ، الطبوغرافيا،....) ويوضح الملحق رقم 8 هذه المعايير.

3.6. التنمية الاقتصادية للمناطق الجبلية

همت أبرز التدابير التي تبنتها بعض بلدان الاتحاد الأوروبي في إطار السياسات القطاعية الوطنية والهوية الخاصة بالمناطق الجبلية عددا من القطاعات، لاسيما:

■ **القطاع الفلاحي:** في إطار السياسة الفلاحية للاتحاد الأوروبي بالمناطق الجبلية التي بدأت سنة 1975، شكلت المساعدات المالية المخصصة للفلاحين من أجل التغلب على المعوقات الطبيعية، أبرز تدبير تم إعداده في ذلك الوقت. أما التدبير الذي يستهدف بشكل مباشر أكثر الفلاحة الجبلية فهو نظام المنح التعويضية المخصص للمناطق المحددة في إطار نظام الجهات المحرومة. ومن بين التدابير الفلاحية والبيئية، التي جرى اتخاذها، نجد المحافظة على المراعي في المناطق الجبلية من أجل الحد من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي وضمان الوفرة بهذه المراعي، صيانة نقاط التزود بالماء للمواشي، والمحافظة على سلالات الماشية المهتدة بالانقراض وحماية المناطق الطبيعية. وفي ما يتعلق بالحراثة، يمنح الاتحاد الأوروبي مساعدات للقطاع الغابوي لتعزيز الدور متعدد الأبعاد والتي تساهم في التنمية المستدامة للمناطق الجبلية. ولما كان من الصعب على الفلاحة الجبلية عموما أن تنافس المزارع الموجودة في

السهول ومزارع الفلاحة المغطات، فإن البدائل تتركز عموما على إقامة نماذج تنموية مصممة خصيصا لهذه المناطق الجبلية تقوم على النهوض بالمنتجات أو المعارف والمهارات المحلية الخاصة، والمنتجات عالية الجودة، والأنشطة المرتبطة بالسياحة الجبلية؛

■ **السياحة:** بشكل عام، يبدو أن السياسات التي باشرتها السلطات العمومية لتطوير السياحة ظلت ضعيفة، إذ أن عددا قليلا من المبادرات كان موجها بشكل خاص للسياحة الجبلية. لكن، هناك مجموعة واسعة من المبادرات غير العمومية تهتم بالسياحة الجبلية، وقد شملت هذه المبادرات تحسين جودة العرض في مجال الإيواء، وإعادة تهيئة البنيات التحتية للحمامات، وتحسين عوامل الجذب المحلية (على سبيل المثال: المناظر الطبيعية، التراث الثقافي، القرى، والبنيات التحتية للترفيه)، وإلغاء الضرائب المحلية على البناء في المناطق الجبلية (البرتغال)، ومنح إعانات لإعادة هيكلة القرى الجبلية (فرنسا). وبشكل عام، يتم دعم النهوض بالسياحة الجبلية من خلال مبادرات محلية بتعاون مع الجمعيات أكثر مما يتم من خلال السياسات الوطنية.

■ **الفلاحة الإيكولوجية:** تسمح الفلاحة الإيكولوجية، التي تعتبر إطارا للتفاعل بين المتدخلين المنخرطين في تدبير المستغلات الفلاحية، بتقوية خصوبة التربة، ويمكنها رفع إنتاجية المستغلات الفلاحية وتقليص تكاليفها وتعزيز استقلاليتها ومقاومتها للتغيرات. كما يُمكن للفلاحة الإيكولوجية تحسين ظروف عيش الفلاحين وأجراء القطاع والمساهمة في تمشين وإعادة الاعتبار لمهنتهم. ويمكنها أن تساهم أيضا في خلق فرص الشغل ومكافحة ظاهرة هجرة سكان من البوادي، لاسيما في المناطق الجبلية.

وبالنظر لأهمية الفلاحة الإيكولوجية في إنعاش تنمية المناطق الجبلية، تم اتخاذ جملة من التدابير، تهم أساسا الجوانب التالية:

- إعادة توجيه السياسات العمومية وأنظمة المساعدات، في اتجاه تشجيع التحول نحو الفلاحة الإيكولوجية، مع ضمان انسجام تلك السياسات والأنظمة في ما بينها؛
- تحسيس المجتمع بأهمية استهلاك المنتجات الغذائية المتأتية من الفلاحة الإيكولوجية؛
- تدقيق مفهوم الفلاحة الإيكولوجية وتحديد التدابير الكفيلة بتطويرها؛
- إعطاء الأولوية في جهود البحث العلمي للفلاحة الإيكولوجية وملاءمة كل مكونات منظومة التكوين مع مجال الفلاحة الإيكولوجية؛
- جعل النهوض بالفلاحة الإيكولوجية هدفا وطنيا، خاصة في ما يتعلق بالمجال الاجتماعي وبمكافحة الاحتباس الحراري؛

4.6. بعض النماذج الجيدة

من المهم في هذا الإطار تقديم أمثلة لتجارب⁷⁰ بلدان من أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا في مجال تنمية المناطق الجبلية والتكيف مع المخاطر وتأثيرات التغيرات المناخية:

- يفتح نمو السياحة في مونتينيغرو اليوم آفاقا جديدة للنهوض بالفلاحة البيولوجية في المناطق الجبلية بالبلاد؛
- في بوليفيا، لا تزال استراتيجيات الفلاحين لمواجهة تغير المناخ تستوحي طرقها من النماذج التقليدية لتدبير المخاطر. وفي هذا الإطار تتم ممارسة أنشطة تربية المواشي وإنتاج محاصيل متنوعة على ارتفاعات مختلفة وذلك من أجل تقليص احتمالات الفشل. وقد أتاح خلق فرص عمل في المناطق الحضرية وفي قطاع المناجم للأسر تنوع المخاطر والفرص من خلال تقليص الارتباط بعوامل محلية وغير متوقعة مثل الطقس والمناخ، مع رفع درجة الارتباط بأنشطة اقتصادية غير فلاحية ذات امتدادات جهوية وعالمية؛
- تنمية الرعي: بوصفه آلية لتنظيم الخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية. في جبال «هندو كوش هيمالايا»، يضطلع مربو المواشي بتنظيم وضبط الخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية (التكيف مع تقلبات المناخ والحد من الفيضانات وانجراف التربة) وخدمات التزود (الغذاء والماء والموارد الوراثية والحطب) والخدمات الثقافية (التراث والمناظر الطبيعية) وخدمات الدعم (دورة العناصر الغذائية، السكن، والمنتجات الأولية)؛
- في بولونيا، توفر السياحة فرصا جديدة لساكنة المناطق الجبلية. فقد ساعدت المنظمات غير الحكومية الفلاحين بالجبال على تنوع مصادر عيشهم ورفع من دخلهم بفضل السياحة القروية المستدامة.

في ختام هذا الجزء المخصص لاستعراض التجارب الدولية في مجال تنمية المناطق الجبلية وانطلاقا من مختلف الأمثلة المعروضة، يمكن استخلاص الدروس التالية:

- هناك توجه على المستوى الدولي نحو وضع سياسات وإستراتيجيات خاصة بالمناطق الجبلية؛
- يجب بلورة إستراتيجية لكل سلسلة جبلية على حدة وفقا لخصائصها وإمكاناتها والإكراهات التي تواجهها ومستوى تميمتها؛
- نظرا للتنوع الذي يطبع المناطق الجبلية، فمن المهم العمل، عند وضع البرامج والتدابير الموجهة لمختلف السلاسل الجبلية، على أخذ بعين الاعتبار (1) المعوقات والصعوبات البنوية التي تشهدها المناطق الجبلية، (2) فرص التنمية الاقتصادية التي توفرها المناطق الجبلية والتي يجب إنعاشها؛ (3) استدامة الموارد الطبيعية والثقافية للمناطق الجبلية؛

70 - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو»، 2014، تقرير «الزراعة الجبلية هي زراعة أسرية»، 2014:

FAO, 2015 L'agriculture de montagne est une agriculture familiale. Une contribution des régions de montagne à l'Année internationale de l'agriculture familiale 2014.

- تعتمد معظم البلدان معايير لتعريف وتحديد المناطق الجبلية (المناخ، الارتفاع في ارتباط مع الانحدار والطوبوغرافيا،...)
- تعتمد البلدان التي تتبنى سياسة طموحة في ما يتعلق بالمناطق الجبلية، مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وسويسرا، تشريعات خاصة بهذه المناطق. ففي فرنسا مثلاً، تم تعديل القانون الوطني حول المناطق الجبلية المعتمد سنة 1985 من أجل إدراج رهانات أخرى متصلة بتحديث المناطق الجبلية:
- يمكن أن يتم وضع تشريعات حول المناطق الجبلية في مستوى دون وطني: قانون المرتفعات بمنطقة الحكم الذاتي بكاتالونيا (إسبانيا) والقانون الخاص بجبال أبوسيني (رومانيا)....
- أقرت بلدان الاتحاد الأوروبي تدابير تحفيزية في إطار السياسات القطاعية الوطنية والجهوية المخصصة لتنمية المناطق الجبلية (تقديم منح إضافية لقطاع الأغنام، ومنح تعويضية للمناطق المحددة في إطار نظام المناطق المحرومة، مساعدات مقدمة للقطاع الغابوي لتعزيز الدور متعددة الأبعاد للغابات...)
- تم تبني أمثلة مهمة وممارسات جيدة في بلدان مختلفة (مونتينيغرو، بوليفيا، بولونيا،...) ترمي إلى التكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية وتحسين ظروف عيش الفلاحين ومربي المواشي القاطنين بالمناطق الجبلية وإقرار مبدأ الأداء عن الخدمات التي توفرها الأنظمة الإيكولوجية.

VII - مداخل لإعادة النظر في مقاربات تنمية المناطق الجبلية

لقد مكن تحليل السياق وتشخيص الرهانات والفرص القائمة من الخروج بسبع مداخل أساسية تعتبر ضرورية لتنمية المناطق الجبلية:

1.7. ضرورة وضع تعريف قانوني للمناطق الجبلية

لم يتم تعريف وتحديد المناطق الجبلية بشكل «توافقي» (من لدن 17 قطاعا وزاريا) إلا ابتداء من سنة 2015، بمناسبة المصادقة على إستراتيجية إعداد البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية.

ويشار إلى أن هذا التحديد لم يُنشر بعدُ بشكل رسمي، مما يجعل التوفر على المعطيات والإحصائيات الخاصة بالمناطق الجبلية أمرا صعبا.

ذلك، أنه رغم المصادقة على هذا التحديد، فإن القطاعات الوزارية لا تتوفر على المعلومات والمعطيات الخاصة بالمناطق الجبلية ومختلف الجبال المكونة لها. إذ لا تُمَيِّزُ المعطيات المتوفرة بين المجال القروي والمناطق الجبلية.

يشمل هذا التحديد مجالا يضم 738 جماعة ترابية، موزعة على خمس سلاسل جبلية أساسية أُلْحِقَتْ بكل واحدة منها مجالات جبلية ثانوية. ويتسم هذا التحديد بتقديمه لخصائص عامة للمنطقة الجبلية، حيث لا تسمح المؤشرات المستعملة فيه بالتمييز بين الوسط القروي في المناطق الجبلية وبين المدن والمراكز الحضرية بهذه المناطق (تطوان، الحسيمة، إفران) والتي تواجه إشكاليات ولها احتياجات مختلفة في مجال التنمية، مقارنة مع المناطق الجبلية الأخرى، وإن كانت متكاملة معها.

2.7. غياب سياسة عمومية موجهة خصيصا لتنمية المناطق الجبلية

لم يتم لحد الآن أخذ سياق المناطق الجبلية بعين الاعتبار في السياسات العمومية، إذ لم تستجب هذه الأخيرة بَعْدُ للخصوصيات المتصلة بكل سلسلة جبلية.

كما أن أبرز الإستراتيجيات التي تم وضعها لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، لاسيما البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية ومخطط المغرب الأخضر (الدعامة الثانية) ورؤية 2020 للسياحة ورؤية 2015 للصناعة التقليدية...، لم يواكبها إطار تشريعي ينظم كفاءات تنفيذها ويحدد مسؤوليات الفاعلين المعنيين.

3.7. مقارنة تنموية غير ملائمة وغير مناسبة لسياق المناطق الجبلية

يسمح تحليل وتقييم المقاربات المعتمدة من أجل تنمية المجال القروي عموما والمناطق الجبلية على وجه الخصوص، (من خلال بعض البرامج و/أو المشاريع التي استهدفت المناطق الجبلية)، بالخروج بالملاحظات والخلاصات التالية:

- النمط المعتمد في تنمية المناطق الجبلية يظل ضعيف الإدماج ولا تمتلكه الساكنة بشكل جيد؛
- لا يتم العمل بالقدر الكافي، عند إعداد مشاريع وبرامج التنمية، على إدماج الانشغالات والاحتياجات الخاصة للسكان المُسْتَهْدَفِينَ؛
- ركزت برامج ومشاريع تنمية المناطق الجبلية على البنيات التحتية أكثر من تركيزها على التأثير على معيش المواطنين؛
- يظل نمط التنمية المعتمد متسما بطابعه المركزي، كما أن الأطراف المعنية لا تمتلك المقاربة التشاركية إلا بشكل ضعيف؛
- تُطْرَحُ مسألة الإدماج الفعلي للشباب والنساء بحددة في المناطق الجبلية؛
- تفتقر جماعات المناطق الجبلية للإمكانيات المالية وللموارد البشرية ذات الكفاءة، لكي تضطلع بدورها في التنمية المحلية؛
- يواجه قطاع التربية والتكوين في المناطق الجبلية العديد من الإكراهات المرتبطة بالسياق الخاص لهذه المناطق؛
- جهود غير كافية في مجال إرساء تربية بيئية ملائمة للمحافظة على موارد وتراث المناطق الجبلية، والحال أن النهوض بالتربية البيئية تشكل شرطا لا غنى عنه من أجل التثمين المستدام للموارد والمنتجات والخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية بالمناطق الجبلية؛
- لا يزال مشكل التطهير، خاصة السائل، مطروحا بحددة في غالبية المراكز القروية بالمناطق الجبلية، نظرا لكون هذه المراكز لا تتوفر على مخططات للتهيئة، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا للمكتسبات المحققة في مجال تعميم الماء الصالح للشرب ويساهم في تلوث الفرشة المائية.
- إن المراكز الصاعدة ضعيفة التجهيز وتعاني من الخصائص في مجال التهيئة رغم أنها تشكل فرصة لمواجهة الإكراهات الناجمة عن الهجرة ؛
- مؤشرات الوضعية الصحية لساكنة المناطق الجبلية تبقى دون مستوى المعايير الواجب توفرها ودون المتوسط الوطني؛
- لا يتم العمل على تثمين المكون الثقافي حتى يكون رافعة للتنمية؛
- محدودية الإقبال على الابتكار وعلى دعم الجامعة ومعاهد البحث من أجل توفير المواكبة في مجال البحث والتطوير وعلم الاجتماع القروي بالمناطق الجبلية؛

4.7. اقتصاد ذو طبيعة معيشية

- تشكل الفلاحة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالجماعات القروية الواقعة في المناطق الجبلية. غير أن هذه الفلاحة تواجه العديد من الإكراهات التي تحول دون تنميتها وتثمين منتجاتها ومنتجاتها الفرعية. ومن بين هذه الإكراهات، نذكر ما يلي:

- تعدد وتداخل وضعيات عقارية مختلفة (أراضي الخواص، أراضي الجموع، الأراضي المخزنية، أراضي الكيش وأراضي الأحباس) بالإضافة إلى أراضي الجموع التي تملكها بحكم الواقع؛
- صغر المساحة الصالحة للزراعة، التجزئ الكبير للمستغلات الفلاحية وصغر حجمها، وهو الأمر الذي تزيد حدته مع توارث الأراضي؛
- الطابع الفلاحي-الغابوي-الرعي للمناطق الجبلية، الذي بات يواجه توسع زراعة الأشجار وتوسع الأراضي المزروعة بشكل عام، وهي زراعات تعيق ممرات الترحال؛
- منتوجات المناطق الجبلية ومشتقاتها لا تحظى بالقدر الكافي من التثمين؛
- تشكل السياحة الجبلية فرصة تنمية، لكنها لا تحظى بالقدر الكافي من التثمين بشكل يسمح بإبراز قيمة الثروات التي تزخر بها المناطق الجبلية؛
- ثمة أيضا قطاعات اقتصادية أخرى من قبيل الصناعة التقليدية التي يتعين تطويرها سواء أنشطة الصناعة التقليدية ذات البعد الفني أو ذات الطابع الخدماتي؛
- من شأن استغلال الثروات المنجمية وتعزيز وتثمين المؤهلات الثقافية والاستغلال المستدام للغابة بالمناطق الجبلية أن يوفر إمكانيات مهمة، لكن لا يتم لحد الآن استثمارها وتثمينها بالقدر الكافي؛
- يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني فرصا سوسيو-اقتصادية كفيلا بتعزيز تماسك النسيج الاجتماعي بالمناطق الجبلية، غير أنه لم يتم لحد الآن سَبْرُ ما يَحْبُلُ به هذا الاقتصاد من إمكانيات بالقدر الكافي؛

5.7. حركية سكان المناطق الجبلية: ظاهرة لا تؤخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي

- تؤكد الاتجاهات السكانية التي أعلنت عنها المندوبية السامية للتخطيط استمرار حركية ساكنة المناطق الجبلية نحو المدن والمراكز الحضرية؛
- وباستثناء الهجرة التي تملئها دواعي الاستقرار بمكان دراسة الأبناء، تبقى الهجرة مرتبطة في جزء كبير منها بالفقر والبطالة اللذين يدفعان السكان، خاصة الشباب منهم، إلى الهجرة نحو السهول والمدن وأوروبا، غالبا بدون التوفر على أي مؤهل وبلا مواكبة من لدن السلطات العمومية، وذلك في وقت يستمر فيه الخطاب الرسمي وتدخلات الدولة في دعم سياسة محاربة الهجرة القروية؛
- وتختلف جِدَّة ظاهرة الهجرة من منطقة جبلية إلى أخرى، حسب موقعها الجغرافي ومدى عزلتها، والبنيات التحتية الأساسية السوسيو-اقتصادية المتوفرة، ومستويات تنمية وتهيئة المجال الترابي، وفرص الشغل المتاحة.

6.7. نقص في فعالية الحكامة المتعلقة بتدبير شؤون المناطق الجبلية وتدبير الوسائل البشرية والمادية المخصصة لتنميتها

- ثمة صعوبات في أجرأة آليات الحكامة المعتمدة في إطار «البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية» على أرض الواقع، خاصة في ما يتعلق بالجوانب التالية:
 - ضرورة توضيح العلاقة بين كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية والمياه والغابات وبين اللجنة الوزارية الدائمة لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية؛
 - لم تتم بعد مأسسة طريقة اشتغال اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، بما يسمح، بشكل خاص، بتوضيح العلاقة مع المستويات الإقليمية والمحلية؛
 - دور ومكانة قطاع المياه والغابات كشريك رئيسي في تنمية المناطق الجبلية؛
 - دور الجهات غير محدد/موضح داخل بنيات الحكامة؛
 - أوجه الترابط بين بنيات الحكامة (اللجنة الوطنية واللجان الجهوية) وبين الجهات والجماعات؛
 - عدم وجود بنيات لتدبير المخاطر والكوارث الطبيعية؛
 - غياب صندوق موجه بشكل خاص لتنمية المناطق الجبلية، حيث إن صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لا يُميز بين المجال القروي والمناطق الجبلية.

7.7. غياب منظومة للتتبع والتقييم

- يتم الاستناد في تقييم برامج ومشاريع تنمية المناطق الجبلية على مؤشرات متعلقة بالوسائل (الإنجازات المادية)، أكثر من الاستناد على مؤشرات تتصل بالنتائج والتأثير، مما يشكل عائقاً أمام تقييم هذه البرامج والقيام بالتعديلات اللازمة في المستقبل.

VIII - توصيات عملية للنهوض بأوضاع المناطق الجبلية

على إثر تشخيص الوضع الراهن وتحليل السياسات العمومية المعتمّدة في ميدان تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، يقدم المجلس اثنتي عشرة توصية موزعة على ستة محاور:

- توصيات ذات طابع إستراتيجي وأفقى؛
- التنمية الاجتماعية؛
- التنمية الاقتصادية؛
- التنمية المستدامة: حماية البيئة وتدابير الموارد الطبيعية؛
- تنمية التراث الثقافي؛
- آليات تحقيق الالتقائية ومضافرة الجهود والحكمة.

توصيات ذات بعد إستراتيجي وأفقى

1. وضع قانون إطار خاص بالمناطق الجبلية ارتكازا على البرنامج المندمج لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

العمل قبل بلورة القانون الإطار على:

1.1. اعتماد تعريف واضح ومتفق بشأنه لمعايير تصنيف منطقة ما ضمن المناطق الجبلية، ووضع تحديد نهائي للمناطق الجبلية بمشاركة مختلف الفاعلين (يشكل التحديد الذي وضعته وزارة الفلاحة والصيد البحري قاعدة يجب تقاسم مضامينها مع المعنيين ونشرها بشكل رسمي). وينبغي إعادة النظر في التعريف الذي يقتصر على اعتماد معيار ارتفاع 500 متر، مع أخذ مكون الانحدار بعين الاعتبار؛

2.1. دعوة مختلف القطاعات الوزارية المعنية إلى إنتاج وتقاسم المعطيات الخاصة بمختلف السلاسل الجبلية، سواء بمجالاتها الترابية أو بساكنتها، وذلك طبقا للتحديد المعتمد؛

3.1. إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمناطق الجبلية، تكون متاحة للولوج وتشكل إطارا للتتبع يسمح بتحليل الوضع الراهن بهذه المناطق وتستند عليه مؤشرات دقيقة لقياس نتائج وتأثيرات مختلف السياسات والبرامج والمشاريع والتدابير المُنفّذة بالمناطق الجبلية؛

2. وضع سياسة عمومية مندمجة خاصة بتنمية المناطق الجبلية، والقطع مع المقاربات الكلاسيكية

1.1. إعطاء الأولوية لوضع سياسة عمومية مندمجة موجّهة لتنمية المناطق الجبلية، وفقاً لمقاربة تشاركية (و/أو حوار وطني). ويتعين أن يتم تنزيل هذه السياسة على المستوى الجهوي والمحلي مع مراعاة خصوصيات كل سلسلة جبلية، على مستوى المؤهلات والإكراهات والوضعية التنموية؛

2.2. ضمان اندماج وانسجام أكثر، في مجال تنمية المناطق الجبلية، بين السياسات العمومية الوطنية وبين برامج الجهات والجماعات الترابية؛

3.2. التنصيص بشكل خاص في قوانين المالية على إستراتيجيات وبرامج تنمية المناطق الجبلية ؛

4.2. تفعيل المصادقة على ميثاق اللاتمرکز وإعطاء الأولوية لإحداث اللجنة الوطنية لقيادة الجهوية الموسعة التي اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. العمل في انتظار ذلك على تفويض السلطات للمصالح اللامركزة العاملة بالمناطق الجبلية وتمكينها من الموارد البشرية والمادية من أجل تنفيذ الأنشطة التنموية وتدير الشؤون المحلية وفق مقاربة للقرب، وذلك من خلال إبرام برامج تعاقدية (عقود - برامج) بين هذه المصالح على مستوى الجهة/الولاية/الإقليم وبين المصالح المركزية المعنية؛

3. إعادة النظر في المقاربات التنموية وملاءمتها مع سياق المناطق الجبلية

1.3. الحرص خلال إعداد وإنجاز برامج ومشاريع التنمية القروية على التمييز بين المجال القروي والمناطق الجبلية، والتمييز داخل هذه الأخيرة بين الوسط الحضري والقروي؛

2.3. اعتماد مقاربة تتسم بالواقعية والجرأة لمواجهة الإشكاليات التنموية الكبرى بالمناطق الجبلية:

■ إيجاد حل لمسألة القنب الهندي؛

■ المشاكل المتعلقة بتوفر واستقرار وفعالية الموارد البشرية التابعة للجماعات المحلية والوظيفة العمومية في المناطق الجبلية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم؛

■ مشكل العقار (الأنظمة والوضعيّات القانونية، إكراهات التحفيظ العقاري، تشتت الأراضي، التعرضات، المنازعات...)

3.3. استثمار ما توفره التكنولوجيات الجديدة من إمكانيات من أجل تجاوز الإكراهات المرتبطة بصعوبة الولوج بالمناطق الجبلية. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لتغطية المناطق الجبلية بالهاتف المتنقل وشبكة الأنترنت عالي السرعة؛

4.3. العمل على إعداد برامج تنموية بالمناطق الجبلية، مرتكزة على آليات ومساطر ومضامين رقمية:

■ تطوير خدمات الطب عن بُعد والتدريس عن بُعد، إضفاء الطابع اللامادي على خدمات إدارة الداخلية، العدل، التكوين والإرشاد الفلاحي...

■ تطوير استعمال البنيات المتنقلة لتقديم الخدمات المرتبطة بمجالات (الصحة، التربية، التكوين المهني، الشؤون الإدارية والجماعية، البريد، العدل، المحافظة العقارية، الخدمات البنكية...):

5.3. تقييم انعكاس مختلف البرامج والمشاريع والتدابير على التنمية البشرية بالمناطق الجبلية. ويجب أن يشمل هذا التقييم بشكل خاص البرامج والتدابير الكبرى من قبيل المدارس الجماعية وبرنامج «تيسير» ونظام المساعدة الطبية (راميد) والدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر...؛

6.3. العمل على مستوى كل سلسلة جبلية على إعداد مخطط مديري ومخططات للتهيئة؛

7.3. خلق أقطاب للتنمية خاصة بكل سلسلة جبلية وتثمين مميزاتا ومؤهلاتها والثروات التي تزخر بها؛

8.3. ضمان التدبير الاستباقي للأزمات المرتبطة بالتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية.

4. تأطير الهجرة القروية بالمناطق الجبلية

1.4. وضع آليات لتحديد وإحصاء المرشحين للهجرة القروية وتمكينهم من التأهيل اللازم؛

2.4. ضمان ظروف الاستقبال والإدماج بالمراكز الصاعدة أو في المدن.

5. دعم البحث العلمي والابتكار في المجال الاجتماعي

1.5. تعزيز الوسائل البشرية والمالية لمؤسسات البحث بما يُمكنها من الاشتغال على المناطق الجبلية، وتشجيعها على الاهتمام أكثر بالسوسيولوجيا القروية وبالمبادرات المحلية؛

2.5. إشراك أكبر لمؤسسات البحث والمراكز الجامعية في البحث والتطوير والابتكار في المجال الاجتماعي، من خلال برامج تعاقدية مع الجهات والمؤسسات العمومية والخاصة والدولة، وعبر تعبئة التمويل، لاسيما في إطار التعاون الدولي؛

3.5. العمل على إحداث وحدات بحث بالجامعات خاصة بكل سلسلة من السلاسل الجبلية، تضطلع بالبحث في المجالات الاقتصادية والثقافية والتاريخية والبيئية والابتكار في المجال الاجتماعي. العمل على تشجيع المبادرات الخاصة في هذا المجال؛

التنمية الاجتماعية

6. العمل عند تخطيط البرامج الاجتماعية على تعزيز التدابير الخاصة بالمناطق الجبلية

1.6. تحسين البنيات التحتية الطرقية بغية خلق دينامية بالمناطق الجبلية وتقوية جاذبيتها:

■ تسريع عملية تعميم ربط المناطق الجبلية بكبريات المدن عبر الطرق السيارة أو الطرق السريعة، مع مراعاة الأقطاب التنموية المستقبلية في المناطق الجبلية وديناميات السكان. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري وضع خرائط وإنجاز دراسات استشرافية لتحديد احتياجات كل منطقة وجماعة. وفي هذا الإطار، تشكل مشاريع فك العزلة عن المناطق الجبلية المنصوص عليها في البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية قاعدة ينبغي دعمها بدراسات استشرافية؛

■ توفير الوسائل اللازمة لضمان صيانة شبكة الطرق القائمة، مع إشراك الشركاء في مجال التنمية على الصعيدين الجهوي والمحلي في تهيئة وتعهّد شبكات الطرق في المناطق الجبلية؛

■ وضع آلية تضمن في الوقت نفسه إنشاء الطرق وصيانتها؛

■ إيلاء أهمية خاصة للطرق غير المُصنّفة والمسالك الجماعية بالمناطق الجبلية (بناء وصيانة وحراسة الطرق، وضع علامات التشوير،...)، مع تشجيع الجهات والجماعات على الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة في هذا المضمار طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات (المادة 82) والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات (المادة 87).

2.6. تعزيز برنامج الولوج للماء الصالح للشرب وتحسين التطهير السائل بالمناطق الجبلية:

■ العمل وجوبا على الربط بين أعمال التزويد بالماء الصالح للشرب وأشغال إقامة التطهير السائل والصلب وأشغال التوصيل بمحطات معالجة المياه؛

■ الرفع من نسبة الربط المنزلي بشبكة الماء الصالح للشرب ودعم الساكنة الأكثر هشاشة من أجل الولوج للماء الصالح للشرب؛

■ مضافرة جهود مختلف الفاعلين من أجل تحسين وولوج الأسر بالمناطق الجبلية للماء الصالح للشرب؛

■ تعبئة مصادر جديدة للتمويل، على المستوى الوطني والدولي، من أجل دعم برنامج التطهير السائل الجاري إنجازه؛

■ تشجيع إنشاء محطات التطهير الصغيرة بواسطة برامج تعاقدية بين الأطراف المعنية.

3.6. تحسين الولوج للكهرباء من أجل تحقيق تنمية مراعية للتوازنات الاجتماعية بالمناطق الجبلية:

■ تطوير أنشطة اقتصادية وفرص للشغل، بموازاة مع ربط الأسر بشبكة الكهرباء، وذلك عبر العمل بشكل خاص على توفير الوسائل الضرورية لتقديم المواكبة التقنية للفاعلين وتعزيز قدراتهم؛

■ اعتماد حلول ملائمة لسياق كل سلسلة جبلية من أجل تجاوز الإكراهات، خاصةً تلك المتعلقة بارتفاع تكاليف عملية الربط المنزلي بشبكة الكهرباء بالنسبة للسكان الفقيرة وكذا بكيفيات أداء الفواتير...؛

■ توسيع نطاق الشبكة الكهربائية من خلال استعمال وسائل مبتكرة مع إعطاء الأولوية لاستخدام الطاقات المتجددة، لاسيما عبر تركيب لوحات للطاقة الشمسية ذات جودة عالية ومخصصة لاستعمالات متعددة؛

4.6. تحسين الوضع الصحي لسكان المناطق الجبلية:

■ تحسين الولوج للعلاجات، خاصة خلال فصل الشتاء، من خلال ضمان التأطير الصحي عن قرب (الوحدات المتنقلة، نقل المرضى...) لفائدة سكان المناطق الجبلية؛

■ توسيع التغطية الصحية الأساسية بالمناطق الجبلية وإعادة النظر في الكيفيات والإجراءات المتعلقة بالانخراط في نظام المساعدة الطبية (راميد)؛

■ تبني مقاربة مبتكرة خاصة بالمناطق الجبلية من أجل تقليص معدل وفيات الأمهات والأطفال.

5.6. تحسين جاذبية المدرسة وجودة التعليم بالمناطق الجبلية:

■ ملاءمة المنظومة المدرسية مع خصوصيات المناطق الجبلية، لاسيما في ما يتعلق بالزمن المدرسي، المناهج، تعميم منح الاستفادة من المؤسسات التعليمية الداخلية عند الانتقال من طور تعليمي إلى آخر؛

■ تفعيل التدبير القائم على تخصيص 30 في المائة من الزمن المدرسي للمناهج ذات الحمولة الجهوية والمحلية، كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛

■ تخويل المؤسسات التعليمية استقلالية أكبر ومنحها وسائل العمل حتى تتمكن من ملاءمة عملها مع الظروف البيئية لكل سلسلة جبلية على نحو أفضل؛

■ ضمان الإشراف الفعلي للجماعات المحلية والجهات في استثمار وصيانة البنيات التحتية التربوية؛

■ ضمان تمدد التلاميذ في مؤسسات تعليمية لائقة ومحترمة لمعايير النظافة والصحة والسلامة والراحة (توفير التدفئة خلال فصل الشتاء، توفير البنايات العازلة، الربط بشبكة الأنترنت...).

التنمية الاقتصادية

7. خلق دينامية جديدة في اقتصاد المناطق الجبلية عبر استهداف القطاعات المنتجة للثروة وفرص الشغل

1.7. وضع خرائط تبين خصائص ومؤهلات كل سلسلة جبلية، من أجل تحديد وتصنيف القطاعات التنموية ذات المؤهلات العالية. وفي هذا الصدد ينبغي العمل على:

- توجيه الاستثمارات وبرامج التدخل المستقبلية، خاصة على مستوى برامج التنمية الجهوية وبرامج عمل الجماعة، نحو القطاعات والأنشطة والأعمال الواعدة بالنسبة لكل سلسلة جبلية؛
- وضع إطار تحفيزي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، حسب المؤهلات التي تميز كل سلسلة جبلية.

2.7. تعزيز سياسة توجيه الفلاحة بالمناطق الجبلية، لا سيما من خلال:

- تطوير إنتاج وتسويق المنتجات المحلية، مع استثمار مميزات التنافسية (منتجات طبيعية، المهارات والمعارف التقليدية...)
- توسيع نطاق تحويل وتأهيل هذه المنتجات سواء على مستوى السوق المحلية أو أسواق التصدير؛
- تعزيز تأطير القرب لفائدة الفلاحين ومربي المواشي وتوفير التكوين المهني للشباب المنتمين للمناطق الجبلية في مهن مرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي وبالمهن الجبلية الأخرى؛
- تعزيز التأطير الصحي ومراقبة جودة اللحوم في الأسواق الأسبوعية بالجماعات القروية والمراكز الصاعدة؛

3.7. المحافظة على قطاع تربية المواشي وتطويره، إذ يشكل مصدر عيش لجزء كبير من ساكنة المناطق الجبلية، وذلك من خلال التدخل على عدة مستويات مرتبطة بتنمية المراعي وتربية المواشي:

- تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان استمرار العمل بفضاءات «أكدا» وإعادة تأهيلها وإحداث فضاءات «أكدا» جديدة؛
- تعزيز الجهود الرامية إلى دعم استمرار الترحال مع ضمان تنظيم تدفقات أعداد القطعان. ويقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا الإطار الإسراع بالإعمال الفعلي للقانون رقم 113.13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
- تعزيز جهود تطوير سلسلة اللحوم الحمراء المتأتمية من الماعز بمختلف المناطق الجبلية وإدراجها ضمن لائحة المنتوجات المحلية، وذلك على غرار لحم جدي الأركان.

4.7. النهوض بتربية الأسماك في المناطق الجبلية، وجعلها نشاطا مدرا للدخل؛

5.7. جعل السياحة الجبلية قاطرة للتنمية، تزدهر في سياقها العديد من القطاعات والأنشطة الأخرى، خاصة المنتزهات الوطنية والمباني التاريخية والمغارات والمخازن الجماعية ومنتجات الصناعة التقليدية والرياضات الجبلية (التسلق، التزلج...). ولتحقيق هذا الهدف، يوصي المجلس بما يلي:

■ تصميم وإرساء منظومة لتنمية السياحة الجبلية، مع تحسين جودة الإيواء والرفع من طاقته الاستيعابية في كل منطقة جبلية، وتحسين جوانب التنشيط والتسويق وإحداث مواقع إلكترونية تسمح بزيارات افتراضية؛

■ إعداد مخططات للتسويق خاصة بكل سلسلة جبلية تُبرز مختلف الفضاءات والخدمات التي تمتاز بها المناطق الجبلية (غابة الأرز، منتزه وطني، محمية المحيط الحيوي، المناطق الرطبة، المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية، الوحيش البري، النباتات...);

■ وضع نظام لَمَنَح العلامة المُمَيِّزة في مجال السياحة ملائم لسياق المناطق الجبلية مع إرساء آليات للتكوين والمواكبة بغية تحسين جودة المواقع السياحية الجبلية؛

■ تنوع المنتجات السياحية بالمناطق الجبلية (الرياضة، القنص، الصيد، السياحة البيئية، تسلق الجبال، فن الطبخ، المنتزهات الجيولوجية، محميات المحيط الحيوي، المآثر التاريخية والدينية، النقوش الصخرية، المخازن الجماعية التقليدية...), مع ضمان انتظام هذه المواقع السياحية في إطار شبكات ؛

6.7. تعزيز قطاع الصناعة التقليدية من أجل ثمين ثروات المناطق الجبلية والمهارات والمعارف المتداولة بها:

■ استثمار التراث الذي تزخر به المناطق الجبلية في ميدان الصناعة التقليدية، عبر التمييز بين أنشطة الصناعة التقليدية ذات البعد الفني التي يمكنها مواكبة وتعزيز السياحة، وبين أنشطة الصناعة التقليدية ذات الطابع الخدماتي الموجهة للنهوض بتشغيل الشباب؛

■ تعزيز تأطير وتكوين الصناع التقليديين العاملين بالمناطق الجبلية وتحسين ظروف إنتاج المنتجات التقليدية المحلية عبر تعزيز البنيات التحتية الخاصة بالصناعة التقليدية (قرى ودور الصانع، فضاءات للعرض والبيع...) بالإضافة إلى دعم الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

■ دعم ومواكبة النساء بالمناطق الجبلية، من أجل تحسين مستوى عيشهن، وذلك من خلال النهوض بالأنشطة المدرة للدخل، وتيسير تطوير علامات التصديق الجماعية وتسويق المنتجات المحلية؛

التنمية المستدامة: حماية البيئة وتدبير الموارد الطبيعية

8. المحافظة على البيئة وضمان التدبير العقلاني للموارد الطبيعية

- 1.8. استكمال تحفيظ الملك الغابوي؛
- 2.8. توسيع نطاق برنامج تقليص الفوارق المجالية، ليشمل تثمين الموارد الطبيعية والتراث والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- 3.8. الوقاية من أخطار تدهور البيئة وتعزيز مكافحة انجراف التربة بالمناطق الجبلية؛
- 4.8. توسيع المناطق المحمية والمصادقة على النصوص التطبيقية للقانون الذي ينظمها؛
- 5.8. تشجيع اعتماد نظام للأداء عن خدمات الأنظمة الإيكولوجية بالمناطق الجبلية؛
- 6.8. تفعيل مسلسل تنفيذ الإستراتيجية الغابوية-الرعية والحرص على انسجامها مع باقي الإستراتيجيات والبرامج الجاري تنفيذها أو إعدادها؛
- 7.8. توفير الدعم والمساعدة للجماعات القروية والأقاليم والجهات الواقعة في المناطق الجبلية، بوصفها أنظمة بيئية هشة، في مجال تصميم المشاريع لتقديمها للصندوق الأخضر وصندوق التكيف وصناديق التمويل الأخرى المرتبطة بالتغيرات المناخية؛

تنمية التراث الثقافي

9. المحافظة على التراث الثقافي بالمناطق الجبلية وتحويله إلى ثروة اقتصادية

- 1.9. تثمين التراث الثقافي المادي وغير المادي لجعله رافعة للتنمية في تضافر مع السياحة الجبلية والصناعة التقليدية؛
- تحسيس الفاعلين والشركاء المعنيين بدور الثقافة في التنمية المستدامة للمناطق الجبلية؛
- تعزيز قدرات الفاعلين بالميدان الثقافي، العمومي والخاص، في مجال تطوير وتدبير الأنشطة الثقافية والإبداعية في المناطق الجبلية؛
- تحديد وجرد وتثمين عناصر التراث الثقافي المادي وغير المادي الموجودة في المناطق الجبلية، وذلك من أجل تأهيلها لتصبح تراثا وطنيا ودوليا وجعلها رافعة للتنمية.

آليات الالتقائية ومضافرة الجهود والحكامة

10. النهوض بحكامة مسؤولة تُحفِّز المقاربة الجهوية

1.10. العمل، بشكل ميداني، على تقوية انسجام والتقائية واندماج مختلف السياسات والبرامج القطاعية، التي تستهدف المناطق الجبلية؛

2.10. دعم الجهات والجماعات لتمكين من الاضطلاع بدورها كاملا في مجال الحكامة من أجل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، لا سيما من خلال تعزيز قدرات المنتخبين وباقي الفاعلين في مجال التنمية وتمكين المجالات الترابية، بشكل منصف، من الوسائل البشرية والمادية الضرورية؛

3.10. وضع تحفيزات وآليات لتشجيع الأعمال الفعلية لمبادئ التعاون بين الجماعات والتعاون بين الجهات والتعاقد بين الدولة والجماعات الترابية؛

11. تعزيز تمويل التنمية بالمناطق الجبلية

1.11. إعادة النظر في التقسيم الإداري وتعزيز التعاون بين الجماعات، وذلك بالنظر لعدم كفاية ميزانية الاستثمار التي تتوفر عليها غالبية الجماعات القروية بالمناطق الجبلية ؛

2.11. الحرص على الانسجام بين مختلف مصادر التمويل الموجهة لتنمية المناطق الجبلية وعلى استعمالها بالشكل الأمثل (صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، صندوق التأهيل الاجتماعي، صندوق التضامن بين الجهات، التمويل المتأتي من الجهة والإقليم والجماعة، التمويل المتأتي من مختلف القطاعات الوزارية، التمويلات الدولية...)

3.11. ضمان توزيع متوازن للتمويلات بشكل يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات تنمية المناطق الجبلية ويميز بين الوسط القروي وبين المناطق الجبلية، ويضمن الإنصاف والتضامن سواء بين السلاسل الجبلية أو داخل كل سلسلة جبلية؛

4.11. إعمال كل المقترضات القانونية والتنظيمية والمسطرية والمتعلقة بالحكامة من أجل ضمان أكبر درجة من تعبئة واستعمال وترشيد الموارد المالية لتنمية المناطق الجبلية (تمويلات غير مستخدمة، ميزانيات)؛

5.11. تعزيز مواكبة الساكنة في مجال تحقيق التغيير الاجتماعي (المواطنة، البيئة، القيم الثقافية...)

12. تعزيز عمليات تقييم برامج وتدبير تنمية المناطق الجبلية

1.12. مأسسة إلزامية تخصيص مكون للتتبع والتقييم في كل برنامج أو مخطط أو مشروع لتنمية المناطق الجبلية.

الملاحق

الملحق رقم 1: أعضاء مجموعة العمل

الملحق رقم 2: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة
والتممية القروية والترابية

الملحق رقم 3: برنامج الورشات ولائحة المشاركين

الملحق رقم 4: الجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية

الملحق رقم 5: التوزيع المجالي لساكنة مختلف السلاسل الجبلية حسب الجهات

الملحق رقم 6: ربط جماعات المناطق الجبلية بالشبكة الطرقية

الملحق رقم 7: معايير تحديد المناطق الجبلية في دول الاتحاد الأوروبي

الملحق رقم 8: المراجع البيبليوغرافية

ملحق 1: أعضاء مجموعة العمل

السيد عبد الرحيم كسيري	رئيس اللجنة
السيد عبد الحي بسة	مقرر الموضوع
السيد محمد دحماني السيد عبد المولى عبد المومني السيدة مينة الرشاطي السيد محمد الخاديري السيدة الزهرة زاوي السيد عبد الرحمان قنذيلة السيد ادريس بلفاضلة السيد محمد وكريم	الأعضاء
السيد عمر بنعيدة	الخبير الداخلي

الملحق رقم 2: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بالجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

فئة الخبراء
ادريس أوعويشة
لحسن والحاج
محمد وكريم
فئة النقابات
جامع المعتصم
عبد الرحمان قنديلة
محمد دحماني
مينة الرشاطي
فئة الهيئات والجمعيات المهنية
أحمد أعياش
ادريس بلفاضلة
عبد الحي بسة
محمد فيكرات
منصف كتاني
فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي
الزهرة زاوي
عبد الحميد الجمري
عبد الرحمان الزاهي
عبد الرحيم كسيري
عبد المولى عبد المومني
محمد الخاديري
نزهة العلوي
فئة الشخصيات المعينة بالصفة
الجيلالي حزيم
عبد العزيز بنزاكور
عبد اللطيف الجواهري

الملحق رقم 3: برنامج الورشات ولائحة المشاركين

لقاءات مع الخبراء:

- السيد ايت حمزة، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط
- السيد بوشة الفلاح، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط
- السيد ابراهيم أقديم، أستاذ باحث، نائب رئيس جامعة محمد بن عبد الله، فاس
- السيد الفسكاوي، أستاذ باحث، كلية مكناس

لقاءات مع هيئات دولية، الثلاثاء 16 ماي 2017. الهيئات التي تمت دعوتها:

- بعثة الاتحاد الأوروبي في المغرب؛
- مديرة قسم المنطقة المغاربية للبنك الدولي؛
- المكلف ببرنامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (بعث بمساهمته).

الورشة الأولى: يوم الثلاثاء 23 ماي 2017: التنمية الاجتماعية للمناطق الجبلية. الفاعلون المشاركون:

- وزارة الصحة؛
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية؛
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛
- مجموعة الجماعات الترابية بوهاشم. المنتزه الطبيعي بوهاشم؛
- جمعية أصدقاء ايت بوكماز للتنمية والبيئة والسياحة الجبلية.

الورشة الثانية: الثلاثاء 30 ماي 2017: التنمية الاقتصادية للمناطق الجبلية. الفاعلون المشاركون:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- ممثل جمعية الجهات؛
- كتابة الدولة لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلفة بالتنمية القروية والمياه والغابات؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- كتابة الدولة لدى وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالسياحة؛
- كتابة الدولة لدى وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المكلفة بالاقتصاد الاجتماعي؛
- الجامعة المغربية للفلاحة والتنمية القروية؛
- مجموعة القرض الفلاحي للمغرب؛
- جامعة الغرف الفلاحية بالمغرب؛
- جامعة غرف الصناعة التقليدية بالمغرب.

الورشة الثالثة: الثلاثاء 6 يونيو 2017: المحافظة على الموارد الطبيعية بالمناطق الجبلية والتكيف مع التغيرات المناخية. الفاعلون المشاركون:

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر؛
- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة؛
- المحافظة العقارية؛
- وكالة التنمية الفلاحية/وزارة الفلاحة؛
- الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان؛
- المعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- رئيس جهة بني ملال - خنيفرة؛
- جمعية أساتذة علوم الحياة والأرض بالمغرب.

الورشة الرابعة: الثلاثاء 13 يونيو 2017: حكاما وتدبير تنمية المناطق الجبلية. الفاعلون المشاركون:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المكلفة بالتنمية المستدامة؛
- مديرية تنمية المجال القروي /وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- رئيس جهة سوس ماسة؛
- رئيس الجماعة القروية تغازوت/أكادير؛
- رئيس الائتلاف المدني من أجل الجبل.

الزيارة الميدانية: من 12 إلى 15 يوليوز 2017 بجهة بني ملال-خنيفرة (زيارة الجماعات القروية كروشن، سيدي يحيى أوساعد وأكلمام أزكزا).

لقاء مع منظمة اليونيسكو: الثلاثاء 27 يوليوز 2017 بمقر المجلس

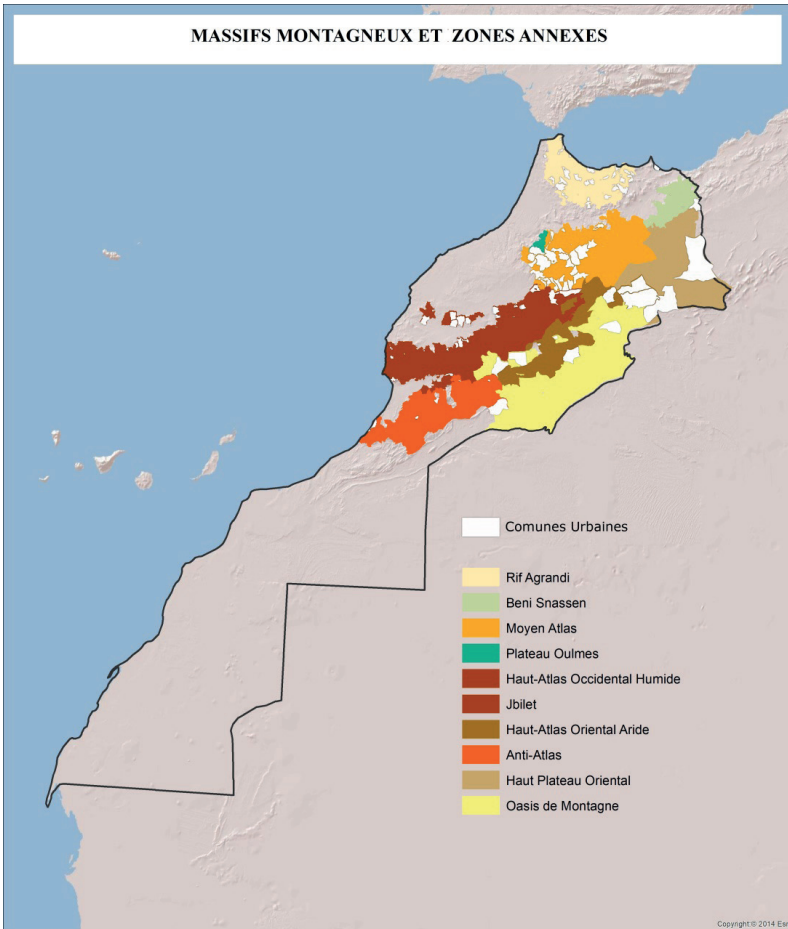
الملحق رقم 4: الجماعات الحضرية بالمناطق الجبلية

الجماعات الحضرية	عدد الجماعات الحضرية	مجموع عدد الجماعات	السلسلة الجبلية
متيو، باب تازة، بن الطيب، تفرسيت، ميضار، تمسمان، اتسافت، وزان، لمجاعة، ابريكشة، مقريصات، زومي، عين عائشة، غفسي، تاوانات، طهر السوق، دبدو، أجدير، أكنول، تيزي وسلي، تيناست، المضيق، واد لو، دار بني قريش، الفنيديق، جبل لحبيب، مرتيل، تطوان، ايت يوسف وعلي، الحسيمة، بني بوغياش، بني حذيفة، امرايطن، امزورن، تارجيست، اساكن، كتامة.	38	182	الريف الموسع
تيولي، جرادة، دبدو، العيون- سيدي ملوك، بني درار، النعيمة.	6	29	بني يزناسن
بوفكران، سكورة - مداز، بولمان، أوطاط الحاج، ميسور، كيكو، اكوراي، آيت بويديمان، آيت يعزم، الحاجب، جحجوح، عين اللوح، أزرو، سيدي المخفي، إفران، تمحضيت، أكلموس، آيت إسحاق، مريرت، كروش، واو مائة، احد بوخوسون، القباب، مولاي بوعدة، خنيفرة، سيدي لامين، تيفساليين، الحمام، أغبالو، بومية، ايتزر، زايدة، عين تمكناي، البهليل، المنزل، صفرو، إيموزار كندر، رباط الخير، الزرادة	39	106	الأطلس المتوسط
اولماس	1	4	هضبة اولماس
أورير، أمزميز، تحناوت، مولاي ابراهيم، غمات، أفورار، أزيلال، بزو، دمنات، فم الجمعة، امنتانوت، أيت داوود، سميمو، تمار، تونفيت، أولوز، اغباله، القصيبة، زاوية الشيخ، دير القصيبة، واويزغت، الشماعية، إيغود	23	204	الأطلس الكبير الغربي الرطب
حربيل، المنابهة، سيدي بوبكر، سيدي بوعثمان	4	7	الجيبلات
بني تدجيت، نالسينت، الريش، ميدلت، كرامة، النيف، بومالن دادس	7	38	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
أيت باها، تازناخت، الأخصاص، سيدي إفني، مير اللفت، إيغرم، تالوين، فم زكيد، طاطا، تافراوت	10	91	الأطلس الصغير

أوفوس، أرفود، بودنيب، الرشيدية، الجرف، مولاي علي الشريف، كلميمة، تنجداد، سكورة اهل الوسط، ورزازات، ترميكت، تنغير، قلعة مكونة، زاكورة	15	58	واحات المناطق المرتفعة
بوعنان، بوعرفة، فجيج، تندرارة، عين بني مطهر	5	17	النجود العليا

المصدر: سُلمت لأئحة الجماعات الواقعة بكل سلسلة من السلاسل الجبلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من لدن مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد والتنمية القروية والمياه والغابات

خريطة الجماعات الحضرية في مختلف السلاسل الجبلية



الملحق رقم 5: التوزيع المجالي لساكنة مختلف السلاسل الجبلية حسب الجهات

النسبة المئوية من مساحة الجهة الجبلية ⁷²	السكان	النسبة المئوية من مساحة السلسلة الجبلية	المساحة ⁷¹	الجهة	السلسلة الجبلية
13,5	1.751.694	81,3	13.152,9	طنجة-تطوان-الحسيمة	الريف
4,4	102.689	2,1	1.365,1	الشرق	
11,4	482.062	16,0	6.221,1	فاس-مكناس	
7,9	184.403	13,0	8.604,9	الشرق	بني يزناسن
40,8	944.819	64,3	24.963,5	فاس-مكناس	الأطلس المتوسط
2,7	45.004	3,3	2.872,9	درعة-تافيلالت	
1,8	41.616	3,9	2.591,8	الشرق	
11,6	293.338	25,3	7.005,5	بني ملال-خنيفرة	
0,5	21.255	7,8	1.374,5	الرباط-سلا-القنيطرة	هضبة ولماس
10,8	176.213	13,6	11.721,6	درعة-تافيلالت	الأطلس الكبير الغربي الرطب
13,6	616.438	66,1	25.773,0	مراكش-أسفي	
39,8	1.002.660	43,7	12.092,8	بني ملال-خنيفرة	
11,2	298.935	17,4	9.382,9	سوس ماسة	الجبيلات
3,9	180.435	12,0	4.699,6	مراكش-أسفي	
27,0	441.986	26,4	22.736,4	درعة-تافيلالت	الأطلس الكبير الشرقي الجاف وصاغرو
0,6	14.747	7,2	4.767,3	الشرق	
13,2	353.194	42,3	22.729,1	سوس-ماسة	الأطلس الصغير
0,9	14.140	3,1	2.650,4	درعة-تافيلالت	
35,5	154.065	5,3	3.413,2	كلميم-واد نون	
0,3	8.418	8,2	4.402,0	سوس ماسة	واحات المناطق المرتفعة
83,8	1.370.953	54,3	46.759,1	درعة تافيلالت	
5,9	137.389	55,5	36.670,8	الشرق	النجود العليا

المصدر: جدول منجز من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014)

71 المساحة التي تشغلها جماعات المناطق الجبلية من مجموع مساحة الجهة.

72 عدد الساكنة القاطنة بجماعات المناطق الجبلية من مجموع ساكنة الجهة.

الملحق رقم 6: ربط جماعات المناطق الجبلية بالشبكة الطرقية

في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية (PRR2)

السلسلة الجبلية	طول الطريق بالكلم الخطي	تقدم الإنجاز	كلفة الأشغال بالدرهم
الريف الموسع	18,5	لم ينطلق الإنجاز بعد	21.542.000
	125,6	قيد الإنجاز	263.027.097,8
	620,9	فتحت أمام حركة السير	950.001.555,9
بني يزناسن	0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0,0
	0	قيد الإنجاز	0,0
	0	فتحت أمام حركة السير	0,00
الأطلس المتوسط	25,5	لم ينطلق الإنجاز بعد	49.780.000,0
	165,9	قيد الإنجاز	171.023.066,4
	555,6	فتحت أمام حركة السير	4.742.27.119,1
هضبة اولماس	0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0,0
	0	قيد الإنجاز	0,0
	0	فتحت أمام حركة السير	0,0
الأطلس الكبير الغربي الرطب	0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0,00
	118,9	قيد الإنجاز	102.745.644,1
	572,8	فتحت أمام حركة السير	484.728.595,4
الجيبلات	0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0,0
	0	قيد الإنجاز	0,0
	0	فتحت أمام حركة السير	0,0
الأطلس الكبير الشرقي الجاف	0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0,0
	29	قيد الإنجاز	29.598.294,5
	264,1	فتحت أمام حركة السير	270.716.852,7
الأطلس الصغير	0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0,0
	0	قيد الإنجاز	0,0
	374,5	فتحت أمام حركة السير	304.390.473,8
مجموع المناطق الجبلية	44	لم ينطلق الإنجاز بعد	71.322.000,0
	439,5	قيد الإنجاز	566.394.102,8
	2.387,9	فتحت أمام حركة السير	2.484.064.596,9

0,00	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	النجود العليا بجهة الشرق
0,00	قيد الإنجاز	0	
19.228.153,71	فتحت أمام حركة السير	98	
0,00	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	واحات المناطق المرتفعة
30.839.839,20	قيد الإنجاز	24	
149.051.431,25	فتحت أمام حركة السير	273,42	

المصدر: جدول منجز من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي انطلاقا من معطيات المقدمة من طرف وزارة النقل

الطرق المنجزة في إطار برنامج التأهيل الترابي

كلمة الأشغال بالدرهم	تقدم الإنجاز	طول الطريق بالكلم الخطي	السلسلة الجبلية
152.676.041,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	69,6	الريف الموسع
115.924.990,3	قيد الإنجاز	31	
199.757.398,5	فتحت أمام حركة السير	99	
0,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	بني يزنانس
0,0	قيد الإنجاز	0	
9.647.281,1	فتحت أمام حركة السير	9	
38.987.949,6	لم ينطلق الإنجاز بعد	29,5	الأطلس المتوسط
18.215.411,9	قيد الإنجاز	23,8	
26.950.230,0	فتحت أمام حركة السير	33,7	
0,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	هضبة اولماس
0,0	قيد الإنجاز	0	
0,0	فتحت أمام حركة السير	0	
5.159.602,8	لم ينطلق الإنجاز بعد	6,7	الأطلس الكبير الغربي الرطب
76.838.636,9	قيد الإنجاز	48,6	
98.249.732,5	فتحت أمام حركة السير	114,8	
0,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	الجبيلات
0,0	قيد الإنجاز	0	
0,0	فتحت أمام حركة السير	0	

20.000.000,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	الأطلس الكبير الشرقي الجاف
0,0	قيد الإنجاز	0	
0,0	فتحت أمام حركة السير	0	
30.000.000,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	12	الأطلس الصغير
5.656.317,9	قيد الإنجاز	4,3	
77.239.522,1	فتحت أمام حركة السير	99,2	
246.823.593,4	لم ينطلق الإنجاز بعد	88.2	مجموع المناطق الجبلية
216.635.357,1	قيد الإنجاز	107.7	
411.844.164,3	فتحت أمام حركة السير	346.8	
3.550.000,0	لم ينطلق الإنجاز بعد	7	النجود العليا بجهة الشرق
18.783.621,8	قيد الإنجاز	33,4	
10.023.000,0	فتحت أمام حركة السير	8,2	
13.204.063,1	لم ينطلق الإنجاز بعد	0	واحات المناطق المرتفعة
0,0	قيد الإنجاز	0	
12.760.000,0	فتحت أمام حركة السير	12,4	

الملحق رقم 5: توزيع الاستثمارات العمومية حسب السلاسل الجبلية

عرض قدمته الشركة المغربية للهندسة السياحية: ورشة منظمة من لدن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار هذه الدراسة، يونيو 2017

الاستثمار العمومي (بملايين الدراهم)	7	6	5	4	3	2	السنة 1	السلسلة الجبلية
360		أصيلة	الفضص أنجرة	تطوان	وزان	الحسيمة	شفشاون	الريف
		تاويرت	كرسيق			تاوانات		
			الناظور					
580						بني ملال	أزيلال	الأطلس الكبير
					الصويرة	الحوز		
					تارودانت (السفح الجنوبي للأطلس الكبير الغربي)	إدا وتنان (الأطلس الكبير الغربي)		
						ورزازات (تلوات)		
					ميدلت (الأطلس الكبير الغربي، الشرقي: إملشيل)	تنغير (الأطلس الكبير الغربي، السفح الجنوبي)		
400					خنيفرة	ميدلت	إفران	الأطلس المتوسط
				الحاجب	بولمان	تازة	صفرو	
					الخميسات (اولماس)			

480					زاكورة (جبل باني، كيسان، صاغرو)	ورزازات (تزناخت)	تنغير (صاغرو)	الأطلس الصغير
						كلميم	الرشيدية	
				طاطا (جبل باني)	تارودانت (سيروا)	سيدي افني	تزنيت (تافراوت)	
1.820	مجموع الاستثمارات							

الملحق رقم 7: معايير تحديد المناطق الجبلية في دول الاتحاد الأوروبي

الدولة membre	الارتفاع	Autres critères
النمسا	700 متر	يتم أيضا اعتماد المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 500 متر إذا كانت درجة الانحدار يفوق 20 في المائة
بلجيكا	300 متر	
فرنسا	700 متر (عموما) 600 متر (بجبال فوج) 800 (بالواجهة المتوسطة)	انحدار يزيد عن 20 في المائة في أكثر من 80 في المائة من مساحة المنطقة
ألمانيا	700 متر	الصعوبات المناخية
اليونان	800 متر	يتم أيضا اعتماد المناطق البالغ ارتفاعها 600 متر إذا كانت درجة الانحدار أكبر من 16 في المائة يتم أيضا اعتماد المناطق التي يقل ارتفاعها عن 600 متر إذا كان الانحدار أكبر من 20 في المائة
إيرلندا	200 متر	
إيطاليا	600 متر	فارق الارتفاع أكبر من 600 متر
البرتغال	700 متر (الشمال نهر تاجة) 800 m (au sud du Tage)	انحدار أكبر من 25 في المائة
إسبانيا	1000 متر	انحدار أكبر من 20 في المائة
المملكة المتحدة	240 متر	
بلغاريا	600 متر	يتم أيضا اعتماد المناطق إذا كان فارق الارتفاع/كلم مربع يزيد عن 200 متر أو كان الانحدار يزيد عن 12 درجة
قبرص	800 متر	تُعمد أيضا المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 500 متر إذا كان متوسط الانحدار أكثر من 15 في المائة
جمهورية التشيك	700 متر	

400 يتم أيضا اعتماد المناطق التي يزيد ارتفاعها عن متر إذا كان متوسط الانحدار أكثر من 10 في المائة	600 متر	هنغاريا
أو انحدار أكبر من 12 درجة بأكثر من 50 في المائة من الأراضي الفلاحية في منطقة ما	350 متر	بولونيا
يتم أيضا اعتماد المناطق التي يزيد الانحدار فيها عن 20 في المائة	600 متر	رومانيا
500 يتم أيضا اعتماد المناطق التي يزيد ارتفاعها عن متر ويزيد الانحدار فيها عن 7 درجات أو المناطق التي يزيد متوسط الانحدار فيها عن 12 درجة	600 متر	سلوفاكيا
500 يتم أيضا اعتماد المناطق التي يزيد ارتفاعها عن متر إذا كان أزيد من نصف مساحة الأراضي الزراعية توجد على منحدرات تفوق 15 في المائة، كما تعتمد المناطق ذات الانحدار الذي يفوق 20 في المائة	700 متر	سلوفينيا

الملحق رقم 8: المراجع البيليوغرافية

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012، احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، إحالة ذاتية رقم 5/2012
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مُدمج، إحالة ذاتية رقم 19/2012
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017، تقرير حول تنمية العالم القروي: التحديات والآفاق
- رئيس الحكومة، 2017: جواب عن السؤال المتعلق بالمحور الثاني: استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية، الأربعاء 7 يونيو 2017
- ANRT, 2016: Enquête de collecte des indicateurs TIC auprès des ménages et des individus pour l'année 2015 « 12ème édition ».
- Bassou, A. 2016: Mobilité interne et migration: état des lieux et impacts socio-sécuritaires. OCP Policy Center. ISSN N° 2421-9479 Dépôt légal N° 2015PE0055
- Boujrout S., 2016: La montagne dans la politique d'aménagement du territoire du Maroc. Revue de géographie alpine, tome 84, n°4, 1996. pp. 37-50.
- FAO ; 2013: Pourquoi investir dans le développement durable des montagnes ?
- FAO, 2015 L'agriculture de montagne est une agriculture familiale. Une contribution des régions de montagne à l'Année internationale de l'agriculture familiale 2014.
- FAO, 2015: Les Montagnes et les Objectifs de Développement Durable: Un appel à agir. www.fao.org/fileadmin/templates/mountain.../doc/.../call23fr.pdf.
- Fennane, M. 1997. Botanique. Eude de la Biodiversité Nationale, Maroc, Ministère de l'Environnement, PNUD.
- Ferreira, D., 2006: L'enclavement de la montagne marocaine: conséquences sur les peuples de montagne et actions possibles pour le désenclavement.
- FIDA, 2013: Programme de développement rural dans les zones de montagne (PDRZM) Rapport d'identification.
- Chef du Gouvernement, 2017: Réponses aux questions relatives au deuxième axe: stratégies de développement du monde rural et zones montagneuses, devant la chambre des conseillers. Mercredi 07/06/2017.
- HCP, 2014: La population nomade au Maroc, Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014.
- HCP 2016. Les indicateurs sociaux du Maroc 2013-2014. Edition 2016.

- HCP, 2016: Chiffres clés.
- HCP, 2016: Lettre de veille du Centre National de Documentation Maraacid, Conjoncture (Avril-Juin 2016), http://telquel.ma/2016/04/02/lartisanat-represente-86-du-pib-marocain_1490273.
- HCP, 2017: Projections de la population des régions et des provinces 2014-2030. Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques (CERED). Mai 2017.
- HCEFLCD, 2017: Site du HCEFLCD. <http://www.eauxetforets.gov.ma>.
- Intervention du chef du Gouvernement devant la Chambre des Conseillers à l'occasion de la séance mensuelle (juillet 2017) relative à la politique publique dans le cadre du 2ème axe relatif à «la stratégie de promotion du monde rural et des zones montagneuses et forestières.
- IDRISSE, M., 2017. <http://www.leseco.ma/maroc.html>
- Kradi Ch., 2012: L'agriculture solidaire dans les écosystèmes fragiles du Maroc. INRA.
- LHAFI A. ; M. BADRAOUI et O. MHIRIT, 2005: RDH 50 Ans de Développement Humain au Maroc et Perspectives pour 2025. Groupe thématique «Cadre naturel, environnement et territoires» Une vision pour 2025. Rapport de synthèse.
- Maazouz S. 2016: Les plantes aromatiques et médicinales (PAM) au Maroc. Agrimaroc 30/11/2016. <http://www.agrimaroc.ma/la-filiere-des-plantes-aromatiques-et-medicinales-au-maroc>.
- MAESS, 2016: Projet de Performance du Ministère de L'artisanat et de L'économie Sociale et Solidaire. https://www.finances.gov.ma/Docs/DB/2016/projets_performance/PdP%20MAESS%20PLF2016%20VD.pdf.
- MAPM, 2013: L'élevage au Maroc: chiffres clés de 2013. <https://www.fellah-trade.com/fr/actualites-maroc/article?id=8611>.
- MAPM, 2015: Note relative au Développement des zones de Montagne au Maroc. 20 pages.
- MAPM/ ; 2016: Développement de l'Espace Rural et des Zones de Montagne: Stratégie et Approche d'Intervention. Présentation PPT: Samedi 19/3/2016. Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II.
- MAPM, 2015: Projet de Performance, secteur agricole, loi de finances 2016.
- MAPM, 2017: Agricultures en chiffres 2016. Edition 2017.
- MAPM/DDRZM, 2017: Présentation PPT du lors de l'atelier gouvernance organisé dans le cadre de la présente saisine: juin 2017.

- Marescaux P. ; 2016: Le microcrédit: un succès mondial et au Maroc, au-delà de toute espérance.
<https://www.medias24.com/archivesarticlesPatrick+Marescaux.html>.
- MEF / Direction des Etudes et des Prévisions Financières: 2017: Synthèse de l'édition 2017 du Rapport Economique et Financier (REF 2017).
- MEF, 2017: Présentation PPT: Atelier gouvernance. CESE, juin 2017.
- MI: 2017: Développement du monde rural et des zones de montagne. Présentation ppt lors de l'atelier gouvernance. CESEC, juin 2017.
- Ministère de l'Artisanat, 2017: Présentation PPT lors de l'atelier 3. CESE, Juin 2017.
- Ministère de la Culture: 2014. Éléments pour une vision: Patrimoine 2020.
- Ministère de la Santé, 2016: Santé en chiffres 2015. Edition 2016.
- Ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement Social, 2014: enquête sur la prévalence du handicap au Maroc.
- Milian J., 2007: Le dilemme entre développement et protection dans les montagnes du Maroc - le cas des parcs du Moyen Atlas. Vol. 82/4. p. 177-186.
- MUAT, 2016: Stratégie Nationale de développement Rural.
- Naggar M. 2003: l'aménagement forestier et le développement participatif des zones de montagne au Maroc. XII Congrès Forestier Mondial. Canada. 20 p.
- Naji S., 2006: Greniers collectifs de l'Atlas: Patrimoines du Sud marocain.
- NOIN, D. 2017: ANTI-ATLAS, Encyclopædia Universalis. URL: <http://www.universalis.fr/encyclopedie/anti-atlas/>.
- ONHYM, 2017: site officiel de l'Office National des Hydrocarbure et des Mines (ONHYM). <http://www.onhym.com/mines/les-provinces-metallogeniques-au-maroc.html>.
- La vie touristique africaine ; 2014: Tourisme de montagne au Maroc: Enjeux de la durabilité. Mardi, 30 Décembre 2014.
- Projet CBTHA, 2002 ; Etude sur le savoir local.
- Projet CBTHA ; 2007: Etude nationale sur la transhumance. Rapport de consultants: Yessef M. et M. Ait Hamza.
- Ruth Grosrichard ; 2016. L'école au Maroc: réintroduire le français ne suffira pas à sortir de la spirale de l'échec. Le monde Afrique Numéro du 25/03/2016.
- SMIT, 2017: Présentation PPT: atelier 2 aspects économiques. CESE, juin 2017.

- Sraïri, M. T., 2011: Le développement de l'élevage au Maroc: succès relatifs et dépendance alimentaire. Courrier de l'environnement de l'INRA n° 60.
- Stoffel M., Monbaron M., et Maselli D. ; 2002: Montagne et plaines: adversaires ou partenaires ? Exemple du Haut Atlas, Maroc. Sommet mondial sur le développement durable. Johannesburg 2002.
- Zrira S., 2016: Le secteur des plantes aromatiques et médicinales au Maroc. Réunion du CEDDEM, le 1er Décembre 2016.
- <http://www.taroudant-tourisme.com/greniers-collectifs-de-la-province-de-taroudant>.
- <https://www.yabiladi.com/articles/details/52120/indice-2016-developpement-humain-maroc.html>.

